

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

## الموضوع :

دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرار المالي

دراسة حالة : الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع وكالة- بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- غضاب رانية

من إعداد الطالبين :

- بورمل نوفل

- عاشور عزيز

## لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر (أ)	- كحول صورية
بسكرة	مقررا	- أستاذ محاضر (أ)	- غضاب رانية
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر(ب)	- بو عكاز سميرة

الموسم الجامعي : 2022-2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



## الموضوع :

دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرار المالي

دراسة حالة : الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فرع وكالة- بسكرة-

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص : محاسبة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- غضاب رانية

من إعداد الطالبين :

- بورمل نوفل

- عاشور عزيز

## لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر (أ)	- كحول صورية
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر (أ)	- غضاب رانية
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر(ب)	- بوعكاز سميرة

الموسم الجامعي : 2022-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضلته تتم الأعمال الصالحات، والحمد لله الذي بمَنِّته وفقنا لإنجاز هذا العمل. نشكره على فضله ونعمه التي لا تتقطع علينا، فهو المعين والمستعان دائماً وأبداً.

بكل تقدير وامتنان صادق، أود أن أعرب عن شكري العميق لمشرفتي الأستاذة غضاب رانية علىكرمها وقبولها لإشرافها على هذه المذكرة وتقديمها لنا الدعم والإرشاد والنصيحة بلا كلل طوال فترة الإعداد، رغم الصعوبة التي مررت بها.

كما أود أن أشكر الأستاذ شحتاني عبد العالي الذي كان معنا دائماً ليزيح عنا هالة الابهام والغموض كذلك انا ممتن جدا للدعم المعنوي والنفسي الذي قدمه لنا الأستاذ خلال هذه السنة مطمئنا به قلوبنا. وأيضاً أود أن أشيد بزميلتي رحمون نور الهدى التي ساعدتنا بأفكارها القيمة وحضورها المستمر في العمل على هذه المذكرة.

كذلك أود أن أعبر عن فائق الاحترام والتقدير للجنة المناقشة التي قبلت مناقشة المذكرة ولها كل الشكر على وقتها وجهودها في تقديم الملاحظات والتوجيهات التي ستساهم في تحسين البحث والإثراء العلمي. كما أشكر الاساتذة جميع الأساتذة في الكلية، وخاصةً الذين درسوني هذا العام وفي السنوات السابقة.

أخيراً، أود أن أعرب عن شكري لكل شخص ساهم في إنجاز هذه المذكرة، وأشكر جميع زملائي  
الأعزاء

شكراً جزيلاً لكم.....

## الاهداء

الحمد لله الذي وفقنا وسدد خطانا، وأكرمنا بالصبر والقدرة على تخطي جميع العقبات التي واجهتنا  
لإنجاز هذه الدراسة المتواضعة

إن هذا الإنجاز والعمل الذي قدمته لم يكن ممكنًا بدون دعم هؤلاء الأشخاص الرائعين الذين ساندوني  
ووقفوا بجاني طوال رحلتي العلمية. لذلك، أود أن أعبر عن تقديري العميق وشكري الصادق لصديقتي  
الفريدة، التي كانت راعيتي وسندًا لي، أُمي الغالية التي أسأل الله أن يديم عليها الصحة والعافية. إلى  
مرشدي وناصحي وقُدوتي في الدراسة أبي يحيى، وللذين هم مصدر إلهامي وحافزي لإتمام هذا العمل  
الذي يعني لي الكثير أود أن أعرب عن شكري لأخوتي وأخواتي الأعزاء رندة احمد مناف وروان،  
وأصدقائي الرائعين الذين كانوا دعامتي القوية طوال هذه الرحلة الطويلة، والذين قدموا لي الدعم  
النفسي اللازم والتشجيع المستمر

إلى من جمعنا مقاعد الدراسة، جميع زملائي وزميلاتي دفعة ماستر محاسبة 2022

أخيرًا، أعتبر هذا البحث هدية متواضعة مني لكم جميعًا. إنجازاتي لم تكن ممكنة بدونكم، وأود أن أشكركم  
جميعًا على الدعم والتشجيع الذي قدمتموه لي. أتمنى أن يكون هذا البحث بمستوى توقعاتكم وأن  
يكون مفيدًا

شكرًا لكم جميعًا مرة

نوفل

## الاهداء

ثمرة جهدي المتواضع أهديها لأبي الغالي الذي رحل عنا، لكن ذكره وتوجيهاته لن تغيب عن قلبي. كان داعماً حقيقياً ومصدر إلهام لي لطلب العلم والسعي نحو التفوق. أشكره على الثقة التي وضعها في قدراتي وثقته المستمرة في نجاحي.

كما أود أن أهدي ثمرة جهدي لأمي العزيزة، التي كانت حجر الزاوية في حياتي وداعمة لا يمكن تقديرها بكلمات. بفضل حبها العميق واهتمامها الدائم، تمكنت من التغلب على الصعاب والمضي قدماً في رحلتي العلمية. أشكرها على كل لحظة قضيتها معي وعلى التضحيات التي قدمتها من أجل تحقيق طموحاتي.

ولا يمكنني نسيان دور أخوتي وعائلي في رحلتي. كانوا دائماً موجودين لي بكل الطرق الممكنة، يشجعونني ويدعمونني في كل خطوة أخذتها. أعتر بالوقوف إلى جانبهم وبدعمهم الذي لا يعد ولا يحصى.

وأتوجه بالشكر الخاص لأصدقائي، الذين كانوا دعماً حقيقياً ومصدر إلهام في حياتي. لقد كانوا دائماً موجودين لي، يشجعونني ويقدمون لي المشورة والمساعدة في كل الأوقات. لا يمكنني أن أشكرهم بما يكفي على كل ما قدموه لي.

عزيز

## ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور محاسبة التأمينات في إتخاذ القرار المالي، حيث تم التطرق نظريا في الفصل الأول لمختلف جوانب عملية التأمين ومحاسبة التأمينات، من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية لهذا النوع من العقود ومختلف المعالجات المحاسبية لها، وتضمن الفصل الأول أيضا ماهية إتخاذ القرار بصفة عامة والقرار المالي بصفة خاصة وكافة الجوانب الخاصة بالمتغير الثاني. ثم التطرق إلى مختلف مخرجات محاسبة التأمينات التي تساهم بدورها في عملية إتخاذ القرار المالي.

أخيرا، تم محاولة إسقاط المكتسبات النظرية على الواقع العملي من خلال الفصل الثاني الذي تمت فيه الدراسة التطبيقية بالشركة الجزائرية للتأمينات خلال الفترة (2020-2021). ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- الدور الذي تلعبه محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرار المالي؛
- مدى مساهمة مخرجات محاسبة التأمينات بصفة عامة والقوائم المالية للمؤسسات التأمينية تحديدا في عملية إتخاذ القرار المالي؛
- إمكانية إتخاذ القرار المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي للشركة الجزائرية للتأمينات؛
- مساهمة النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات في عملية إتخاذ القرار المالي.

## Summary

This study aimed to highlight the role of insurance accounting in financial decision-making. In the first chapter, the various aspects of the insurance process and insurance accounting were theoretically addressed, by identifying the basic concepts of this type of contract and the various accounting treatments for it. The first chapter also included what decision-making is, in general, and the financial decision in particular and all aspects of the second variable. Then we touched on the various outputs of insurance accounting, which in turn contribute to the financial decision-making process.

Finally, an attempt was made to project the theoretical gains onto the practical reality through the second semester in which the applied study was conducted in the Algerian Insurance Company during the period (2020-2021). Among the most important results reached through this study.

- The role played by accounting for insurance companies in making financial decisions;
- The extent to which the outputs of insurance accounting in general and the financial statements of insurance institutions contribute specifically to the financial decision-making process;
- The possibility of making financial decisions through the indicators of the financial balance of the Algerian Insurance Company;
- The contribution of the financial ratios extracted from the financial statements of the Algerian Insurance Company in the financial decision-making process



## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	شكر وعرافان
-	إهداء
-	الملخص
-	الفهرس
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
-	قائمة الملاحق
أ-هـ	المقدمة
59-02	الفصل الأول: الاطار النظري لمحاسبة التأمينات والقرارات المالية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول التأمينات ومحاسبة التأمينات
10-04	المطلب الأول: ماهية التأمين
15-10	المطلب الثاني: أنواع التأمين ومبادئه
25-16	المطلب الثالث: شركات التأمين ومحاسبتها
26	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول إتخاذ القرار
27-26	المطلب الأول: مفهوم إتخاذ القرار وأهميته
34-27	المطلب الثاني: أنواع ومراحل إتخاذ القرار
42-34	المطلب الثالث: ماهية القرار المالي
43	المبحث الثالث: دور مخرجات محاسبة التأمينات في إتخاذ القرار المالي
45-43	المطلب الأول: الافصاح في محاسبة التأمينات
51-45	المطلب الثاني: مخرجات محاسبة التأمينات
59-51	المطلب الثالث: إتخاذ القرار المالي باستخدام محاسبة التأمينات
59	خلاصة الفصل
88-60	الفصل الثاني: محاسبة التأمينات كأداة في إتخاذ القرارات المالية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
61	تمهيد
62	المبحث الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
67-62	المطلب الأول: نشأة الشركة الجزائرية للتأمينات وتعريفها CAAT
69-67	المطلب الثاني: التعريف بوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT -بسكرة-
70-69	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
71	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

73-71	المطلب الأول: عرض الميزانية العمومية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
74	المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
76-75	المطلب الثالث: إعداد وعرض الميزانية الوظيفية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
77	المبحث الثالث: مساهمة القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في إتخاذ القرار المالي
79-77	المطلب الأول: إتخاذ القرار المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
86-79	المطلب الثاني: إتخاذ القرار المالي من خلال النسب المالية
87	المطلب الثالث: دور محاسبة التأمينات في إتخاذ القرار المالي في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
88	خلاصة الفصل
93-89	الخاتمة
98-94	قائمة المراجع

## قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ميزانية شركات التأمين (جانِب الأصول )	46
2	ميزانية شركات التأمين (جانِب الخصوم )	47
3	جدول حسابات النتائج لشركات التأمين	49-48
4	جدول التدفقات النقدية لشركات التأمين	50-49
5	ميزانية المؤسسة جانِب الأصول للفترة ( 2021-2020 )	71
6	ميزانية المؤسسة جانِب الخصوم للفترة ( 2021-2020 )	72
7	الميزانية المختصرة لمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	73
8	جدول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	74
9	الميزانية الوظيفية للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 ) جانِب الأصول	75
10	الميزانية الوظيفية للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 ) جانِب الخصوم	76
11	رأس المال العامل الاجمالي للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 ) من أعلى الميزانية	77
12	رأس المال العامل الاجمالي للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 ) من أسفل الميزانية	77
13	الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	78
14	الخزينة الصافية للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	79
15	نسبة التداول للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	79
16	نسبة السيولة النقدية للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	80
17	معدل دوران إجمال الأصول للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	81
18	معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	81
19	معدل دوران الأصول الجارية للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	82
20	نسبة التمويل الدائم للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	82
21	نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	83
22	نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	83
23	المردودية الاقتصادية للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	84
24	المردودية المالية للمؤسسة للفترة ( 2021-2020 )	84
25	المردودية التجارية للمؤسسة ( 2021-2020 )	85
26	نسبة ربحية المبيعات للمؤسسة ( 2021-2020 )	85
27	نسبة العائد على الأموال المتاحة للمؤسسة ( 2021-2020 )	86
28	نسبة العائد على الأموال الخاصة للمؤسسة ( 2021-2020 )	86

## قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
13	هيكل تقسيمات التأمين الأساسية	1
66	الهيكل التنظيمي الإداري للفرع الجهوي لشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	2
68	الهيكل التنظيمي لوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات بسكرة CAAT	3
70	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	4

## قائمة الملاحق

اسم الملحق	رقم الملحق
الميزانية العامة للشركة (جانب الأصول) لسنة 2021	01
الميزانية العامة للشركة (جانب الخصوم) لسنة 2021	02
جدول حسابات النتائج لسنة 2021	03
الميزانية العامة للشركة (جانب الأصول) لسنة 2020	04
الميزانية العامة للشركة (جانب الخصوم) لسنة 2020	05
جدول حسابات النتائج لسنة 2020	06

# مقدمة

يسعى الإنسان دائماً إلى حماية نفسه وممتلكاته من المخاطر والحوادث غير المتوقعة، فالحاجة إلى الشعور بالأمان والحماية من الأخطار هي غريزة فطرية؛ وفي عالم مليء بالشكوك والمخاطر، يتعرض الفرد والشركات لمستويات مختلفة من المخاطر، مثل فقدان الممتلكات والأصول، والمشاكل الصحية، وغيرها وعلى الرغم من عدم إمكانية منع حدوث بعض الأحداث غير المرغوب فيها، إلا أن الإنسان طور منتجات التأمين لحمايته وحماية الأفراد والشركات من تلك الخسائر، من خلال تعويضهم بالموارد المالية. فالتأمين هو منتج مالي يهدف إلى تقليل أو إلغاء تكلفة الخسارة أو تأثيرها الناجم عن مخاطر مختلفة.

مع مرور الوقت تطور هذا النظام حيث أصبحت شركات التأمين اليوم منتشرة ولها دور كبير في النشاط الاقتصادي حيث أن هذا القطاع يساهم وبشكل كبير في نمو العجلة الاقتصادية حول العالم من خلال توفير الاستقرار والأمان للشركات وتوليد موارد مالية طويلة الأجل وتنمية الاستثمار ومن بين أمور أخرى فهو يولد فرص عمل للكثيرين حول العالم نظراً للخدمات المالية والاجتماعية التي يقدمها إلى أفراد المجتمع لتأمينهم من الخطر الذي قد يتعرضون له في حياتهم اليومية، ولهذا قد ظهرت لشركات التأمين محاسبة خاصة بها تتضمن تسجيل وقياس المعلومات والبيانات الاقتصادية ومن الطبيعي أن تكون المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي لشركات التأمين مختلفة نوعاً ما عن تلك المعلومات المالية للأنشطة الاقتصادية الأخرى بسبب خصوصيات هذه الشركات.

تعتبر محاسبة شركات التأمين ركيزة أساسية لتنظيم العمل المحاسبي للنشاط التأميني وكأي نوع من المحاسبة فإنها تمتاز بمبادئ وأسس تسيير لذا لا بد من شفافية القياس وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم على إتخاذ القرار المناسب، وتختلف القرارات المتخذة من قبل المؤسسة على حسب الأهداف التي تسعى إليها ومن أهم القرارات هي القرارات المالية التي لها أهمية كبيرة في تحديد استمرارية المؤسسة من عدمها وتعتمد عملية إتخاذ القرار المالي الرشيد على تحليل المعلومات المالية الخاصة بها بشكل صحيح، وهنا تبرز عملية تقييم الأداء المالي حيث أنها تساهم في تحديد جودة أداء المؤسسة عن طريق تحليل المعلومات المالية المتاحة التي من تتم من خلالها عملية إتخاذ القرار بناء على هذه النتائج.

بشكل عام، فإن إتخاذ القرارات المالية الرشيدة يساهم في استمرارية المؤسسة وتحقيق أهدافها المالية على المدى البعيد. وتلعب شركات التأمين دوراً مهماً في هذا السياق، حيث يتعين عليها إتخاذ قرارات مالية مدروسة لضمان استدامة وربحية أعمالها وتحقيق التزاماتها تجاه المؤمن لهم وشركائها في العمل.

## 1- إشكالية البحث:

بناء على ما سبق نطرح الاشكالية العامة لهذا البحث على الصيغة التالية:

ما هو دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات المالية؟

## 2- أما التساؤلات الفرعية تتمثل في:

\*على ماذا تعتمد شركات التأمين في عملية إتخاذ قراراتها المالية؟

\*هل يعد الاطلاع على القوائم المالية لشركات التأمين وتحليلها ضروري لفهم وتقييم وإتخاذ القرارات المالية؟

\*هل تساهم القوائم المالية الخاصة بالشركة الجزائرية للتأمين في إتخاذ القرار؟

## 3-فرضيات البحث:

اجابة عن الاشكالية والتساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

\*تعتمد شركات التأمين في عملية إتخاذ قراراتها المالية على تقييم الأداء المالي من خلال عملية التحليل المالي للقوائم

المالية الخاصة بها؛

\*الاطلاع على القوائم المالية لشركات التأمين دور فعال في إتخاذ القرار المالي؛

\*يمكن إتخاذ القرار المالي من خلال القوائم المالية الخاصة بالشركة الجزائرية للتأمينات.

## 4-أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في التعرف على المفاهيم الأساسية حول شركات التأمين والمحاسبة الخاصة بها، وكذا الامام بالمعالجات المحاسبية التي توافق طبيعة نشاطها المختلف عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى، كذلك اردنا التعرف في بحثنا هذا على كيفية إتخاذ القرارات المالية في شركات التأمين بناء على التقارير المالية المتاحة.

## 5-أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى بمعرفة كيف تتم عملية إتخاذ القرار المالي باستخدام محاسبة شركات التأمين، اضافة

إلى ذلك فهي تهدف إلى:

\*قياس مدى اهتمام المسييرين في شركات التأمين ومدى اعتمادهم على محاسبتها في عملية إتخاذ القرار؛

\*تسليط الضوء على محاسبة شركات التأمين؛

\*محاولة دراسة العلاقة بين إتخاذ القرار المالي والقوائم المالية الخاصة بشركات التأمين؛

\*اظهار أهمية استخدام النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرارات المالية بهذا النوع من الشركات.

## 6-أسباب اختيار الموضوع: تتمثل في أسباب ذاتية، وأخرى موضوعية، يمكن عرضها في ما يلي:

أ-أسباب ذاتية:

\*العلاقة المباشرة بين موضوعنا والتخصص الذي ندرسه؛

\*الاهتمام الشخصي والرغبة في دراسة هذا الموضوع.

ب- أسباب موضوعية:

\*محاولة اضافة مرجع جديد يكون متعمق أكثر ليعكس مدى أهمية هذا الموضوع؛

\*التوسع ومعرفة كيفية عمل محاسبة شركات التأمين من الناحية الاكاديمية والميدانية.

## 7-منهج البحث:

بغية دراسة هذا الموضوع، والتعمق فيه ورغبة في الاجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، قمنا بالاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي من أجل التعرف بشكل علمي على المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البحث من خلال الاعتماد على المراجع باللغة العربية بالإضافة إلى الرسائل سواء كانت أطروحات ماجستير أو دكتوراه بالإضافة لمختلف المقالات، كذلك اعتمدنا المنهج التحليلي كونه يعتبر من متطلبات الدراسة، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا منهج دراسة حالة في دراسة موضوعنا بالمؤسسة محل الدراسة و التي كانت الشركة الجزائرية للتأمينات حيث قمنا بتحليل التقارير المالية التي يعدها مجلس ادارة الشركة الجزائرية للتأمينات في نهاية كل عام.

## 8-خطة مختصرة للدراسة :

في الفصل الأول تم التطرق للبحث بشكل نظري بغية التعرف على المفاهيم الأساسية لكل من التأمين وشركات التأمين، كذلك تناولنا في الفصل الأول ماهية صنع القرار بشكل عام، والقرار المالي على وجه الخصوص، وكذلك المخرجات المحاسبية التأمينية المختلفة، ومن ثم جرت محاولة إسقاط ما تم دراسته في الفصل الأول نظريا في الفصل الثاني تطبيقيا من خلال الدراسة الميدانية للشركة الجزائرية للتأمينات.



## 9-دراسات سابقة:

أ-دراسة طبائية سليمة 2014/2013 تحت عنوان "دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الابلاغ

المالي الدولية " دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين، أطروحة دوكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة سطيف-1-

المهدف من هذه الدراسة هو الفقاء الضوء على واقع التأمين في الجزائر وقدرت الشركات على الإلتزام بالجانب النظري للمحاسبية وفقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية، وعلى قدرتها من إتخاذ قرارات في حالة تبنيتها هذه المعايير، وايضا تم الوقوف على الصعوبات التي تتعلق بتوحيد الممارسات المحاسبية لشركات التأمين وفق المعيار المحاسبي الدولي ومن أهم الأهداف التي توصلت لها هذه الدراسة:

- إن معايير الابلاغ المالي الدولية، تهدف إلى توفير معلومات ذات جودة عالية، تتمتع بالشفافية وقابلية المقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى، لمساعدة مستخدمي القوائم المالية من إتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؛

- كذلك تستطيع شركات التأمين التي تطبق المعايير الدولية لإعداد تقاريرها المالية، ان تغير سياستها المحاسبية لعقود التأمين في حالة واحدة فقط اذا كان هذا التغيير يجعل من البيانات المالية أكثر موثوقية وملائمة لإتخاذ القرار المالي.

ب-دراسة جعفر عبد النور، 2019، والتي كانت تحت عنوان " حدود استخدام أدوات التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية " دراسة حالة مؤسسة مدرجة في بورصة الجزائر، أطروحة دوكتوراه، تخصص ادارة مالية، جامعة الجزائر-3-،. حيث تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير خيارات التمويل على الأداء المالي للمؤسسات العمومية الصناعية في الجزائر. وقد تم استخدام ثلاثة مقاييس للأداء المالي في هذه الدراسة، وتشمل المدرودية التجارية والمدرودية الاقتصادية والمدرودية المالية، كذلك تهدف أيضا إلى استخدام التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء وإتخاذ قرارات موجهة نحو ترشيد المؤسسة، وكشف حقيقة وضعها المالي، ومن أهم ما توصلت له هذه الدراسة:

- التحليل المالي هو أداة مهمة تستخدمها الإدارة والأطراف الخارجية لفهم وتقييم الوضع المالي للمؤسسات وإتخاذ القرارات المالية السليمة؛

- المبالغة في تطبيق النسب المالية يمكن أن يؤدي إلى ضعف مصداقيتها فعند استخدام النسب المالية، يجب أن يتم ذلك بحذر وفهم دقيق للسياق والظروف المالية للمؤسسة.

ج-دراسة نجاة معزة 2018/2017 تحت عنوان " دور المحاسبة في شركات التأمين في إتخاذ القرار " دراسة حالة عينة من

شركات التأمين بولاية جيجل، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل - كان

الهدف من هذه الدراسة معالجة موضوع التأمين والجوانب المحاسبية المتعلقة به، والاطلاع على واقع شركات التأمين في الجزائر بشكل عام ومعرفة البنية المالية لها بشكل خاص.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

-إلتزام شركات التأمين بولاية جيجل بضوابط العرض والإفصاح في مخرجات النظام المحاسبي؛

-تتميز القرارات المالية المتخذة في شركات التأمين على مستوى ولاية جيجل بالرشادة.

# الفصل الأول:

الاطار النظري لمحاسبة التأمينات

والقرارات المالية

**تمهيد**

من المتعارف عليه أنه في أي مؤسسة اقتصادية مهما كان نشاطها، يكون الهدف الأول والأساسي هو تحقيق استمرارية المؤسسة، ويكون ذلك ممكناً من خلال تحقيق أقصى ربح ممكن، والذي بدوره يتحقق عند إتخاذ القرارات السليمة والمناسبة، التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة، وهذا ما ينطبق أيضاً على شركات التأمين، حيث تختلف محاسبة شركات التأمين عن المحاسبة المالية المطبقة في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ومن هنا سنحاول من خلال دراستنا التعرف على الإطار النظري لمحاسبة التأمينات والإطار النظري لعملية إتخاذ القرار المالي ومنه دور محاسبة التأمينات في إتخاذ القرار المالي.

**المبحث الأول :** عموميات حول التأمينات ومحاسبة التأمينات.

**المبحث الثاني :** مفاهيم عامة حول إتخاذ القرار.

**المبحث الثالث :** دور مخرجات محاسبة التأمينات في إتخاذ القرار المالي.

**المبحث الأول: عموميات حول التأمينات**

إن سيطرة الحياة المادية على واقعا المعاصر وانتشار التكنولوجيا الصناعية وما تبعها من زيادة في حجم المبادلات ووسائل النقل والانتقال والمنافع والخدمات، جعلت الإنسان المعاصر معرضا للكثير من المخاطر والكوارث التي لا يستطيع منع حدوثها أو التنبؤ بها، لهذا سعى الإنسان ومنذ القدم إلى إيجاد وسائل للتخفيف من آثار نتائج تلك المخاطر والكوارث، ومنه جاءت فكرة التأمين وتطورت حتى وصلت إلى أقصى درجات التقدم الذي نراه في وقتنا الحاضر وذلك سعيا لتوفير الأمن والطمأنينة والضمانة للممتلكات ولحياة أفراد المجتمع المعرضين للمخاطر والكوارث، ومنه سنتطرق في هذا المبحث على مختلف جوانب التأمين حسب الترتيب التالي:

**المطلب الأول: ماهية التأمين؛****المطلب الثاني: أنواع التأمين ومبادئه؛****المطلب الثالث: شركات التأمين ومحاسبتها.**

**المطلب الأول: ماهية التأمين****الفرع الأول: مفهوم التأمين**

يعتبر التأمين أحد فروع علم الاقتصاد التطبيقي، بالتالي يعد أحد فروع العلوم الاجتماعية التي تسعى إلى تقديم وتسهيل المزيد من الحلول للمشاكل التي تتعرض لها حياة الفرد، ومن خلال النظر إلى طبيعة عملية التأمين نجد أنها تهدف إلى قيام المؤمن بتحمل أخطار معينة نيابة عن الشخص أو الجهة التي يحتمل تعرضها لمثل هذه الأخطار نظير تقاضي أجر محدد عن هذه العملية.

**أولاً: التعريف اللغوي**

التأمين: مصدر أصله أمن من الفعل الماضي أمن وله معان كثيرة في اللغة منها الأمان الاطمئنان وهو ضد الخوف.

التأمين: أمن: أي اطمأن وزال خوفه، وهو بمعنى سكن قلبه، وكذلك كلمة الأمن عند الخوف، ومن ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: " وآمنهم من خوف " .

**ثانياً: التعريف الاصطلاحي**

تعددت تعاريف التأمين نذكر منها:

**التعريف الأول:** هو وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد أو المنشآت من الخسائر المادية المحتملة الناشئة عن تحقق الأخطار المؤمن منها، وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه الأخطار إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسائر المالية التي يتكبدها وذلك في مقابل أقساط محددة محسوبة وفقاً لمبادئ رياضية وإحصائية معروفة. (عمران، 2014، صفحة 14)

**التعريف الثاني:** هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بأن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال أو إيراد مرتباً أو أي عوض آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن. (عطية، 2003، صفحة 14)

**التعريف الثالث:** يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه: أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر (كالسيارة والمنزل والمستودع... الخ) لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن ثم يمكن لكل صاحب وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر. (فلاح، 2007، صفحة 14)

**التعريف الرابع:** يرى أحد الكتاب أنه يمكن تعريف التأمين بأنه: عملية فنية تمارسها منشآت منظمة أو هيئات مهمتها جمع أكبر عدد من المخاطر المتماثلة وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة وفقا لقوانين الإحصاء، وبمقتضى ذلك يحق للمستأمن أو من يحدده إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه الحصول على عوض مالي يدفعه المؤمن، في مقابل قيام الأول بالوفاء بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين

وهذا التعريف يتميز بما يلي: (الهلاي و شحادة، 2009، صفحة 262)

1. أنه ينطبق على كافة أنواع التأمين، فهو كما ينطبق على التأمين على الأشخاص ينطبق على التأمين على الأضرار.
2. أنه يبرز أركان التأمين الثلاثة، فأكد الركن الأول بما يشمل عليه من أشخاص العقد والخطر المؤمن وإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء، بالإضافة إلى أنه أبرز الركن التنظيمي، حيث عرض بإيجاز طبيعة النشاط التي تقوم به شركات أو هيئات التأمين.

### ثالثا: التعريف القانوني

يركز القانونيون عند تعريفهم للتأمين على تعريف عقد التأمين كوسيلة قانونية للتعاقد حيث يبدو الاهتمام هنا بأطراف عقد التأمين وتعهدات كل طرف والمصلحة التي تعود عليه من التعاقد.

#### 1. تعريف القانون العام للتأمينات:

تعني الضمانات أو الوسائل التي يتقي بها الشخص خطرا معيناً، سواء كانت التأمينات نتيجة سعي إفرادي، كالتأمينات التي يتم التعاقد عليها مع شركات التأمين التجارية، أو نتيجة تنظيم قانوني كالتأمينات الاجتماعية التي تهدف إلى حماية الأفراد من الأخطار الاجتماعية التي تهدد أمنهم الاقتصادي، كالمرض والعجز والشيخوخة والبطالة وغيرها.

#### 2. تعريف القانون الخاص للتأمين:

تعني ضمانات تنفيذ الإلتزام، أي الضمانات التي تؤمن الدائن من خطر عظم الوفاء بالدين، وتتيح له استفساء حقه إذا ما حل أجله المضروب، فالعلاقة بين الدائن والمدين تقوم في الأساس على الثقة التي يضعها الدائن في مدينه. (عمران، 2014، صفحة

### 3. تعريف القانون المدني الجزائري للتأمين:

إن التأمين في مفهوم المادة 619 من القانون المدني "عقد يلتزم بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفعات أخرى".

ومنه تعريف التأمين من الناحية القانونية بأنه عقد يلتزم بموجبه طرف مقابل أجر بتعويض طرف آخر عن الخسارة إذا كان سببها وقوع حادث محدد في العقد.

#### الفرع الثاني : أطراف وأركان عقد التأمين

##### أولا: أطراف عقد التأمين:

يتم عقد التأمين بين المستأمن والمؤمن وهما اللذان تنصرف إليهما في الأصل الحقوق والالتزامات الناشئة عنه، ولكن هذا العقد يتميز بتعدد الأطراف الذين لهم صلة بعقد التأمين، وأطراف عقد التأمين هم :

#### 1. طالب التأمين

هو الشخص الذي يطلب الأمان لنفسه فيكون في هذه الحالة مستأمنا ومؤمنا في نفس الوقت، ضد الأخطار التي قد تصيبه في شخصه أو ماله، وهذا قد يأخذ أحد الأشكال التالية:

##### أ. المستأمن والمستفيد:

في أغلب الأحيان المستأمن يتعاقد مع شركة التأمين بهدف طلب الأمان لنفسه من خطر يهدده، ولكن هذا الأمر لا يعتبر قائما في الكثير من الحالات، فقد يلجأ الشخص إلى شركة التأمين طالبا الأمان لشخص آخر إذا كان الخطر لا يهدده هو شخصيا وإنما يهدد شخصا آخر غيره كما في حالة قيام الأب بالتأمين على أولاده ضد خطر ما في هذه الحالة تنفصل صفة المستأمن عن صفة المؤمن له، فالأول هو المتعاقد مع شركة التأمين، أما المؤمن له الذي يطلق عليه في هذا الغرض لفظ المستفيد فهو من تم التأمين لصالحه.

##### ب. المؤمن على حياته:

إلى جانب المستأمن والمستفيد يمكن أن يوجد شخص ثالث وهو المؤمن على حياته، وهو الشخص الذي يتعلق الخطر المؤمن منه بحياته أو موته، وهذا قد يكون هو المستأمن نفسه كما في حالة التأمين الشخص على حياته لصالح أبنائه.



قد تتوزع الصفات الثلاثة المستأمن والمستفيد والمؤمن على حياته على ثلاث أشخاص، فإذا أمنت زوجة على حياة زوجها هي المستأمنة والزوج هو المؤمن على حياته والأبناء هم المستفيدون.

قد تجتمع صفة المستأمن والمستفيد في شخص، يكون المؤمن على حياته شخصا آخر كما إذا أمنت زوجة على حياة زوجها لصالحها، إذ تكون الزوجة هي المستأمن والمستفيد والزوج هو المؤمن على حياته.

## 2. المؤمن

هو الشخص الذي يتخذ في بيعه لضمان وتأمين المخاطر مهنة له وعادة يتخذ شكل شركة مساهمة لها شخصية قانونية مستقلة تقوم بتجميع الأقساط من المستأمنين معها وتحمل عنهم عبء ما يحيط بأحدهم من مخاطر.

قد لا يتخذ المؤمن شكل الشركة وإنما يتخذ شكلا آخر كما ذكرنا سابقا، قد يكون جمعية تعاونية تقوم بما يسمى بالتأمين التبادلي.

## 3. وسطاء التأمين

تتسع سلطات وسطاء التأمين وتضيق وفقا لما تخوله لهم شركات التأمين من واجبات فقد يكون بأحد الصفات التالية: (الهلالي وشحادة، 2009، الصفحات 279-281)

- أ. **الوكيل المفوض** : هو من تخوله الشركة سلطة إبرام العقد نيابة عنها، فله الحق في إبرام عقد التأمين مباشرة مع المستأمن وله صلاحية تعديل شروط الوثيقة ومدة العقد وقبض الأقساط وتسوية التعويضات.
- ب. **المندوب**: وتكون سلطاته أضيق من سلطة الوكيل المفوض، وذلك بسبب عدم استطاعته إبرام عقد التأمين إلا وفق الشروط المطبوعة دون تعديل أو إضافة سواء كان ذلك لصالح المؤمن أم لصالح المستأمن.
- ت. **الوكيل غير المفوض** : حيث يقتصر دوره على التوسط في إبرام العقد إذ أن مهمة الوسيط هو البحث عن عملاء يتعاقدون مع شركة التأمين، وأيا كانت سلطات السمسار غير المفوض فإنه لا يستطيع إبرام عقد التأمين نيابة عن المؤمن.

### ثانيا: أركان عقد التأمين

لعقد التأمين عدة أركان يجب توافرها في كل أنواع التأمين لأنها لازمة لوجوده سواء من الناحية الفنية أو من الناحية القانونية.

عقد التأمين يبنى على عدة أركان وعناصر أساسية أهمها:

1. طرفا التعاقد؛
2. الخطر المؤمن ضده-موضوع التأمين؛
3. مبلغ التأمين؛
4. قسط التأمين ( أو مقابل التأمين)؛
5. مدة التأمين.

فيما يلي شرح موجز للعناصر سابقة الذكر :

### 1. طرفا التعاقد:

عقد التأمين اتفاق بين طرفين يتعهد الطرف الأول المستأمن بأن يدفع إلى شخص ما مبلغ من المال في حالة وقوع خطر معين خلال مدة معلومة محددة بنص العقد، مقابل أن يدفع الثاني المؤمن للطرف الأول مبلغا نقديا أو عدة مبالغ تكون قيمتها في مجموعها أقل نسبيا من مبلغ التأمين المنصوص عليه في العقد.

### 2. الخطر المؤمن ضده:

يعرف الخطر بأنه حالة محتملة الوقوع ويتوقف تحققها على محض إرادة أحد المتعاقدين وبصفة خاصة إرادة المستأمن.

من هذا التعريف يتبين أنه يجب أن يتوفر في الخطر المؤمن منه شرطان هما:

- يجب أن يكون تحقق الخطر محتملا مستقبلا: فإذا كان الخطر قد تحقق فعلا وقت إبرام التأمين كان التأمين غير صحيح، وقد يكون الخطر قد تحقق فعلا وعلم به المؤمن له فلا ينعقد التأمين في هذه الحالة، أو أن يكون الخطر مستحيل الوقوع.
- يجب ألا يكون تحقق الخطر متوقفا على محض إرادة المؤمن له: أي ألا يتوقف حدوث الخطر على إرادة المؤمن أو المؤمن له.

هناك شروط أخرى يجب أن تتوفر في الخطر حتى يكون الخطر محلا للتأمين فيها: حيث يجب أن يكون الخطر موضوع التأمين قابلا للتأمين عليه حيث هناك أخطار لا يمكن التأمين عليها مثل المخاطر الغير قانونية كعمليات التهريب والأخطار المترتبة على الإلحاح بالمخدرات.. الخ، أيضا أن تكون للأخطار عند تحققها آثار ذات قيمة مادية.

### 3. مبلغ التأمين:

هو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه إلى المؤمن له أو المستفيد عند تحقق الخطر الوارد في عقد التأمين، وذلك وفقا لنصوص العقد المبرم بين المؤمن والمستأمن، حيث تتضمن وثائق التأمين عادة تحديد مبلغ التأمين. (الهلاي و شحادة، 2009، الصفحات 279-

**4. قسط التأمين:**

هو عبارة عن المبلغ الذي يدفعه المؤمن له إلى المؤمن ثمنا للقيام بتحمل الخطر، ويعتبر القسط ركنا من أركان التأمين لا يقل أهمية عن ركن الخطر، ومن الجدير بالذكر أن الصلة وثيقة بين الخطر والقسط وأساس الخطر يقدر القسط.

**الفرع الثالث: أهمية التأمين**

تعددت أهمية وفوائد التأمين من عدة جوانب، يمكن اختصارها في النقاط التالية:

**أولاً: دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:****1. اقتصاديا:**

يتلخص دور التأمين في دفع العجلة الاقتصادية من خلال ما يلي:

- زيادة الإنتاج: وتنجم هذه الزيادة عن الجرأة في إقدام الأفراد أو الهيئات على اقتحام ميادين، لم يكونوا ليقتحموها دون وجود مظلة تأمينية توفر لهم الحماية اللازمة، زيادة عدد السيارات، تقديم تسهيلات ائتمانية للأفراد والهيئات للتمكن من تنفيذ مشاريع وتحقيق أحلام لا يملكون القدرة المالية على تنفيذها
- حفظ الثروة المستغلة: حيث أن مهمة التأمين الأساسية هي إعادة المؤمن له إلى ما كان عليه من كفاءة مالية قبل تحقق الحادث مباشرة.
- خلق رؤوس الأموال: خلال عمل شركات التأمين، تعمل على استفتاء الأقساط من مجموع المؤمن لهم، لمواجهة التزاماتها التي تترتب عليها من جراء تحقق الأخطار المؤمن ضدها وبهذا تتجمع لديها حصيلة من الأموال يمكن الاستفادة منها في تمويل قطاعات الصناعة، التجارة، الزراعة، الاستثمارات الأخرى.

**2. اجتماعيا:**

ينمي التأمين لدى الأفراد نزعة الادخار الذي يساعد على تخطي الصعاب، فالتأمين على الحياة بأنواعه الكثيرة يحقق للأفراد والمجتمع الأهداف التي ينشدونها ألا وهي الصحة الاجتماعية، أيضا التأمينات الاجتماعية تلعب دورا كبيرا في صيانة المجتمع من الترددي في هوة الأمراض الاجتماعية، الدور نفسه تلعبه التأمينات الأخرى.

**ثانيا: خلق جو من الراحة والطمأنينة والهدوء لدى أفراد المجتمع:**

ينجم هذا الجو عن هدم حاجز الخوف من المجهول، وبث الطمأنينة في نفوس الأفراد والهيئات فتقدم على الاستثمار والإنتاج دون تردد وخوف من الأخطار التي يمكن مواجهتها بالتأمين.

ثالثا: إعداد الدراسات والأبحاث لهدف تقليل الخسائر وتخفيف وقوع الخطر:

تتمكن شركات التأمين بحكم خبرتها في مواجهة الأخطار من التعرف على أنجح الأساليب لمنع الأخطار وتقليل خسائرها إلى أكبر قدر ممكن. (صدقي و الزماميري، 2014، صفحة 40)

**المطلب الثاني: أنواع التأمين ومبادئه**

**الفرع الأول: أنواع التأمين وتقسيماته**

يقسم التأمين بطرق مختلفة، تعتمد على طبيعة الغرض من التقسيم، وسنعمد في دراستنا هذه على خمسة تقسيمات يمكن إجمالها قبل التفصيل كما يلي:

- التقسيم من حيث طبيعة الغرض من التأمين؛
- التقسيم من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن منه؛
- التقسيم من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم؛
- التقسيم من حيث عقد التأمين؛
- التقسيم العملي للتأمين.

### 1. تقسيم التأمين من حيث طبيعة الغرض من التأمين:

ينقسم هذا التقسيم إلى نوعين أساسيين:

#### أ. التأمين الخاص / الاختياري / التجاري:

يشمل هذا نوعا من التأمين التي يكون بموجبها للشخص المعرض للخطر حرية الاختيار بين أن يقوم بالتأمين ضده أو أن يقوم، دون إلزام من أية جهة، مثال على ذلك: التأمين البحري، تأمينات الحياة والحوادث، تأمينات الممتلكات.

#### ب. التأمين الاجتماعي / الإلزامي:

يشمل هذا التأمين الأنواع التي يكون فيها الشخص المعرض للخطر ملزما بالتأمين ضده، إما بحكم القانون أو بأي حكم آخر، مثال على ذلك: تأمين معاشات التقاعد، تأمين العجز وإصابات العمل، التأمين الصحي، التأمين ضد البطالة، تأمين المسؤولية الناجمة عن حوادث السير.

### 2. تقسيم التأمين من حيث موضوع التأمين والخطر المؤمن منه:

يقسم هذا التأمين بحسب نوع الخطر موضوع التأمين، ذلك لتيسير دراسة النواحي الفنية والقانونية للتأمين، ويمكن تقسيم التأمين من حيث طبيعة الخطر المؤمن منه إلى:

#### أ. تأمينات الأشخاص:

في هذه التأمينات يكون الخطر المؤمن ضده يتعلق بشخص المؤمن له، حيث يقوم المؤمن له بتأمين نفسه من الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته وقدرته على العمل، مثال على ذلك: التأمين على الحياة، التأمين ضد المرض، التأمين ضد الحوادث الشخصية.

#### ب. تأمينات الممتلكات:

في هذا النوع يكون المؤمن ضده يتعلق بأموال المؤمن له (ممتلكاته)، مثال على ذلك: التأمين ضد الحريق، التأمين ضد السرقة.

#### ت. تأمينات المسؤولية المدنية:

في هذا النوع يكون الخطر المؤمن ضده من أخطار المسؤولية التي قد تترتب على المؤمن له قبل الغير، ومثال على ذلك: تأمين المسؤولية المهنية، تأمين مسؤولية المستأجر قبل المالك.

### 3. تقسيم التأمين من حيث إمكانية تحديد الخسائر والتعويض اللازم:

تعتمد أنواع التأمينات المختلفة ( باستثناء تأمينات الأشخاص ) مبدأ التعويض نقداً أو عينا لإعادة المؤمن له إلى الوضع المالي الذي كان عليه قبل تحقق الخطر، أما تأمينات الأشخاص سواء كانت تأمينات حياة أو حوادث شخصية، فإنها تقوم على أساس انعدام الصفة التعويضية، حيث لا يمكن تقييم حياة الإنسان أو الجسم البشري بالمكافئ المادي، وإنما يتم تقييم الخسائر المادية التي تنجم عن تحقق الخطر وفق قدرة الفرد على الكسب.

### 4. تقسيم التأمين على أساس طبيعة عقد التأمين:

تقسم عقود التأمين إلى قسمين أساسيين:

#### أ. العقود الاختيارية:

هي العقود التي يملك الشخص المعرض للخطر حرية الخيار في عقدها دون إلزام من أية جهة.

**ب. العقود الإلزامية:**

هي العقود التي يلزم الشخص المعرض للخطر أن يقوم بعقدتها سواء بحكم القانون أو بحكم إلتزامه التعاقدى أو بأي حكم آخر.

**5. التقسيم العملي للتأمين:**

تقسم التأمينات عموماً لأغراض العمل في شركات التأمين على النحو التالي:

**أ. تأمينات الحياة:**

في هذه التأمينات يتعهد المؤمن في مقابل أقساط محددة ، بأن يدفع للمؤمن له أو المستفيد مبلغاً من المال عند وفاة المؤمن له أو عند بقاءه حياً بعد مدة معينة، وينقسم هذا النوع من التأمينات إلى ثلاثة أنواع أساسية:

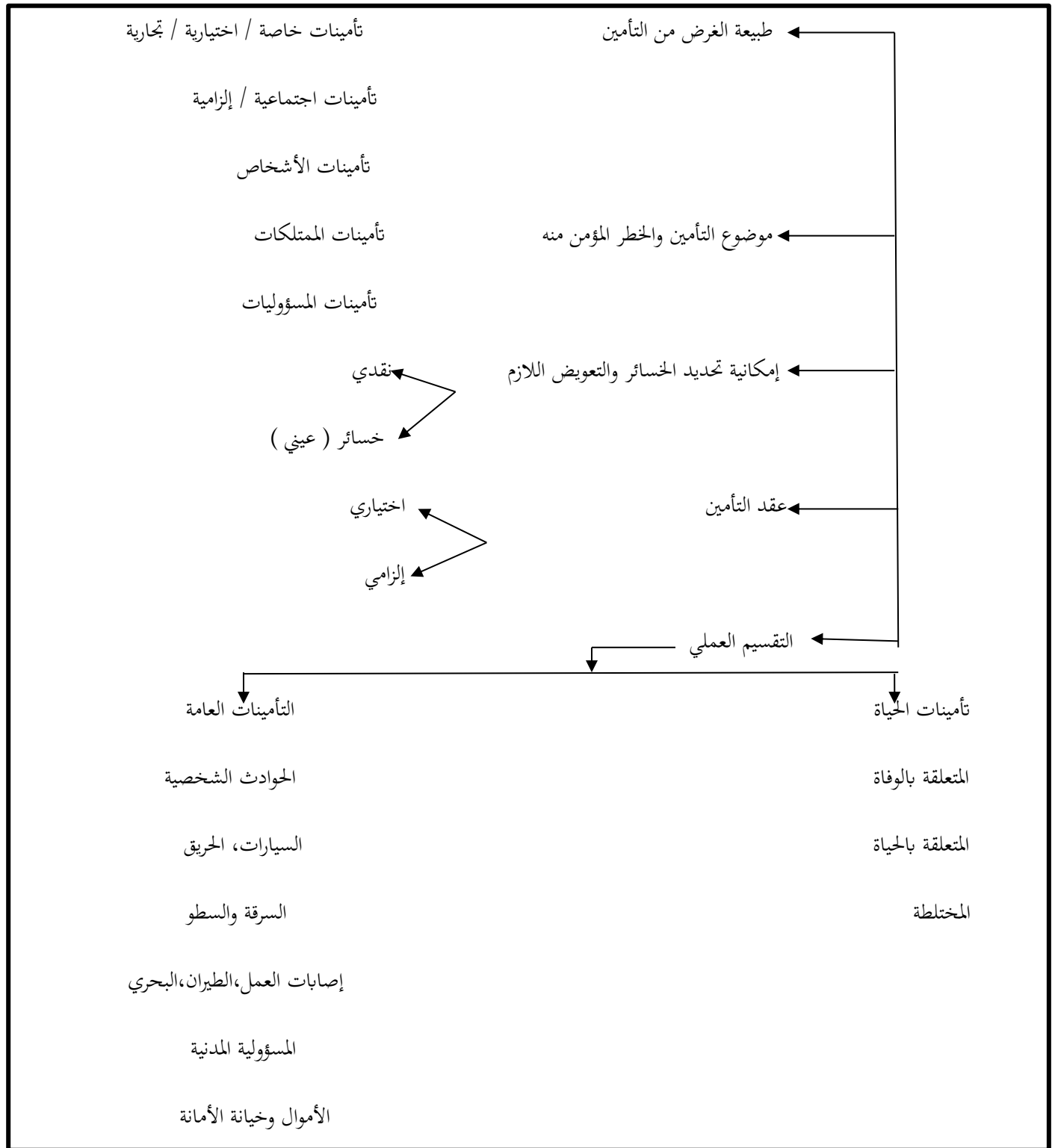
- التأمين لحالة الوفاة؛
- التأمين لحالة البقاء على قيد الحياة؛
- التأمين المختلط.

**ب. التأمينات العامة:**

وتندرج تحت اسم هذا القسم كل أنواع التأمين الأخرى التي لا ينطبق عليها وصف تأمينات الحياة، وتنقسم للأنواع التالية:

- تأمين الحوادث الشخصية؛
- تأمين السيارات؛
- التأمين ضد خطر الحريق؛
- التأمين ضد خطر السطو / السرقة؛
- التأمين ضد إصابات العمل وأمراض المهنة؛
- تأمين الطيران؛
- التأمين البحري؛
- تأمين المسؤولية المدنية؛
- تأمين الأموال؛
- التأمين ضد خيانة الأمانة. (صدقي و الزماميري، 2014، الصفحات 48-50)

شكل رقم (1): هيكل تقسيمات التأمين الأساسية



المصدر :. صدقي عبد الهادي- محمود الزماميري، إدارة التأمين، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2014 صفحة 55

## الفرع الثاني: مبادئ التأمين

تعتبر المبادئ القانونية الست للتأمين صالحة لعقود التأمين إذ ثلاثة منها فقط لكافة عقود التأمين وهي:

- مبدأ منتهى حسن النية؛
- مبدأ المصلحة التأمينية؛
- مبدأ السبب القريب.

أما الثلاثة الأخرى فهي للتأمينات العامة فقط وهي:

- مبدأ التعويض؛
- مبدأ المشاركة؛
- مبدأ الحلول.

تحكيم علاقة المؤمن (شركة التأمين) بالمؤمن له ستة مبادئ هامة وأساسية في عقد التأمين ومن المتعارف عليه أن أي إخلال في أي من هذه المبادئ من المؤمن أو المؤمن له يعرض التأمين إلى انتفاء الغرض منه، وتلخص المبادئ الستة على النحو التالي: مبدأ منتهى حسن النية، مبدأ المصلحة التأمينية، مبدأ التعويض، مبدأ الحلول، مبدأ المشاركة في التأمين أو الاشتراك في التعويض، مبدأ السبب القريب.

ومنه نستهل تفسير كل من هذه المبادئ :

## 1. مبدأ حسن النية:

يتضمن هذا المبدأ أن يقوم كل من طرفي التعاقد بعدم إدلاء بيانات غير صحيحة أو من شأنها التضليل، كما يجب ألا يخفي الآخر أي بيانات تكون جوهرية بالنسبة للتعاقد، فإذا أخل أحد الطرفين بهذا المبدأ فإن العقد يصبح باطلا أو قابلا للبطلان على حسب سبب الإخلال.

## 2. مبدأ المصلحة التأمينية:

يقضي مبدأ المصلحة التأمينية في أنه لا يجوز لأي شخص أن يحصل على عقد تأمين إلا إذا كان له في الشخص أو الشيء موضوع التأمين مصلحة تأمينية، بمعنى أن يكون له في موضوع التأمين مصلحة مشروعة ومادية بحيث يكون في لقاء هذا الشخص أو الشيء منفعة مادية للمتعارف عليه أساسا أنه ليس كل خطر قابل للتأمين ما لم يكن قابلا للقياس ماليا، لذا يتم تعريف المصلحة التأمينية في أنها الحق القانوني في الأمين الناشئ عن علاقة مادية يتحقق وجودها قانونا بين المؤمن له والشيء أو الشخص موضوع التأمين.



**3. مبدأ التعويض:**

يقضي مبدأ التعويض بأنه لا يجوز للمؤمن له أن يجعل من عقد التأمين مصدر ربح بل وسيلة للتعويض والتعويض فقط، بمعنى أنه إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه فإن التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له يجب ألا تزيد قيمته عن الخسارة التي حدثت فعلا مهما كان مقدار مبلغ التأمين كبيرا.

**4. مبدأ الحلول:**

يعتبر مبدأ الحلول في التأمين نتيجة حتمية لمبدأ التعويض ، ويمكن تعريف الحلول بأنه حق الشخص أو الهيئة التي قامت بتعويض شخص آخر أو هيئة وفقا لاتفاقات قانونية محددة أن تحمل محل الشخص الثاني ( المؤمن له الذي تم تعويضه ) بكافة ما له من حقوق، كأن يقوم "أ" بتعويض "ب" عن خسارة حريق، ومن حق "أ" التصرف بكافة الممتلكات التي تم التعويض عنها بإعادة بيعها واسترداد ما يمكن استرداده.

**5. مبدأ المشاركة في التأمين:**

يعتبر مبدأ المشاركة في التأمين نتيجة حتمية لمبدأ التعويض، إذ يتضمن مبدأ المشاركة في التأمين أنه إذا أمن شخص ما على موضوع التأمين لدى أكثر من مؤمن واحد في نفس الوقت فإنه عند وقوع الخسارة يكون المبلغ الذي يحصل عليه المتعاقد من كل مؤمن معادلا لمبلغ التعويض المستحق له حسب جميع التأمينات لدى جميع المؤمنين بهذا يكون مجموع ما يحصل عليه من جميع المؤمنين لا يزيد على مقدار الخسارة التي حدثت فعلا.

**6. مبدأ السبب القريب:**

يتضمن هذا المبدأ أن المؤمن يلتزم بدفع التعويض للمؤمن له إذا كان الخطر ضده هو السبب القريب لحدوث الخسارة.  
(المصري، 2012، الصفحات 140-141)

## المطلب الثالث: شركات التأمين ومحاسبتها

## الفرع الأول: شركات التأمين

## أولاً: مفهوم شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها كما تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ويمكن تعريف شركات التأمين على أنها شركات تحصل على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد شأها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الاستثمار هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين، ويتم تصنيفها ضمن الشركات التجارية. (طبايبة، 2014، صفحة 32)

يمكن تعريف شركة التأمين في هذا الإطار على أنها: "شركة تتعهد بدفع التعويض بمبلغ معين للطرف الثاني أو من يعنيه في حالة تحقيق خطر معين، مقابل حصولها على مبلغ متفق عليه".

تعتبر شركات التأمين من أهم الشركات الادخارية وهي من أهم الشركات وأكبرها حجماً في إدارة المحافظ الاستثمارية ويتكون دخل شركات التأمين من: الأقساط، عمولة إعادة التأمين الصادر، صافي الدخل في الاستثمارات، الإيرادات الأخرى.

## ثانياً: وظائف شركات التأمين:

تتمثل وظائف شركات التأمين فيما يلي:

## 1. وظيفة تسعيرة الاكتتاب:

## أ. وظيفة التسعير:

تتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استفاؤه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي فإن وظيفة التسعير أن تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة بما يتناسب ودرجة واحتمال تحقق الخطر، كما ويتناسب مع مبلغ التأمين، كما ويتناسب مع الظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده، كما أنه يتناسب وبصورة عكسية مع معدل الفائدة الفنى، والشخص الذي يحدد أسعار التأمين يدعى بالاكوتاري.

**ب. وظيفة الاكتتاب:**

يشير الاكتتاب إلى عملية اختيار وتصنيف طالب التأمين والمكاتب هو: الشخص الذي يقرر قبول أو رفض الطلبات، ويهدف الاكتتاب إلى إظهار أرباح في دفاتر العمل التجاري، ويجاهد المكاتب دائما لاختيار أنواع معينة من طالبي التأمين ورفض الأخرى، وذلك بغية الحصول على محفظة مربحة من الأخطار القابلة للتأمين، وتتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب ما تحدده شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغايتها، ويسعى الاكتتاب إلى تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة.

**2. وظيفة الإنتاج والاستثمار:****أ. وظيفة الإنتاج:**

ويشير مصطلح الإنتاج إلى أنشطة المؤمن في البيع والتسويق، وغالبا ما يشار إلى الوكلاء الذين يقومون ببيع التأمين على أنهم منتجون، وتستخدم هذه الكلمة لأن شركة التأمين مرخص لها قانونا باستخدام موظفين، وأشكال مطبوعة للوثائق ولكن لا يتم إنتاج أي شيء حتى تباع الوثيقة، ومفتاح تحقيق نجاح مالي للمؤمن متوقف على قوة رجال البيع.

**ب. وظيفة الاستثمار:**

كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوفر لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها، فوظيفة الاستثمار تعد من أهم الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين ونظرا لما يبق طرحه فيمكن استثمارها لكي تستفيد منها الشركة لدفع المطالبات والمصاريف.

**3. وظيفة تسوية المطالبات:**

هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليه / له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو " مسوي الخسائر "

**4. وظيفة إعادة التأمين:**

في بعض الأحيان قد تضطر شركات التأمين إلى إبرام عقود لعمليات تأمينية تصل قيمتها إلى مبالغ كثيرة مما قد يعرضها بالضرورة لدفع مبالغ ضخمة كتعويضات في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده، مما قد ينتج عنه الإخلال بالأسس الفنية التي روعيت عند حساب الأقساط، وبالتالي قد لا تتمكن الشركة بالوفاء بالتزاماتها إذا ما تحقق عدد كبير من الأخطار عن طريق الصدفة وفي وقت واحد، لذلك فإن وفقا لمبدأ توزيع المخاطر وخاصة في مثل الحالات السابقة فإن شركة التأمين تقوم عادة بقبول كافة

العمليات التأمينية بما فيها الجزء الزائد عن طاقتها، وتحفظ لنفسها بجزء يتناسب مع طاقتها التأمينية، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى تساهم في تحمل المخاطر نظير الحصول على نسب من الأقساط، ويطلق على العمليات التي تحول فيها شركة التأمين كل أو بعض المخاطر التي التزمت بتغطيتها إلى جهة أخرى بعمليات " إعادة التأمين ". (عمران، 2014، صفحة 39)

### الفرع الثاني: محاسبة شركات التأمين

#### أولاً: المبادئ الأساسية والقواعد المتعلقة بكيفية تنظيم محاسبة التأمين

ترتكز محاسبة التأمين على المبادئ الأساسية للمحاسبة الصناعية والتجارية، وبالإضافة إلى الأسس الفنية الخاصة بالتأمين التي تتطلبها أعمال شركات التأمين، والقواعد المتعلقة بكيفية تنظيمها تبرز بشكل واضح هذه المبادئ، وتتمثل مبادئ محاسبة شركات التأمين والقواعد المتعلقة بكيفية تنظيمها فيما يلي: (طبايبة، 2014، صفحة 57)

- تشكيل الاحتياطات الحسابية الخاصة بعمليات التأمين وكذا القواعد المالية المتعلقة بإعادة تقدير الاستثمارات؛
- قواعد كيفية تنظيم تسجيل عقود التأمين وتنظيم القيود وموازنين المراجعة، أصول تنظيم حساب الأرباح والخسائر والميزانية العامة، إعادة تقدير الأموال المتداولة، وكذا القواعد المتعلقة بإعادة التأمين؛
- تنظيم ميزانية عامة وكذلك حساب الأرباح والخسائر بالعملة الوطنية، تحويل الأرصدة العائدة بالعملة الأجنبية إلى العملة المحلية وفق أسعار الصرف السارية بتاريخ تنظيم الميزانية؛
- يجب تحديد عدد وأشكال موازين المراجعة الواجب تنظيمها في نهاية كل شهر من أجل تنظيم قوائم الجرد؛
- تقويم الأموال المتداولة بحيث يحدد النوع المراد تقييمه، وكذلك المؤونات الواجب رصدها، وتقوم الأموال المتداولة ولاسيما الأوراق المالية بأدنى سعر في البورصة بتاريخ يوم التقويم؛
- أصول تنظيم حساب الأرباح والخسائر والميزانية العامة المعدة للنشر، بحيث أوجبت قوانين التأمين على هيئات التأمين أن تنشرها وفق الأشكال التي تحددها السلطات الرسمية المشرفة على قطاع التأمين.

#### ثانياً: دليل الحسابات في شركات التأمين:

يمثل دليل الحسابات في المنشآت المختلفة، الخطة الرقمية الخاصة بتبويب الحسابات المفتوحة في دفاتر الأستاذ ما يلزم لتسجيل وتلخيص العمليات أو عرض القوائم والحسابات الختامية ويمكن تقسيم الحسابات إلى المجموعات الرئيسية التالية :

#### المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال

تضم الحسابات التالية:

الحسابات ( 10، 11، 12، 13، 15، 16، 17، 18 ) وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

الحساب 14 مؤونات مقننة ويتفرع إلى:

ح/140 مؤونات الضمان

ح/ 141 مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية

ح/ 142 مؤونات الأخطار والكوارث

الحساب 19 ديون على الأموال أو القيم المستلمة من عمليات إعادة التأمينات والتي تمثل إلتزامات التقنية، ويتفرع إلى:

ح/190 كيانات ذات صلة

ح/191 كيانات مساهمة

ح/192 كيانات أخرى.

المجموعة الثانية: حساب الأصول الثابتة: وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين

ح/30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة " التأمين على الأضرار "

ح/31 مؤونات فنية على العمليات المقبولة " التأمين على الأضرار "

ح/32 مؤونات فنية على العمليات المباشرة " التأمين على الأشخاص "

ح/33 مؤونات فنية على العمليات المقبولة " التأمين على الأشخاص "

ح/38 حصة التأمين الاقتراضي المسند

ح/39 حصة إعادة التأمين المسندة

المجموعة الرابعة: حسابات الغير

ح/40 الديون الناشئة عن إعادة التأمين والتأمين المشترك

ح/41 المؤمنون، وسطاء التأمين والحسابات الملحققة.

الحسابات ( 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49 ) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة الخامسة: الحسابات المالية: وهينفسها في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة السادسة: حسابات الأعباء

ح/60 فوائد ( مطالبات ) على الكوارث والنكبات.

الحسابات ( 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69 ) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام.

المجموعة السابعة: حسابات المنتوجات

ح/70 الاشتراكات ( أقساط الاشتراكات )

ح/71 اشتراكات مؤجلة

ح/72 عمولات إعادة التأمين

الحسابات ( 73، 74، 75، 76، 77، 78 ) نفس الحسابات في المخطط المحاسبي العام. (مومن و بو طيبة، 2022، صفحة

22)

ثالثا: أهم التسجيلات المحاسبية في شركات التأمين

أولا: تقوم شركات التأمين بتسجيل أقساط التأمين على ثلاثة مراحل كالتالي: (مومن و بو طيبة، 2022، صفحة 24)

## 1. مرحلة إثبات عملية التأمين: تتم بإمضاء العقد وينتج عنها حق المؤسسة على المؤمن له:

***	***	ح/ أقساط صادرة للتحصيل	411
***	***	ح/ القسط الصافي	7000
***	***	ح/ القسط الإضافي	7003
***	***	ح/ الرسم على القيمة المضافة	4451
***	***	ح/ صندوق الكوارث الطبيعية	4671
***	***	ح/ طابع الحجم	4427
		<b>إثبات عملية التأمين</b>	

## 2. مرحلة التسديد: يقوم المؤمن له بتسديد القسط حسب مبلغ العقد

	***	ح/ البنك	512
	***	ح/ الصندوق	أو 513
***	***	ح/ أقساط صادرة للتحصيل	411
		<b>تسديد القسط</b>	

## 3. تحويل الحقوق لمستحقيها: في هذه المرحلة تقوم المؤسسة بتحويل الحقوق لمستحقيها:

	***	ح/ الرسم على القيمة المضافة	4451
	***	ح/ صندوق الكوارث الطبيعية	4671
	***	ح/ طابع الحجم	4427
***	***	ح/ البنك	512

## ثانيا: تسجيل التعويضات

عند وقوع الحادث يجب على المؤمن له تقديم تصريح بالحادث في أجل أقصاه (48) ساعة من وقوع الحادث، حيث يقوم الخبير بتقييم الأضرار وتحديد مبلغ التعويض بمحضر معاينة، ويتم التسجيل كما يلي:

## 1. عملية إثبات الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة المتعلقة بالدورة:

	***	ح/ أضرار على العمليات المباشرة	6000
	***	ح/ مصاريف ملحقة مع الأضرار	6003
***		ح/ أضرار ومصاريف الدفع للعمليات المباشرة	3060
		إثبات الأضرار والمصاريف ( حقوق الغير )	

2. عملية التسوية ( تسديد التعويضات ): هنا تكون المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مبلغ التسديد = مبلغ التسوية

	***	ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	3060
***		ح/ النقديتات	53
		تسديد الأضرار والمصاريف على العمليات المباشرة	

المرحلة الثانية: مبلغ التقييم أصغر من مبلغ التسوية ( في هذه الحالة نعكس قيد الإثبات بقيمة الفرق بين مبلغ التقييم ومبلغ التسوية )

	***	ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	3060
***		ح/ أضرار على العمليات المباشرة	6000
***		ح/ مصاريف ملحقة للأضرار	6003
		تخفيض مبلغ الأضرار والمصاريف	

عملية التسديد:

	***	ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	3060
***		ح/ النقديتات	53
		تسديد مبلغ الأضرار والمصاريف الملحقة	

المرحلة الثالثة: مبلغ التقييم أكبر من مبلغ التسوية

إثبات الزيادة في مبلغ الأضرار والمصاريف الملحقة:



	***	ح/أضرار على العمليات المباشرة		6000
	***	ح/ مصاريف ملحقة للأضرار		6003
***		ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة	3060	
		الزيادة في مبلغ الأضرار والمصاريف الملحقة		

عملية التسديد بمبلغ التسوية:

***	***	ح/ أضرار ومصاريف للدفع على العمليات المباشرة		3060
		ح/ النقديتات	53	
		تسديد مبلغ الأضرار والمصاريف الملحقة		

ثالثا: إعادة التأمين

أنواع عقد إعادة التأمين تتمثل في: (زعرور، 2022، صفحة 3-6)

- إعادة التأمين الاجباري؛
- إعادة التأمين الاتفاقي؛
- إعادة التأمين الاختياري.

1- حالة إعادة التأمين الاجباري: تتم المعالجة المحاسبية كالآتي

	***	ح/المتنازل ومعيد التنازل		402
	***	ح/عمولة ممنوحة لتأمين الاضرار		7290
	***	ح/عمولة ممنوحة لتأمين الاشخاص		7292
***		ح/اقساط مقبولة لإعادة التأمين الاضرار	70100	
***		ح/ اقساط مقبولة لإعادة التأمين على الاشخاص	70300	
		ابرام عملية إعادة التأمين الاجباري		

***	***	ح/شيكات للتحويل ح/حساب المنازل ومعيد التنازل استلام شيك بقيمة عقد التأمين	402	5112
***	***	ح/البنك ح/شيكات للتحويل تحصيل الشيكات	5112	512

2- حالة إعادة التأمين الاختياري والاتفاقي : (يجدر الاشارة هنا ان لكل من إعادة التأمين الاختياري وإعادة التأمين

الاتفاقي نفس المعالجة المحاسبية)

***	***	ح/المتنازل ومعيد التنازل ح/اقساط مقبولة لإعادة تأمين الاضرار ح/ اقساط مقبولة لإعادة تأمين الاشخاص ح/عمولة ممنوحة لتأمين الاضرار ح/ عمولة ممنوحة لتأمين الاشخاص	402 70100 70300 7290 7292	
***	***	ابرام عملية إعادة التأمين الاختياري والاتفاقي ح/شيكات للتحويل ح/حسابات جارية للمتنازل لهم استلام شيك بقيمة عقد إعادة التأمين + العمولة	401	5112
***	***	ح/حسابات جارية للمتنازل لهم ح/شيكات للتحويل تحصيل قيمة عقد التأمين + العمولة	5112	512

## خلاصة

تتمثل خلاصة مبحثنا السابق في كون محاسبة التأمين مهمة جدا للتنظيم المحاسبي في شركات التأمين باعتبار أن وظيفة التأمين وظيفة أساسية وضرورية في المجتمع وذلك بسبب التقدم المحقق وزيادة مخاطر الحياة سواء على الممتلكات أو الأشخاص وهذا ما يتطلب وجود التأمين بأنواعه لضمان الاستقرار وتحقيق الأهداف المرجوة سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية

## المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول إتخاذ القرار

يعطى أهمية كبيرة لعملية إتخاذ القرار في جميع المؤسسات، وذلك نظرا للتأثير الكبير لهذه العملية على المؤسسة، حيث يمكن أن تتكبد المؤسسة الكثير فقط لأن القرار لم يكن مناسباً، حيث أن هذه العملية أصبحت معقدة وتحتاج لفهم عالي ومهارة ودكاء فقط من أجل إتخاذ القرار المناسب والأمتثل، لهذا سنتطرق في هذا المبحث لمختلف نواحي إتخاذ القرار.

## المطلب الأول : مفهوم إتخاذ لقرار وأهميته

## الفرع الأول :تعريف القرار

من الناحية الاصطلاحية يعرف القرار بعدة تعريفات منها: (عامر و المصري، 2016، صفحة 9)

- هو مسار فعل يختاره الفرد بوصفه أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها لحل المشكلة التي تشغله.
- الاختيار المدرك من البدائل المتاحة في موقف معين.
- عملية فكرية وعقلية يريد القائد الإداري من وراءها التوصل إلى اختبار بديل من مجموعة من البدائل المتاحة لإيجاد حل المشكلة التي يواجهها.
- نوع من السلوك يتم اختياره بطريقة معينة تقطع أو توقف عملية التفكير وينهي النظر في كل الاحتمالات الأخرى.

## الفرع الثاني: تعريف إتخاذ القرار.

لقد أورد العديد من الكتاب الباحثين بعضا من التعريفات التي توضح مفهوم إتخاذ القرارات، على الجوانب المختلفة التي ركزوا عليها عندما تناولوا هذا الموضوع ومن هذه التعريفات ما يلي:

**التعريف الأول:** هو عملية اختيار حذر لبديل من بين مجموعة بدائل بحيث يحقق هذا البديل أقصى عائد باستخدام نفس الموارد ويقصد بإتخاذ القرار هو العملية التي يتم بمقتضاها اختيار أحسن البدائل المتاحة لحل مشكلة معينة أو مواجهة موقف يتطلب ذلك بعد دراسة نتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة ضمن المعطيات بيئة التنظيم. (الحوارني، 2014، صفحة 9)

**التعريف الثاني:** يعرفه برنارد فيري أن إتخاذ القرار عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب

استجابات أتوماتيكية أو رد فعل مباشر (كنعان، 2009، صفحة 73)

**التعريف الثالث:** أما تعريف عبد الغفار الحنفي لمفهوم القرار على أنه عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة (شهيد، 2019، صفحة 28)

**التعريف الرابع:** عرفه جروان على أنه عملية تفكير مركبة تهدف إلى اختيار أفضل البدائل أو الحلول المتاحة للفرد في موقف معين من أجل الوصول إلى تحقيق الهدف المطلوب (عباس، عقيل، و حيدر، 2019، صفحة 48)

نستنتج أن جميع التعريفات تؤكد أن القرار يقوم على عملية المفاضلة وبشكل واعى ومدرك بين مجموعة بدائل أو حلول (على الأقل بديلين أو أكثر ) متاحة لمتخذ القرار لاختيار واحد منها باعتباره أنسب وسيلة لتحقيق الهدف أو الأهداف التي يبتغيها متخذ القرار.

### الفرع الثالث: أهمية إتخاذ القرارات

تلعب القرارات الإدارية عدة أدوار سواء من الناحية العلمية أو العملية نذكر منها ما يلي : (بلعجوز، 2010، الصفحات

100-101)

1. تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية وفنية وحتمية ناجعة لتطبيق السياسات والاستراتيجيات للمنظمة في تحقيق أهدافها بصورة موضوعية وعلمية؛
2. تلعب القرارات الإدارية دورا حيويا وفعالا في القيام بكافة العمليات الإدارية مثل التخطيط والرقابة والتنظيم وغيرها؛
3. تعتبر القرارات الإدارية وسيلة لاختبار وقياس مدى قدرة القادة والرؤساء والإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها وإنجازها، بأسلوب علمي وعملي؛
4. تعتبر القرارات الإدارية ميدانا واسعا للرقابة الإدارية؛
5. تؤدي القرارات الإدارية عن طريق عملية إتخاذ القرار، دورا هاما في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية.

### المطلب الثاني: أنواع ومراحل إتخاذ القرار

#### الفرع الأول : أنواع القرارات

#### أولا: تصنيف القرارات حسب (H.SIMON)

ميز (H.SIMON) بين نوعين أساسيين من أنواع القرار هي : قرارات مبرمجة وقرارات غير مبرمجة.

#### أ. قرارات مبرمجة :

تعتبر قرارات مبرمجة لأن معايير الحكم فيها عادة ما تكون، واضحة وغالبا ما تتوفر المعلومات الكافية بشأنها ومن السهل تحديد البدائل فيها، ويوجد بشأن البدائل المختارة، وهي قرارات متكررة روتينية ومحددة جيدا لها تأكيد نسبي إجراءات معروفة ومحددة مسبقا للتعامل معها.

**ب. قرارات غير مبرمجة:**

عادة ما تظهر الحاجة لإتخاذها عندما تواجه المؤسسة المشكلة لأول مرة ولا توجد خيارات مسبقة بكيفية حلها، ففي هذا النوع عادة ما يصحب تجميع معلومات كافية عنها، ولا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل. (بلعجوز، 2010، صفحة 101)

**ثانيا: قرارات الفردية والجماعية****أ. القرارات الجماعية:**

هنا تتم المشاركة في صنع القرار بالإضافة إلى المدير أشخاص آخرون وهذا نوع من أنواع الديمقراطية ويتم استخدام هذا النوع من القرارات في حالة تعقيد المشكلة وحاجتها إلى أكثر من جهة للمشاركة بها.

**ب. القرارات الفردية:**

هي عادة قرارات بسيطة وروتينية يتم إتخاذها في معظم الأحيان لإشبا رغبات وسد حاجات الفرد. وهذه عادة تكون في مركز شخص المدير نفسه دون مشاركة أحد من حول وهنا يطلق عليها نظرية الفرد وهذا يتم في حالات أن تكون المشكلة تتطلب حلا سريعا وعاجلا، أو أن يكون الذين حول المدير موظفين ليسوا على درجة كفاءة عالية، أو في الحالات العادية عندما يكون القرار ليس فيه أية خطورة على المنظمة. وهنا تبرز أهمية خبرة وقدرة وتدريب المدير في مواجهة وإتخاذ القرارات الفردية. (علي، 2013، صفحة 18)

**ثالثا: قرارات حسب المستويات الإدارية :** كما تتميز القرارات وفقا للمستوى التنظيمي الذي يتخذ فيه القرار وهي:

- القرارات التشغيلية Managerial Decision .
- القرارات الإدارية. Operational Decision .
- القرارات الإستراتيجية. Strategic Decision .

**أ. القرارات التشغيلية:**

هي القرارات التي تصنع في المستويات التنظيمية الدنيا، والمتعلقة بالعمليات التشغيلية للمؤسسة، وهي أقرب إلى إتباع تعليمات وإرشادات منها إلى الاختيار بين البدائل، وعادة تكون متعلقة بالتأكد من المهام والأنشطة التي قد تم تنفيذها بكفاءة وبفاعلية، ويؤخذ هذا النوع من القرارات في ظل ظروف تأكد تام وتناجها معروفة مسبقا مثل تعطل في خط الإنتاج وما يحتاجه من تصليحه من إجراءات نمطية معينة.

**ب. القرارات الإدارية:**

هي قرارات تؤخذ على مستوى إداري أعلى مما تؤخذ فيه القرارات التشغيلية، فعند هذا المستوى يقوم المديرون باتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم والرقابة على الأداء و كذلك فرض قرارات متعلقة بالتأكد من الاستخدام الفعال لموارد المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها. ولا توجد في هذا النوع من القرارات إجراءات معروفة مسبقا يجب إتباعها ولكن متخذ القرار يقوم بتجميع المعلومات اللازمة لتشخيص وحل المشكلة وأن يستخدم الحكم الشخصي ورصيده من الخبرة في اختيار البدائل، في هذه الحالة يتم إتخاذ القرارات في ظروف تتسم بعدم التأكد النسبي أي المخاطرة.

**ت. القرارات الإستراتيجية:**

هي قرارات تؤخذ على مستوى قمة الهيكل التنظيمي، بواسطة الإدارة العليا في المؤسسة تغطي مدى زمني أطول مقارنة بالقرارات السابقة وتعلق القرارات الإستراتيجية بالوضع التنافسي للمؤسسة في السوق وفي اغتنام الفرص وتجنب مخاطر البيئة وهذا النوع من القرارات يحتاج إلى معلومات خاصة بالبيئة أكثر من غيره، كما تهتم القرارات الإستراتيجية بتحديد أهداف المؤسسة والموارد اللازمة لتحقيقها والسياسات التي تحكم عمليات التوزيع والاستخدام بهذه الموارد... الخ (بلعجوز، 2010، الصفحات 103-104)

**رابعاً: تصنيف القرارات وفقاً لأساليب إتخاذها**

يصنف بعض علماء الإدارة القرارات الإدارية وفقاً لأسلوب إتخاذها إلى نوعين قرارات كمية وصفية، وقرارات كمية أو معيارية.

**أ. القرارات الكيفية الوصفية:**

هذا النوع من القرارات يتم إتخاذها بالاعتماد على الأساليب التقليدية القائمة على التقدير الشخصي للمدير متخذ القرار وخبراته وتجاربه ودراسته للآراء والحقائق المرتبطة بالمشكلة ومن هنا فإن مثل هذه القرارات تتأثر بالاعتبارات التقديرية الذاتية مثل أحاسيس وإدراك واتجاهات وخلفية المدير الذي يتخذها.

يفترض القائلون بهذا التصنيف عدم توفر المعلومات المطلوبة والملائمة التي تمكن متخذي القرارات الوصفية من وضع البدائل واختيار البديل الأنسب من بينها، وأن عملية البحث عن البديل المناسب تتم من خلال الاختيارات المتتالية للبدائل إلا أن اعتماد متخذ مثل هذه القرارات على التقديرات الذاتية التي تحكمها عوامل شخصية نابعة من مشاعر المدير واتجاهاته واحتياجاته تؤدي به في الغالب إلى إتخاذ الحل الرضائي بدلاً من الحل المثالي أو الرشدي.

**ب. القرارات الكمية أو المعيارية:**

هذه القرارات يتم إتخاذها بالاعتماد على الرشد والعقلانية لمتخذها والاعتماد كذلك على القواعد والأسس العلمية التي تساعده على اختيار القرار الذي يؤدي إلى زيادة ومضاعفة عائدات وأرباح المنظمة من بين مجموعة من البدائل المتاحة ويُفترض في إتخاذ مثل هذه القرارات وضوح الأهداف ومعقوليتها، وموضوعية متخذها، وكفاية المعلومات المطلوبة ودقتها، وتوفر الخبرات والاختصاصات وتفهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية اختيار البديل المناسب.

كما يُفترض في إتخاذ القرارات الكمية انصاف متخذها بالعقلانية والرشد واعتمادهم على الأسلوب العلمي الذي يمكنهم من تحديد المشكلة وتوضيح الأهداف وإيجاد البدائل وتحليلها وتقييمها وترتيبها ترتيباً منطقياً كل ذلك يمكنهم من إتخاذ قرارات صائبة ورشيدة (كنعان، 2009، الصفحات 255-256)

خامساً:

**القرارات وفقاً لظروف إتخاذها**

تختلف الظروف التي يتم إتخاذ القرار فيها على حسب درجة التأكد من المعلومات المتوفرة لصانع القرار وتقسم وفقاً لظروف إتخاذها إلى: (عباس، عقيل، و حيدر، 2019، الصفحات 104-105)

**أ. قرارات تتخذ تحت ظروف التأكد Certainty :**

تتوفر في هذه الحالة البيانات والمعلومات الكاملة بحيث يمكن قياس العائد المترتب على كل منها بما يجعل القرار عملية واضحة محددة ومحسوبة تماماً.

**ب. قرارات تتخذ تحت ظروف عدم التأكد: Uncertainty**

يحدث عندما لا يكون لدى صانع القرار أي فكرة عن النتائج التي قد تؤدي إليها أي من البدائل، وتظهر عندما لا تتوفر بيانات يعتمد عليها القرار على الرغم من وضوح الهدف الذي يسعى إليه صانع القرار، ويجد صانع القرار أن نتائج القرار هي مسألة صدفة.

**ت. قرارات تتخذ تحت ظروف المخاطرة Risk :**

فيها تكون الأهداف المراد تحقيقها واضحة والمعلومات الجيدة متاحة، إلا أن النتائج التي تؤدي إليها البدائل هي مسألة صدفة مهما كانت المعلومات الكافية متاحة لتحقيق النتائج الجيدة لكل بديل، وبذلك يستطيع متخذ القرار تحديد درجة المخاطرة في قراره بدلالة التوزيعات الاحتمالية.



سادسا: القرارات وفقا لنوع إصدارها :

أ. لقرارات المكتوبة :

هي القرارات التي تصدر في صحيفة أو صحائف مكتوبة أو لائحة تعليمات.

ب. القرارات الشفوية :

تصدر عن طريق كلمات يتفوه بها المدير.

ت. القرارات المخططة:

هي القرارات التي تصدر بناء على برنامج معين وفي ظروف اعتيادية تتوافر فيها جميع المعلومات المطلوبة وتكون نتائجها

مضمونة ومؤكدة. (محمد شهاب، 2010، الصفحات 52-53)

سابعا: القرارات حسب درجة تحقيقها للنتائج:

يصنف هذا النوع من القرارات إلى نوعين هما : (عباس، عقيل، و حيدر، 2019، صفحة 105)

أ. القرارات الرشيدة هي القرارات التي تكون نتائجها جيدة وتؤدي إلى حل المشكلة.

ب. القرارات غير الرشيدة هي القرارات التي لم تؤدي إلى النتائج التي وضعت من أجلها أو لم تحقق منها سواء كان

جزء بسيط منها .

ثامنا: القرارات حسب زمن إتخاذها وتنقسم إلى :

أ. القرارات سابقة الحدث:

فيها يتخذ القرار قبل الظروف الخارجية أو الظروف الأخرى الطارئة وفيها يمنع تطور المشكلة وتطورها.

ب. القرارات عكسية رد فعل:

فيها يستجاب للظروف الخارجية بإتخاذ القرار وينتظر وقوع الحدث أو الظرف ليتخذ القرار فيكون رد فعل لظهور

الظرف (عباس، عقيل، و حيدر، 2019، صفحة 106)

الفرع الثاني : مراحل عملية إتخاذ القرار

أولا: الوعي بوجود المشكلة

يفترض النموذج المثالي أي أن شخص على درجة وعي وانتباه كامل لما يجري حوله، وأنه قادر على تقييم ما يحدث،

وأنه يجري مقارنات بين ما يحدث وما ينبغي أن يحدث، وبين الواقع التنفيذي والخطط المستهدفة، وبين ما ينبغي أن يكون

وما هو كائن فعلا، وبالتالي فهو قادر على اكتشاف أي انحرافات أو اضطرابات حوله، وهو قادر على الشعور بأي أوضاع غير مرغوب فيها، وقادر على الشعور بأي عدم توازن، أو سوء في الموقف يحتاج إلى تصحيح، أو إلى قرار يعيد الأمر إلى ما ينبغي أن يكون.

كما يفترض النموذج أن الشخص متخذ القرار أو المدير لديه الوقت والجهد والخبرة، والعلم الكامل لما يحدث حوله، وهو قادر على جمع كل المعلومات اللازمة عن الظواهر المحيطة به، وأنه على وعي وانتباه كامل بكل ما هو مطلوب ومخطط ومستهدف في جانب، وفي جانب آخر كل ما هو فعلي ومنفذ، وهو واع بشكل كامل ولديه كافة المعلومات والسجلات والآراء عن خطط العمل، وصعوبات التنفيذ، والشكاوي والصراعات، والتأخير، والإنتاجية، والتكلفة، والعائد وأي مؤشرات أخرى لها علاقة بالوعي بوجود مشكلة في العمل من حوله. (ماهر، 2008، صفحة 68)

### ثانيا: تشخيص المشكلة:

يفترض النموذج المثالي أن الشخص الذي يعي بوجود خطب ما، أو عدم توازن أو انحراف هو قادر على تشخيص المشكلة. وحيث أن التشخيص يعني إرجاع الشيء إلى أصله فإن من يواجه مشكلة يستطيع أن يتعرف عليها بدقة، وعلى ملامحها وأبعادها المختلفة، والأطراف المرتبطة بها، وعناصرها، وحجمها، ومستواها التنظيمي، وعلاقتها بوظائف المنظمة ووظائف المدير، ومدى برمجتها، ومدى إستراتيجيتها، ودرجة التأكد منها، وإمكانية تأجيلها، وإمكانية حلها، ودرجة وضوحها، ومدى سهولتها وخبثها، وأسبابها، وأعراضها، وآثارها.

كما يفترض النموذج المثالي أن الشخص الذي يواجه المشكلة لديه السلطة والحماس والقدرة على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الظواهر من حوله حتى يستطيع أن يحدد ما إذا كانت تمثل مشكلة من عدمه، وأن شغفه في الحصول على المعلومات هو جزء من حياته ووظيفته. كما يفترض النموذج قدرة الشخص على التفريق بين المشكلة، وأسبابها، ونتائجها.

ينصب الاهتمام لدى الشخص الذي يواجه المشكلة إلى التشخيص السليم لها وذلك إيماناً أن يقوم بتشخيص المشكلة بشكل سليم فهو قادر على حلها، وأن من يقوم بتشخيص المشكلة على أنها شيء آخر فهو إذن يحل شيء آخر ولا يحل المشكلة الأساسية. (ماهر، 2008، الصفحات 68-69)

### ثالثا: تحديد معايير الحل

يفترض النموذج المثالي أن الشخص قادر بعد تشخيص المشكلة إلى الانتقال إلى معايير أو خصائص الحل المثالي، وذلك تمهيداً للبحث عن بدائل الحلول وتعتبر هذه المعايير بمثابة العناصر التي سيعتمد عليها متخذ القرار في تقييمه لبدائل الحل. فعلى سبيل المثال إذا كانت المشكلة هي اختيار أفضل آلة للعمل في المصنع فرمما تكون المعايير هي: الثمن، وعمر الآلة، وتكاليف صيانتها، وسهولة العمل عليها، وجودة المنتج النهائي وكمية الإنتاج.

بصفة عامة يمكن اعتبار المعايير التالية بمثابة معايير تستخدم لتقييم بدائل الحلول: الثمن، وتكلفة التشغيل، وعدد العاملين، وكمية الإنتاج، ورضا العاملين، وقبول الإدارة العليا للحل، والوقت المطلوب للعمل، وتكاليف الصيانة، ورد فعل المتأثرين بحل المشكلة، والأرباح والخسائر، ورضا العملاء، وكفاءة الأداء، والإنتاجية، ومعدل العائد على الاستثمار، واحتواء باقي المشاكل الفرعية، وقبول المساهمين أو الحكومة بالحل والكفاءة الفنية، وتحسن مواصفات المنتج. (ماهر، 2008، صفحة 69)

#### رابعاً: مرحلة البحث عن البدائل

تعني البحث عن الحلول والمسالك المختلفة لحل المشكلة القائمة وتتطلب من المدير الاستعانة بآراء الغير مثل المتخصصين ويجب أن يضع متخذ القرار جميع البدائل الممكنة ويستطيع التعرف عليها من خلال:

- عن طريق خبراته السابقة في المواقف المماثلة؛
- أن يعمل المدير قدر طاقته إلى الوصول إلى البدائل وحلول ابتكاره وفعالة.

غير أنه يلاحظ إذا كان على المدير لمواجهة الموقف أن يدرس جميع الحلول الممكنة فإن مواجهة موقف معين يقتضي منه ألا يتخذ قراراً فعدم إتخاذه للقرار قد يكون هو ذاته الحل الأمثل. (محمد العزاوي، 2006، الصفحات 24-25)

#### خامساً: مرحلة تقييم البدائل

عندما يتضح للمدير البدائل المتاحة وجب عليه بعد ذلك أن يقوم بتقييم كل بديل في النقاط التالية:

1. إمكانية تنفيذ البديل ومدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ؛
2. تكاليف تنفيذ البديل ومدى الكفاية التي يحققها من حيث الاقتصاد والسرعة والإتقان؛
3. آثار تنفيذ البديل على العمل داخل المنظمة أو خارجها في المجتمع ككل؛
4. الآثار النفسية والاجتماعية للبديل؛
5. مناسبة الوقت والظروف لتبني هذا البديل؛
6. استجابة المرؤوسين للبديل؛
7. الزمن الذي يستغرقه تنفيذ البديل.

من الطبيعي أن نجاح المدير في تقييمه للبدائل أمر يتوقف على مدى صدق وحدائة البيانات التي يجب أن يحاط بها وعلى مدى وصول هذه المعلومات في الموقف المناسب قبل إصدار القرار.

#### سادساً: مرحلة الاختيار بين البدائل:

تتم بمقارنة البدائل من حيث المزايا والعيوب ثم اختيار البديل الأفضل والأحسن طبقاً للنواحي التي ذكرت في مرحلة التقييم وتوقف الاختيار على كفاءة وقوة شخصية وقدرته على التصرف السليم، وحالته النفسية والظروف المحيطة بالعمل، ويتطلب هذا خبرة ودراسة علمية. (محمد العزاوي، 2006، الصفحات 25-26)

### الفرع الثالث: معوقات إتخاذ القرار

تعرض عملية إتخاذ القرار مهما كان نوعه إلى جملة من الصعوبات والمشاكل، نظراً لعدم وجود أي قرار يرضي الجميع بشكل كامل ولكنه يمثل على الأقل أحسن الحلول ضمن الظروف والمؤثرات الراهنة، ويمكن إجمال هذه الصعوبات فيما يلي: (طبابية، 2014، صفحة 77)

- صعوبة أو عدم إدراك المشكلة وتحديد بدورها بدقة، حيث يلقي المدير صعوبة في تحديد المشكلة وقد تنصب قراراته على حل المشكلة الفرعية من المشكلة وعدم التعرض إلى المشكلة الحقيقية؛
- البيئة التي تعمل فيها المؤسسة بغية إمكانية التعرف على مزايا وعيوب البديل المتوقع، والمقصود بالبيئة التقاليد والعادات والقوانين والعلاقات الإنسانية، الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية والتطورات التكنولوجية؛
- نقص البيانات والمعلومات المتاحة عند إتخاذ القرار، إذ غالباً ما يشكل إفتقار المدير للبيانات والمعلومات المتوفرة العديد من العقبات في تحقيق القرارات الهادفة في المعالجات المطلوبة، وكذا صعوبة تحديد الأهداف المراد إنجازها، خاصة إذا لم يتسنى للمدير توضيح الأهداف بدقة وشفافية.

### المطلب الثالث: ماهية القرار المالي

#### الفرع الأول: تعريف القرار المالي

عرف حاتم نوري نظم معلومات القرارات المالية هي القرارات المتعلقة بالمسائل المالية، بشأن الأموال التي يتم استثمارها لتمكين الشركة من إنجاز الأهداف النهائية من نوع الموجودات التي سيتم شرائها وتوزيع الدخل الثابت ومسائل أخرى مماثلة في القرارات المالية.

أشار إلى أن القرارات المالية تعد من أهم القرارات التي تعتمد عليها المؤسسة في مختلف نشاطاتها، وتعتبر محور ومحتوى المنهج العلمي التحليلي للإدارة المالية الحديثة، حيث أن مضمونها يدور حول تحقيق هدف إستراتيجي متمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة، وعلى الرغم من عدم وجود نموذج واحد لشكل القرار المالي الذي تلجأ إليه الإدارة المالية إلا أن مضمونه عادة يكون متماثل في غالبية المؤسسات الاقتصادية. (حليمي، 2020، صفحة 38)

**تعريف القرار المالي:** "القرار المالي هو وسيلة الإدارة المالية لتسيير مواردها وتوجيهها وتحقيق أهدافها وفق منهجها الذي يتسم بالمنطقية والتحكم في كل عنصر من عناصر الربحية والمخاطرة وهي التي تؤثر مباشرة على النشاط المالي داخل مؤسسة الأعمال". (علون و شعباني، 2020، صفحة 763)

### الفرع الثاني: أهمية القرارات المالية

تتمثل أهمية القرارات المالية فيما يلي : (علون و شعباني، 2020، صفحة 763)

التحليل والوقوف على نقاط القوة والضعف المتعلقة بالجوانب الداخلية للمؤسسة والفرص والتحديات المرتبطة بالبيئة الخارجي لها في ظل الظروف الاقتصادي العام وظروف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة؛  
تساهم في الحفاظ على نسب الربحية وهي النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة وفعاليتها في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة ونسب السيولة، وهي النسب المخصصة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛  
تعد بمثابة معيار العوائد المقبولة على المقترحات الاستثمارية، وكلفة الأموال التي يتكون منها الهيكل المالي تساهم في التعويض لإشباع حاجات ومنافع حاضرة والحد من مخاطر التضخم والمخاطر التشغيلية والتمويلية والأعمال المالية.

### الفرع الثالث: أنواع القرارات المالية

هناك ثلاثة أنواع تتمثل في:

#### أولاً: قرار الاستثمار

يقصد به تخصيص وتوظيف قدر معين من الأموال بغية تحديد أهداف محددة عن طريق ممارسة نشاط معين محدد، حيث يتطلب ذلك إنفاق حالي لجلب إيرادات مستقبلية (علون و شعباني، 2020، صفحة 763)

#### 1- مفهوم قرار الاستثمار

القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد من بين بديلين على الأقل، ويتكون قرار الاستثمار من كل القرارات التي لها تأثير فعلي على المدخلات المستقبلية للأموال، ويتم التوصل إلى قرار الاستثمار باستخدام دراسة الجدوى الاقتصادية، وبالتالي فهو يقوم على دراسات مبنية على أسس علمية تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة على هذا القرار وتخضع للتحليل العلمي الدقيق للوصول إلى أدق التقديرات الممكنة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة. (بوساق، 2016، صفحة 81)

2- أنواع القرارات الاستثمارية: من أهم أنواع القرارات الاستثمارية نذكر ما يأتي : (بوساق، 2016، الصفحات 83-

- قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

هي القرارات التي يكون فيها المستثمر أمام عدد من البدائل على المستثمر اختيار البديل الأمثل، وإذا اعتبرنا أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته، فإنه يقوم بترتيب البدائل الاستثمارية وفقا لهذا المدخل.

- قرارات قبول أو رفض الاستثمار:

في هذه الحالة يكون المستثمر أمام بديل واحد، إما استثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ به دون استثمار هذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا عكس النوع الأول، وفي هذه الحالة على المستثمر أن يقبل بالبديل الاستثماري الذي تمت دراسة الجدوى التفصيلية له أو يرفضه لعدم امكانية التنفيذ.

- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:

توجد العديد من فرص الاستثمار في مثل هذا النوع من القرارات، لكن عندما يختار المستثمر بديل معين فعليه أن يضحي في نفس الوقت ببديل آخر، أي النشاط الأول يمنع تبادليا نشاط آخر.

- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:

فهناك قرارات تتم في ظروف تكاد تنعدم فيها المخاطرة، أي أن يكون لدى متخذ القرار القدر الكافي من المعلومات كما تكون لديه دراية كافية بالمستقبل ونتائجه مما يسهل عملية إتخاذ القرار الاستثماري، لكن بالمقابل هناك قرارات تتم في درجة عالية من المخاطرة تحتاج لخبرة عالية لدراسة الجدوى مما يصعب عملية إتخاذ القرار.

### 3- أهمية القرار الاستثماري:

يعتبر قرار الاستثمار من القرارات المهمة في حياة المؤسسة ويستدعي عناية خاصة للاعتبارات التالية. (جعفر،

2020، الصفحات 64-65):

- إن إتخاذ قرارات الاستثمار في الأصول الثابتة يقلل من المرونة التي تتمتع بها المؤسسة في إتخاذ القرارات المستقبلية لأن نتائج القرارات الرأسمالية تمتد لأجال طويلة نسبيا؛
- يؤدي التنبؤ الخاطئ باحتياجات المؤسسة من الأصول الثابتة إلى نتائج خطيرة ذلك أن الاستثمار دون الحد المطلوب يعني عدم تجديد أو تطوير الأصول الثابتة وبالتالي عدم استيعاب التطورات التكنولوجية مما يقلل من القدرة التنافسية للمؤسسة كما قد يؤدي إلى فقدان المؤسسة لبعض من حصتها السوقية نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية، وبالمقابل فإن الاستثمار فوق الحد المطلوب يعني إضافة طاقة فائضة تنعكس بزيادة التكلفة الثابتة للوحدة الواحدة من المنتج؛

- يتطلب إتخاذ قرارات الاستثمار إجراء دراسات معمقة ومتشعبة تنطوي على دراسات جدوى اقتصادية وتحليل القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة وهذا يتطلب جهود بشرية مادية وإدارية، وقد يتم اللجوء إلى مكاتب استشارية متخصصة الإجراء مثل هذه الدراسات؛
- تؤدي قرارات الاستثمار الناجحة إلى تحسين كل من توقيت شراء الأصول الثابتة وجودتها، فالمؤسسة التي تستطيع التنبؤ باحتياجاتها من الأصول الثابتة مقدما تستطيع بالنتيجة توفير أو شراء وتشغيل تلك الأصول في الوقت الذي يرتفع فيه الطلب على المبيعات والإنتاج بالجودة المطلوبة والكمية الملائمة والتكاليف المحددة؛
- يترتب على إتخاذ قرارات الاستثمار إنفاق مبالغ كبيرة والدخول في تعاقدات طويلة الأجل والتزامات مالية اتجاه مؤسسات التمويل لذلك على المؤسسة أن تضع الخطط اللازمة للحصول على مصادر التمويل اللازم قبل مدة كافية والبحث عن مصادر تمويل بشروط ملائمة وتكاليف اقتراض مناسبة.

## ثانيا: قرار التمويل

### 1- مفهوم قرار التمويل:

هو القرار الذي يبحث في الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية لتمويل الاستثمارات هل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة، أو ذلك القرار الذي يتعلق باختيارات التمويل المستعملة من قبل المؤسسة للحيازة على أصول طويلة المدى لتحقيق توازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل الطويل الأجل، وكذا بين التمويل عن طريق الاستدانة والتمويل عن طريق الأموال الخاصة، ولهذه القرارات انعكاسات وأثار على أداء المؤسسة وعلى درجة الخطر المالي الذي تتعرض إليه، وبالتبعية على تكلفة رأس المال والعلاوة التي تتطلب بها الأطراف الممولة للمؤسسة. (جعفر، 2020، صفحة 74)

**قرار التمويل:** " هو القرار الخاص بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، أي القرار المتعلق بتحديد وصياغة هيكل التمويل لمؤسسة الأعمال والتي تصل من خلاله لاختيار هيكل التمويل الأمثل إلى تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لكلفة التمويل" (علون و شعباني، 2020، صفحة 763)

### 2- مصادر القرار التمويلي:

#### أ- مصادر التمويل الداخلية:

#### • تعريف التمويل الذاتي:

يمكن تعريف التمويل الذاتي كما يلي : هو أهم مصدر لتمويل المؤسسة وبالخصوص في مرحلة إنشائها ونموها، لأنه يساهم في تقليل اللجوء إلى المصادر الخارجية، ومحفزا لجذب مصادر تمويل خارجية عند الحاجة إليها. ويمكن تعريفه بأنه " هو الأموال الداخلية للمؤسسة، والصادر عن نشاطها خلال فترة زمنية معينة، ويتم توجيهه إلى تمويل أصولها".

وتتمثل في: (بو عظم، 2022، الصفحات 13-14)

- **الأرباح المحتجزة** : تعرف الأرباح المحتجزة بأنها ذلك الجزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو السنوات السابقة، ولم يدفع في شكل توزيعات والذي تعيد المؤسسة استثماره.
- **المؤونات**: إضافة إلى الاهتلاكات تعد المؤونات أيضا من مكونات التمويل الذاتي للمؤسسة، واستنادا لمبدأ الحيطة والحذر تكون المؤسسات ملزمة بتكوين مؤونات وتسجيلها بدفاترها المحاسبية .بغض النظر عما إذا كانت المؤسسة تحقق خسائر أو أرباح، وهذا حفاظا على صدق وضعية المؤسسة المالية.
- **الإهلاك**: عرفه النظام المحاسبي المالي استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل تثبت مادى أو معنوي.

#### ب- مصادر التمويل الخارجية:

##### ✓ مصادر التمويل قصيرة الأجل:

- **الإئتمان المصرفي**: تعمل المصارف التجارية على استلام النقود من الزبائن مقابل منحهم تسهيلات تتضمن الحسابات الجارية الودائع الجارية وحسابات التوفير الودائع الزمنية .وتقوم المصارف بإقراض تلك النقود إلى الأفراد قروض إستهلاكية، (ولشركات الأعمال) قروض تجارية، (وللحكومة) شراء الأوراق المالية الحكومية والقروض المصرفية هي قروض قصيرة الأجل واجبة السداد خلال مدة لاتزيد عن السنة وتعتبر من مصادر التمويل المهمة التي قد تلجأ إليها العديد من الشركات وهذه القروض لا تتم بشكل تلقائي وإنما تخضع للتفاوض بين الشركة وبين المصرف فعندما تحتاج الشركات إلى الأموال لفترات قصيرة ولا يمكن توفيرها عن طريق الإئتمان التجاري أو عن طريق الأموال المتحققة داخليا الأرباح المحتجزة فإنها تلجأ إلى استخدام الإئتمان المصرفي.
- **الإئتمان التجاري** : التجاري بأنه نوع من أنواع التمويل قصير الأجل تحصل عليه الشركة من الموردين .ويتمثل في قيمه المشتريات الأجلة للسلع التي نتاجر بها أو نستخدمها في العملية الصناعية ويعتبر الإئتمان التجاري أكبر مصدر للديون قصيرة الأجل، ونظرا لكون الشركات الصغيرة لا تستطيع الحصول على التمويل من مصادر أخرى فإنها تعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا أكثر مما هو عليه بالنسبة للشركات الكبيرة، ويعتبر التمويل عن طريق هذا المصدر مظهرًا شائعا في وقتنا الحاضر وسمة أساسية من سمات التعامل بين المنتجين وعملائهم، وتشترك المصارف التجارية أيضا في تقديم مثل هذا النوع من الإئتمان للأفراد والشركات الصغيرة.
- **الأوراق التجارية**: هي أداة للتمويل قصير الأجل وهي السندات الأذنية وسندات الأمر وليست الكمبيالات والشيكات وشهادات الإبداع والأوراق التجارية عبارة عن أوراق وعد بالدفع غير مضمونة تصدرها الشركات الكبيرة والمعرفة ذات المراكز المالية الكبيرة وتباع عن طريق وكلاء متخصصين في تداولها وتسويقها إلى المستثمرين النياتيين الذين يشملون البنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار وشركات الأعمال الأخرى التي يوجد



لديها فائض سيولة وتتميز بانخفاض تكلفتها وسهولة إجرائها واتساع قاعدة تسويقها ويعاب عليها تعرضها للتأثير السريع بالظروف الاقتصادية. (بوكرومة، 2019، الصفحات 86-87)

✓ مصادر التمويل الممتلك متوسط وطويل الأجل:

- **الأسهم العادية : Common Stocks** وهو وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام ولها القابلية على التداول وغير قابله للتجزئة من قبل حاملها ولا تستحق الدفع في تاريخ محدد، أي إنها أبدية على طول عمر المشروع ولا تلتزم بتوزيع أرباح ثابتة سواء من حيث تحديد قيمة هذه الأرباح أو فترات استحقاقها، وتحسب قيمة وعدد الأسهم المصدرة بعد تقدير حجم الأموال المستثمرة في المشروع ونسبة التمويل بالأسهم العادية في هيكل رأس المال، وبعد ذلك يتم تحديد كيفية إصدار الأسهم وسعر الإصدار ويعتبر التمويل بالأسهم العادية وسيلة تمويل رئيسية من مصادر التمويل طويلة الأجل بالنسبة للشركات المساهمة العامة، لأن استخدام هذه الطريقة في التمويل سوف لا يحمل المشروع أي كلفة أو إلتزام تجاه الغير مقابل استخدام الأموال إلا في حالة تحقيق الربح وإتخاذ قرار بالتوزيع على المساهمين، ويتمتع حملة الأسهم العادية بحق التصويت عند انتخاب مجلس الإدارة وحق المشاركة في الأرباح التي يتقرر توزيعها إضافة إلى نصيبه من أصول الشركة عند التصفية وحق الاكتتاب لغرض المحافظة على ملكيتهم النسبية في الشركة. (دريد، 2007، صفحة 201)

- **القروض المصرفية طويلة الأجل: (TermLoans)** تعد إحدى مصادر التمويل المتاحة طويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها أكثر من سنة، وتمنح مثل هذه القرض من البنوك ومؤسسات الأموال الأخرى المحلية من داخل البلد أو خارجية من خارجه ويتم تحديد مبلغ القرض وسعر الفائدة وطريقة الدفع بالاتفاق مع المفترض وكذلك أسلوب إعادة المبلغ المقترض في المواعيد التي يتفق عليها وتكون على شكل دفعات مختلفة حسب الاتفاق بين الطرفين، وتتوقف شروط القرض على تقييم المركز المالي وإمكانية الطرفين، وقد يكون سعر الفائدة بنسبة ثابتة أو عائمة وتحدد مقدار العمولة ومواعيد وطريقة التسديد عند إبرام عقد منح القرض، بالإضافة إلى بعض الضمانات التي قد يطلبها المصرف مثل الحفاظ على درجة سيولة الأصول ونسبة المديونية ومكونات هيكل رأس المال ومقدار الأرباح المسموح بتوزيعها والحد الأدنى من الرصيد الذي يجب الاحتفاظ به (دريد، 2007، صفحة 218)

- **السندات (Bonds)** : هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدر من جهات عديدة مثل الدولة والشركات، وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويلة الأجل، وبذلك يعد التمويل بواسطة السندات شكلا من أشكال التمويل طويل الأجل، ونقصد بالقيمة الاسمية للسند القيمة المحددة له في وثيقة الإصدار هذه الوثيقة شروط إضافة إلى تحديد القيمة الاسمية كمدل الفائدة السنوي الواجب دفعه لحامل السند، وعادة يكون على شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية له، ويتم تحديد تاريخ الاستحقاق وطريقة تسديد قيمة السند، ولحامل السند حق الحصول على الفوائد وقيمة السند في تاريخ الإستحقاق، أما المشتري فهم

المستثمرون وصغار المستثمرين الذين يتميزون بروح الاستثمار المحافظة ويهدفون إلى الحصول على دخل ثابت من إستثماراتهم في السندات، وقد يتم بيع السند بأقل من قيمته الاسمية سند بخصم أو يتم بيعه بأعلى من القيمة الاسمية ويسمى سند بعلاوة .(دريد، 2007، صفحة 211)

- **التمويل بالاستئجار:** في هذا النوع من التمويل لا يقوم المشروع بشراء الأصل بل يقوم بالانتفاع بحق استخدامه، وذلك باستئجاره من مالكه أو مؤجره مقابل دفع مبلغ الإيجار والاستئجار هو عقد يبرم بين طرفين هما المستأجر والمؤجر، يلتزم بموجبه الطرف الأول بدفع مبالغ محددة بتواريخ متفق عليها للطرف الثاني المالك لأصل من الأصول مقابل انتفاع الطرف الأول وهو المستأجر بالخدمات التي يقدمها الأصل، ويطلق على هذا النوع من التمويل الذي يمكن أن تلجأ إليه شركات الأعمال بالتمويل التأجيري. (بوكرومة، 2019، صفحة 89)

- **الأسهم الممتازة: التعريف الأول:** يطلق على هذا النوع من الأسهم مصطلح أسهم التمتع، وتحمل هذه الأسهم عادة مقسوم أرباح محدد على شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم أو مبلغا ثابتا لكل سنة، وتجمع الأسهم الممتازة بين مزايا الأسهم العادية وبين مزايا أدوات المديونية السندات."

**التعريف الثاني:** "هي الأسهم التي لها الحق في الحصول على الأرباح، واستعادة الاستثمار الأولي حين تصفية المؤسسة . إن حملة الأسهم الممتازة لهم الحق في الحصول على نسبة ثابتة من الأرباح وليس لديهم حقوق التصويت (بو عظم، 2022، صفحة 19)

## ثانيا: توزيع الأرباح

### 1- تعريف قرار توزيع الأرباح

قرار توزيع الأرباح ويمكن تعريف قرار توزيع الأرباح بأنه: "القرار الذي يتعلق بالجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين، والجزء الذي سيعاد استثماره، هذا القرار ينتج عن القرارين السابقين، فكلما كان قرار الاستثمار والتمويل جيدا . كلما أمكن المؤسسة توقع ارتفاع أرباحها بانتظام " (علون و شعباني، 2020، صفحة 764)

عرف كذلك تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل قرارات أخرى هي قرارات توزيع الأرباح ومن المؤكد أن مجموعة من القرارات التي تدخل في عملية التوزيع تكون مهمة للإدارة المالية نظرا للرغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين والإدارة، فالمستثمرين يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم في حين تفضل الإدارة زيادة الجزء المحتجز لضمان أموال مهمة الأعراض التوسع الاستثماري داخل (زهواني، وصيف، و بوعافية، 2017، صفحة 248)

## ثانيا: أنواع سياسات توزيع الأرباح

يوجد العديد من سياسات توزيع الأرباح يمكن للمؤسسة أن تتبعها ويمكن توضيح أهمها فيما يلي :

### 1- سياسة الأرباح المتبقية:

تقضي هذه السياسة بتوزيع ما تبقى من الأرباح بعد احتجاز ما يلزم لتمويل الاستثمارات، ويتم هذا حسب

الخطوات الآتية: (بوساق، 2016، صفحة 96)

- تحديد احتياجات المشاريع الاستثمارية؛
- تحديد المبلغ المطلوب لتمويل تلك المشاريع؛
- احتجاز المبلغ المطلوب وتوزيع الباقي؛
- يجب عدم حجز الأرباح إذا كان معدل المدودية المتوقع من الاستثمارات أقل من المعدل المطلوب.

### 2- سياسة التوزيعات الثابتة:

تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات نقدية للمساهمين كنسبة من الأرباح بعملة البلد الذي تعمل به المؤسسة، ويمكن حسابها عن طريق تقسيم توزيعات الأرباح النقدية لكل سهم على صافي الربح لكل سهم عادي من الأرباح المحققة، والمشكلة في تطبيق هذه السياسة أنه إذا انخفضت أرباح المؤسسة أو حققت خسائر في فترة معينة فإن توزيعات الأرباح ستنخفض، ولأن توزيعات الأرباح تعتبر كمؤشر على أحوال المؤسسة فإن هذا سيؤثر بشكل سلبي على سعر السهم في السوق.

### 3- سياسة التوزيعات المستقرة:

تعني هذه السياسة اختيار نسبة توزيع محددة مسبقا، ويعتبر المساهمين هذه السياسة بأنها ايجابية تخفض من درجة عدم التأكد لديهم في ما يتعلق بتوزيعات الأرباح المستقبلية وبالتالي فتوزيعات الأرباح حسب هذه السياسة لا تنخفض أبدا وتتجه المؤسسات إلى سياسة التوزيع المستقرة للأسباب الآتية:

- ✓ اعتقاد الكثير من المدراء أن هذه السياسة تؤدي إلى زيادة أسعار الأسهم؛
- ✓ أن سياسة التوزيعات المستقرة تؤدي إلى التأكد بشأن التدفقات النقدية من التوزيعات.

### 4- سياسة التوزيعات العادي زائد إضافة:

تقوم على أساس توزيع الأرباح العادية التي توزعها المؤسسة عادة، بالإضافة إلى توزيع أرباح إضافية في نهاية السنة، ويناسب هذا النوع من سياسة توزيع الأرباح المؤسسات التي تتقلب مكاسبها من سنة إلى أخرى. (بوساق، 2016، صفحة

## ثالثا: أهمية القرار توزيع الأرباح

يعتبر قرار توزيع الأرباح من القرارات المالية الهامة التي تؤثر على قيمة المؤسسة، والتي يترتب عليها تأثير على الخطط الإستثمارية والتمويلية لتلك المؤسسة، فضلا على أنها تعطي إشارات لجمهور المستثمرين الحاليين والمحتملين حول وضعية وأداء المؤسسة، والتي تندرج في إطار نظرية الإشارة أو المحتوى المعلوماتي، مما يجعل من هذا القرار يحظى بأهمية بالغة ليس فقط من طرف مالكي المؤسسة ومسيرها ولكن حتى من جمهور المستثمرين والمحللين الماليين وسيتم قيام توزيع الأرباح بأهميته البالغة من خلال تأثيره على العديد من المجالات المالية لاسيما على القرارات المالية الأخرى، إذ يؤثر قرار توزيع الأرباح على تدفق الأموال وسيولتها وتكلفتها، بالتالي فهو يؤثر على قرار الهيكل المالي للمؤسسة، كما أنه يؤثر على اتجاهات المستثمرين مستقبلا نحو عمليات الاستثمار، يؤدي قرار التوزيع الأمثل إلى إحداث توازن بين التوزيعات والنمو المستقبلي للمؤسسة. (بوساق، 2016،

صفحة 97)

من هنا نستنتج الأهمية الكبيرة لعملية إتخاذ القرار وبكونها الركيزة الأساسية للعمل الإداري، حيث أن إتخاذ القرار المناسب لا يكون بالسهولة المتوقعة، حيث تتطلب جهدا كبيرا ووقتا أطول للحصول على أفضل البدائل تجاه المشكلة المطروحة، وهنا تكمن ضرورة الاطلاع على جميع جوانب عملية إتخاذ القرار ومعرفة أنواع القرارات ومحددات القرار السليم، حتى يتمكن الفرد من إتخاذ القرار المناسب الذي يخدم المؤسسة ويحقق أهدافها .

### المبحث الثالث: دور مخرجات محاسبة التأمينات في إتخاذ القرار المالي

من بين الأهداف الرئيسية للمحاسبة هي المساعدة في عملية إتخاذ القرار ويكون ذلك من خلال الإطلاع على القوائم المالية وإتخاذ القرار المناسب من قبل مستخدمي هذه القوائم سواء الجهات الداخلية كالمسيرين والملاك أو جهات خارجية كالمستثمرين والمحللين، ومحاسبة التأمينات مثل أي نوع من أنواع المحاسبة تسعى إلى الإفصاح الكامل وإعداد قوائم مالية شاملة تخدم مستخدميها وتسهل عملية إتخاذ القرار.

#### المطلب الأول: الإفصاح في محاسبة التأمينات

إن الحكم على مدى المساهمة في عملية إتخاذ القرارات يعتمد على طبيعة المعلومات المقدمة إلى مستخدمي القوائم المالية ومدى الإفصاح المطبق من قبل الشركة، حيث أن القاعدة العامة للإفصاح المحاسبي تتمثل في أن التقارير المالية يجب الإفصاح فيها عن كل محتوياتها مما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة إلا أنها تعبر عن الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة والذي يهدف أساساً لحماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.

#### الفرع الأول : مفهوم الإفصاح

يقصد بالإفصاح عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية والتي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وملاحظتها التوضيحية، شرط أن تكون تلك البيانات والمعلومات كاملة الوضوح (غير مبهم) وتتسم بالكمال والصدق والشفافية.

كما يعرف الإفصاح على أنه إجراء يتم من خلاله اتصال المؤسسة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها، فهو يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح المعلومات الموثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للمؤسسة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة والتي تساعد على إتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه المؤسسة بصورة واقعية وحقيقية وأن تتعهد بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية. (حايبة، 2020، صفحة 41)

#### الفرع الثاني: ملامح الإفصاح في القوائم المالية في عقود التأمين

يقضي مبدأ الإفصاح بضرورة شمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدميها صورة واضحة عن الوحدة المحاسبية هذا ويزداد التركيز على المعلومة والإفصاح عنها كلما زادت أهميته النسبية. لذا وجب تنظيم عرض قوائم المالية لشركات التأمين وإظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج نشاطها ومركزها المالي وكيفية عرض المعلومات تعتبر قضية مهمة جداً لأن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات والقوائم والتقارير المالية تترك أثراً مختلفاً على متخذي القرارات، فكان لزاماً على شركات التأمين أن تقوم بالإفصاح عن المبالغ المعترف بها والسياسات

المحاسبية المعتمدة، وعن عقود التأمين في الميزانية وفي كشف الدخل، وكذلك الإفصاح عن عقود التأمين في قائمة التدفقات النقدية وعن المخاطر وجوانب عدم التأكد.

### 1- الإفصاح عن المبالغ المعترف بها والسياسات المحاسبية المعتمدة:

لضمان الإفصاح الكامل الذي يساعد في عملية إتخاذ القرار تفصح شركة التأمين عن مجموعة من المعلومات التي تتضمن سياساتها المحاسبية لعقود التأمين، حيث تفصح عن كل ما يلي:

- الأقساط بما فيها معالجة غير المقبوضة منها، التجديد والانقضاء والأقساط المحصلة من قبل وكلاء أو وسطها؛
- الرسوم والتكاليف الأخرى؛
- تكاليف الشراء؛
- المطالبات المستحقة وتكاليف معالجتها؛
- الهدف من الأساليب المستخدمة؛
- الاسترداد وإجراءات التعويض الأخرى من طرف ثالث؛
- إعادة التأمين المحتفظ به؛
- عقود التأمين التي يتم الحصول عليها من خلال إندماج الأعمال أو نقل محفظة ومعالجة الأصول الغير ملموسة ذات العلاقة.

### 2- الإفصاح عن عقود التأمين في الميزانية العمومية:

يستلزم معيار إعداد التقارير الدولي رقم (4) من شركة التأمين الإفصاح وعرض المبالغ التالية الناشئة عن عقد التأمين بشكل منفصل في الميزانية العمومية:

- الإلتزامات بموجب عقود التأمين وعقود إعادة التأمين التي تم إصدارها؛
- الأصول بموجب عقود التأمين وعقود إعادة التأمين الصادرة؛
- الأصول بموجب إعادة التأمين المتنازل عنها والتي لا تتم معادلتها مقابل إلتزامات التأمين ذات العلاقة. (طباية، 2014، صفحة 209)

### 3- الإفصاح عن عقود التأمين في كشف الدخل:

يستلزم معيار إعداد التقارير الدولي رقم (4) من شركة التأمين الإفصاح وعرض المبالغ التالية الناشئة عن عقد التأمين بشكل منفصل في كشف الدخل الخاص بها وهي:

- الإيراد من عقود التأمين الصادرة؛
- الدخل من العقود مع معيدي التأمين؛
- النفقات المترتبة عن مطالبات ومنافع حامل الوثيقة والناشئة عن إعادة التأمين المحتفظ به.

كما يستلزم المعيار من شركات التأمين تقديم تحليلا مفصلا لمصادر مكسبها من نشاط التأمين إما في بيان الدخل أو كيانات مكمله لبيان الدخل المعروف بشكل تقليدي وقد يقدم هذا التحليل البيانات مفيدة من الدخل والمصرف لفترة الحالية والتعرض للمخاطر التي تمت مواجهتها خلال فترة.

**4- الإفصاح عن عقود التأمين في قائمة التدفقات النقدية:**

طلب المعيار من شركات التأمين الإفصاح عن الأصول والإلتزامات والإيرادات والمصروفات التي تنشأ عن عقود التأمين وإذا قدمت شركة التأمين بيانات تدفقاتها النقدية باستخدام الأسلوب المباشر فإنها ستفصح بشكل مستقل عن التدفقات النقدية الناشئة عن عقود التأمين أيضا.

**5- الإفصاح عن الإفتراضات الهامة للتقديرات عدم التأكد والتغيرات فيها:**

يلزم على شركات التأمين أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدميها على فهم بياناتها المالية لتقييم طبيعته ومدى الخطر الناتج عن عقود التأمين لذا وجب الإفصاح عن ما يلي:

- الإفتراضات الهامة لتقديرات عدم التأكد وتغيراتها؛
- التغير في الإلتزامات التأمين والبنود ذات العلاقة وعن عدم التأكد بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية؛
- الإفصاح عن أهداف إدارة المخاطر وسياسات تقليل مخاطر التأمين؛
- شروط أحكام عقد التأمين وعن مخاطر التأمين وتركيزاتها؛
- الإفصاح عن مخاطر معدل الفائدة ومخاطر الائتمان. (طبايبة، 2014، الصفحات 210-212)

**المطلب الثاني: مخراجات محاسبة التأمينات**

يرتبط وضوح المخراجات المحاسبية وفعاليتها بمدى إظهار التفاصيل الكافية التي تساعد المستخدمين على فهم حقيقة وواقع المؤسسة وتمكنهم من إتخاذ القرارات المناسبة، والمخراجات المحاسبية في شركات التأمين تحكمها مثل باقي الأنشطة الأخرى معايير محاسبية صادرة محاسبية صادرة من جهات وهيئات محاسبية أهمها المعايير الصادرة عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ولجنة معايير المحاسبة الدولية، وبالرغم من ذلك نلاحظ أن القوانين والتشريعات المنظمة لأنشطة شركات التأمين داخل كل دولة من دول العالم تتدخل عادة ويكون لها اليد الطولي في اختيار الطرق والممارسات المحاسبية التي تراها في صالح البلاد. (عطية، 2003، صفحة 103)

منه يتعين على جميع شركات التأمين إعداد تقاريرها المالية في ختام كل دورة مالية والمتمثلة في:

**أولا: الميزانية**

تقوم شركات التأمين بتصوير ميزانيتها العمومية في نهاية السنة المالية بعد إعداد حساباتها الختامية وإجراء التسويات الجردية، ويتم تصوير الميزانية العمومية في شركات التأمين بتقسيم كل من الأصول والخصوم إلى مجموعات رئيسية يوضع تحت كل منها بنود الحسابات التي تنتمي إليها وتكونها، وتكون ميزانية شركات التأمين كما يلي: (معزة و بن عزيزة، 2018، صفحة 37)

## الجدول رقم (1): ميزانية شركات التأمين ( جانب الأصول )

صافي	اهتلاك	إجمالي	ملاحظة	البيان
				أصول غير جارية
				شهرة المحل
				فارق بين الإقتناء
				أصول ثابتة معنوية
				أصول ثابتة عينية
				أراضي
				مباني
				أصول ثابتة مادية أخرى
				اصول ثابتة ممنوح امتيازها
				أصول ثابتة الجاري إنجازها
				أصول ثابتة مالية
				سندات موضوعة موضع معادلة
				مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة أخرى
				سندات أخرى مثبتة
				قروض وأصول مالية غير جارية
				ضرائب مؤجلة أصول
				<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>
				أصول جارية
				مؤونات فنية لعمليات التأمين
				حصة التأمين الافتراضي المستندة
				حصة إعادة التأمين المستندة
				الديون الناشئة عن إعادة التأمين والتأمين المشترك
				المؤمنون، وسطاء التأمين والتأمين المشترك
				حسابات دائنة وأخرى مماثلة
				الموجودات وما شابهها
				الأموال الموظفة والأصول الجارية الأخرى
				الخزينة
				<b>مجموع الأصول الجارية</b>
				<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر: نجاة معزة، فوزية بن عزيزة، دور المحاسبة في شركات التأمين في إتخاذ القرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - 2018/2017 صفحة 38.



## الجدول رقم (2) الميزانية (جانب الخصوم)

المبالغ	ملاحظة	البيان
		رؤوس الأموال الخاصة
		رأس المال الصادر
		رأس المال المكتتب غير المدفوع
		علاوة واحتياطات ( احتياطات مدمجة )
		فوارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة
		الترحيل من جديد
		النتيجة الصافية
		حصة الشركة المدمجة
		<b>المجموع</b>
		الخصوم غير الجارية
		قروض وديون مالية
		ضرائب مؤجلة
		ديون أخرى غير جارية
		مؤونات تقنية
		مؤونات ومنتجات مثبتة مسبقا
		<b>مجموع الخصوم غير الجارية</b>
		<b>الخصوم الجارية</b>
		أموال أو قيم مستلمة من إعادة التأمين
		مؤونات فنية لعمليات التأمين
		ديون وموارد وحسابات ملحقه
		المتنازل له والحسابات الملحقه
		مؤمنون ووسطاء التأمين دائنون
		ضرائب
		ديون أخرى
		<b>مجموع الخصوم الجارية</b>
		<b>المجموع العام للخصوم</b>

المصدر: نجاة معزة، فوزية بن عزيزة، دور المحاسبة في شركات التأمين في إتخاذ القرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - 2018/2017 صفحة 39

## ثانيا: جدول حسابات النتائج

يسمى أيضا بكشف الدخل ويتضمن أعمال الشركة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة زمنية ويكون كما يلي:

## الجدول رقم (3): جدول حسابات النتائج

المبالغ	الملاحظة	البيان
		أقساط مكتتبة على العمليات المباشرة أقساط مقبولة أقساط مكتتبة مؤجلة أقساط مقبولة مؤجلة
		<b>أقساط مكتتبة للسنة</b>
		خدمات ( مطالبات ) على العمليات المباشرة خدمات ( مطالبات ) بالموافقة
		<b>خدمات ( مطالبات ) السنة</b>
		عمولات مقبوضة لإعادة التأمين عمولات مدفوعة لإعادة التأمين
		<b>عمولات إعادة التأمين</b>
		عمولات مدفوعة إعانات الإستغلال لنشاط التأمين
		<b>1- هامش التأمين الصافي</b>
		الخدمات والاستهلاكات الأخرى أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة الإنتاج المثبت المنتجات التشغيلية الأخرى مخصصات الإهلاك والمؤونات وخسائر القيمة الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
		<b>2- النتيجة التشغيلية</b>
		المنتجات المالية الأعباء المالية

		<b>3- النتيجة المالية</b>
		<b>4- النتيجة العادية قبل الضرائب</b>
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة ( تغيرات ) حول النتائج العادية مجموع منتوجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
		<b>5- النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
		العناصر غير العادية ( المنتجات ) يطلب بيانها العناصر غير العادية ( الأعباء ) يطلب بيانها
		<b>6- النتيجة غير العادية</b>
		<b>7- النتيجة الصافية للسنة المالية</b>
		حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية منها: حصة ذوي الأقلية حصة المجمع
		<b>8- النتيجة الصافية للمجموع المدمجة</b>

المصدر: نجاة معزة، فوزية بن عزيزة، دور المحاسبة في شركات التأمين في إتخاذ القرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - 2017/2018 صفحة 40

### ثالثا: قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تبين حركة دخول وخروج الأموال الخاصة بالشركة يتمثل المبدأ الأساسي الذي تعتمد عليه هذه القائمة في إعدادها هو مبدأ النقدية المدفوعة والنقدية المحصلة يتم عرض النقدية الخاصة بالشركة موزعه على كل من أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل، (عطية، 2003، صفحة 138)

يكون هذا الجدول كما يلي:

### الجدول رقم (4): جدول التدفقات النقدية لشركات التأمين

المبالغ	البيان
	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:
	صافي الربح ( الخسارة )
	الإهلاك
	المخصصات الفنية
	المخصصات الأخرى
	خسائر ( أرباح ) بيع استثمارات مالية

<b>XXXX</b>	<p>خسائر (أرباح) بيع أصول ثابتة</p> <p>ربح التشغيل قبل التغير في أصول التشغيل</p> <p>النقص (الزيادة) في مدينو عمليات التأمين</p> <p>النقص (الزيادة) في شركات التأمين وإعادة التأمين (أرصدة مدينة)</p> <p>النقص (الزيادة) في مدينو وأرصدة مدينة أخرى</p> <p>الزيادة (النقص) في شركات التأمين وإعادة التأمين (أرصدة دائنة)</p>
<b>XXXX</b>	<p>الزيادة (النقص) في دائنون وأرصدة دائنة أخرى</p> <p><b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل</b></p> <p><b>التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:</b></p> <p>المحصل من بيع الاستثمارات</p> <p>المحصل من بيع أصول ثابتة</p> <p>المدفوع لشراء استثمارات</p> <p>المدفوع لشراء أصول ثابتة</p> <p>النقص (الزيادة) في الاستثمارات الأخرى</p>
<b>XXXX</b>	<p><b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار</b></p> <p><b>التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:</b></p> <p>المحصل من إصدار أسهم</p> <p>المحصل من إصدار السندات القروض من البنوك والغير</p> <p>سداد القروض</p> <p>توزيعات الأرباح</p>
<b>XXXX</b>	<p><b>صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل</b></p> <p><b>صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها</b></p> <p>رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة</p> <p>رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة</p> <p>نقدية وأرصدة لدى البنوك</p> <p>أذون الخزانة وأوراق مالية أخرى قابلة للخصم استحقاق ثلاثة أشهر فأقل</p> <p>ودائع لدى البنوك لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور</p>
<b>XXXX</b>	<p><b>النقدية وما في حكمها</b></p>

المصدر : عطية أحمد صلاح، محاسبة شركات التأمين، الرقازيق، مصر، مركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع، 2003، صفحة 138

## رابعاً : الملاحق

هي وثيقة تلخيص، تعد جزءاً من القوائم المالية حيث توفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للقوائم الأخرى، ويجب أن تتضمن الملاحق المعلومات التالية: (دادة،دليلة، 2019، صفحة 24)

- ✓ القواعد والطرق المحاسبيو المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة؛
- ✓ مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، وجدول التغيرات في الأموال الخاصة؛
- ✓ المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة أو الفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام والتي تخص بعض العمليات الخاصة للضرورة للحصول على صورة وفيية.

## المطلب الثالث: إتخاذ القرار المالي باستخدام محاسبة التأمينات

تتمثل مخرجات أي نوع من أنواع المحاسبة في مختلف القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، التي تمكن بدورها مستخدمي هذه القوائم من فهم كامل وشامل لوضعية المؤسسة ، وإمكانية أفضل لإتخاذ القرار المناسب، ومحاسبة شركات التأمين كأى نوع من أنواع المحاسبة تسعى هي أيضا لتسهيل عملية إتخاذ القرار المناسب بواسطة مختلف القوائم المالية والمخرجات الخاصة بنظامها المحاسبي، ويمكن استخدام القوائم المالية في إتخاذ القرار المالي من خلال تحليل هذه القوائم واستخلاص النتائج والدلائل التي تمكننا من إتخاذ القرار المالي السليم والمناسب، ومنه:

## مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. كما يمكن تعريف التحليل المالي على أنه استعمال القوائم المالية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها والتنبؤ بالأداء المستقبلي.

ومنه يمكن القول أن التحليل المالي هو توضيح وتفسير القوائم المالية بعد تبويبها التوبيب الملائم وذلك باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي تساعد المدير المالي في إتخاذ القرارات. (سعداوي، مختاري، و بومحاحة، 2020، صفحة 40)

ويمكن استخدام التحليل المالي على القوائم المالية لشركات التأمين للمساهمة في إتخاذ القرار المالي من خلال ما يلي:

## الفرع الأول : مؤشرات التوازن المالي

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة المؤسسة، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لتساعده في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها نذكر:

## أولاً: رأس المال العامل الصافي

## 1. تعريف رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال العامل بأنه عبارة عن هامش سيولة تسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد على امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

✓ من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

✓ من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

## 2. الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:

✓ رأس المال العامل الصافي موجب:

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة غطت كل احتياجاتها الطويلة الأجل باستخدام مواردها الطويلة الأجل، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

✓ رأس المال العامل الصافي معدوم:

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الاستخدامات المستقرة فقط أي أن الأصول الثابتة تساوي الموارد الدائمة، وهو ما يسمى بالتوازن الأمثل.

✓ رأس المال العامل الصافي سالب:

ومعناه أن المؤسسة عجزت عن تمويل أو تغطية باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة. (شهبوب، 2022،

صفحة 96)

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل:

### 1. تعريف الاحتياج في رأس المال العامل:

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجة وفي الكثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزونها نتيجة وجود فوارق زمنية بين الاستغلال تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على الأموال لتغطية احتياجاتها والتي يعبر عنها بالاحتياجات من رأس المال العامل، ويجسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} + \text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال}$$

حيث أن:

- ✓ الاحتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.
- ✓ الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال .

### 2. الحالات الممكنة للاحتياج في رأس المال العامل:

#### • الاحتياج في رأس المال العامل موجب:

إذا كانت قيمة الاحتياج في رأس المال العامل موجبة فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي تكون غالبا تكلفتها من خفض الديون لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال.

#### • الاحتياج في رأس المال العامل سالب:

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة ولم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال والزيادة في الطاقة الانتاجية أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح.

#### • الاحتياج في رأس المال العامل معدوم:

في هذه الحالة تمكنت موارد الدورة من تغطية احتياجات الدورة.

ثالثا: الخزينة الصافية

### 1. تعريف الخزينة الصافية:

هي عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة الاستغلال، وهي تشمل المبالغ السائلة خلال دورة الاستغلال.

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة ( النقدية ) تحت تصرف المؤسسة في حالة سيولة التي يمكن التصرف فيها لمقابلة احتياجات دورة الاستغلال من خلال الخزينة تستطيع المؤسسة تحديد التوازن المالي فإذا تمكنت من تغطية مختلف احتياجاتها، يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض والعكس تكون الخزينة سالبة وهي عجز، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

أو:

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

2. حالات الخزينة الصافية:

● الخزينة الصافية موجبة:

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

● الخزينة الصافية سالبة:

المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف اضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الانتاجية، وبعض الحالات الاستثنائية إلى بيع المواد الأولية.

● الخزينة الصافية معدومة:

إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الامكانية المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية. (سمرود زبيدة و سحنون ، 2020، صفحة 353)

### الفرع الثاني: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم ادوات التحليل المالي وأهمها، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزي وأهمية على البيانات الواردة بهدف القوائم، ويمكن تعريف النسبة المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، (منير، اسماعيل، و عبد الناصر، 2005، صفحة 52) يمكن تقسيم أهم النسب المالية إلى المجموعات الخمس التالية:



**أولاً: نسب السيولة:**

تقيس نسب السيولة الملاءة المالية المؤسسة ومدى مقدرة المنشأة ومدى مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية وديونها المستحقة الدفع طويلة وقصيرة الأجل في ميعاد سدادها، وكذلك تقيس مدى كفاءة صافي رأس المال العامل في تغطية الديون والإلتزامات للمؤسسة، ومن أهم نسب السيولة ما يلي:

**1. نسبة التداول:**

وتسمى نسبة صافي رأس المال العمال، وهي تقيس عدد مرات تغطية الأصول المتداولة من الموجودات للإلتزامات المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

**2. نسبة السيولة السريعة:**

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد الإلتزامات دون اللجوء إلى بيع المخزون السلعي، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

**3. نسبة السيولة النقدية:**

تدرس هذه النسبة ما يتوفر من النقدية وما في حكمها لسداد الإلتزامات المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

(الكنزي، 2015، صفحة 103)

**ثانياً: نسب النشاط**

نستفيد من نسب النشاط في معرفة مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها واستغلالها لهذه الأصول في توليد المبيعات، تعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استخدام أصول المؤسسة في توليد إيرادات التشغيل.

(عبد الله و الحياي، 2015، صفحة 73)

ومن أهم نسب النشاط ما يلي:

**1. معدل دوران إجمالي الأصول:**

تقيس هذه النسبة مدى فعالية المؤسسة في استخدام كافة الموارد المتاحة لها، ويجب أن يكون توازن بين المبيعات وحجم الاستثمارات، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

**2. معدل دوران الأصول الثابتة**

تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في استعمال الموجودات الثابتة في الانتاج وكلما كان المعدل كبيراً، دل على كفاءة الاستثمار والمبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

## 3. معدل دوران الأصول المتداولة:

أو نسبة رأس المال العامل، تقيس كفاءة الإدارة في استغلال رأس مالها العامل في توليد المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} \div \text{الأصول المتداولة}$$

(الكنزي، 2015، صفحة 107)

ثالثاً: نسب التمويل

قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، أي مدى اليسر المالي.

ومن أهم نسب التمويل النسب التالية:

## 1. نسبة التمويل الخارجي:

تعبر هذه النسبة عن المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{الخصوم الجارية وغير الجارية} \div \text{إجمالي الأصول}$$

## 2. نسبة التمويل الداخلي:

تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار وسلامة المركز المالي من منظور الأجل الطويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الداخلي} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{إجمالي الأصول}$$

(لزعر، 2012، صفحة 101)

## 3. نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} \div \text{الأصول الثابتة}$$

## 4. نسبة الاستقلالية المالية:

إن الهدف من هذه النسبة هو جعل المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، أي الا يفوق مجموع ديونها حجم الأموال الخاصة،

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} \div \text{مجموع الخصوم}$$

(سعداوي، مختاري، و بوسماحة، 2020، صفحة 45)

رابعاً: نسب المردودية

تعرف نسب المردودية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج ايجابية مقارنة بالإمكانية والوسائل التي سخرت إلى تحقيقها،

ويقاس ذلك بنسبة النتيجة المستهدفة إلى الوسيلة التي خصصت لتحقيقها.

ومن هذا المنطلق نذكر أهم نسب المردودية فيما يلي:

## أ. المردودية المالية:

تعبر عن صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد من الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}$$

## ب. المردودية الاقتصادية:

تقيس صافي الدخل المحقق لكل دينار واحد مستثمر ضمن الأصول، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الدورة الصافية} \div \text{مجموع الأصول}$$

## ت. المردودية التجارية:

يعبر عنها بالنسبة لرقم الأعمال وعموما بالنسبة للنشاط، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية التجارية} = \text{نتيجة الدورة} \div \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$$

(مجدوب و لونيصة، 2021، صفحة 68)

## خامسا: نسب الربحية

تتناول هذه النسب ربحية المؤسسة وهذه النسب يستخدمها المستثمرون سواء الحاليون أو المتوقعون من أجل تحديد مسار استثماراتهم ويتم مقارنة عناصر الدخل بالنسبة للمبيعات كنسبة مئوية ويسمى هذا الأسلوب بالتحليل الرأسي وإذا ما استخدمت هذه الطريقة في التحليل لأكثر من سنة يكون أكثر فائدة باعتبار أن ذلك سوف يحدد اتجاهات هامش الربح ونسب المصروفات وهذا يؤدي إلى معرفة أداء المؤسسة وربحيتها وهل يسير صعودا، أي هل أن المؤسسة تطور من أدائها أم لا. (عبد الله و الحياي، 2015، صفحة 78)

من أهم نسب الربحية ما يلي:

## 1. معدل العائد على حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، وارتفاعه يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المنظمة، يعتبر هذا المقياس مؤشرا مميذا لقدرة الشركة على جذب الاستثمارات الجديدة ويتم بموجب هذه النسبة الربط بين صافي الربح المحقق خلال فترة ما وبين حقوق الملكية لنفس الفترة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الأرباح بعد الضرائب} \div \text{حقوق الملكية}$$

(خنفر و المطارنة، 2006، صفحة 138)

## 2. نسبة ربحية المبيعات:

تقيس لنا نسبة ربحية المبيعات مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات، وتظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق الأرباح، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية المبيعات} = \text{صافي الأرباح بعد الضرائب} \div \text{صافي المبيعات}$$

## 3. مؤشر إجمالي فائض الاستغلال:

يتم التعبير عن الربحية بإجمالي فائض الاستغلال ولقد اختير هذا المفهوم كعنصر أساسي لقياس الأداء التشغيلي لأنه يمثل هامش ربح الاستغلال للمؤسسة قبل احتساب محصنات الاهتلاك، ويحسب بالعلاقة التالية: (عوادي، 2020، صفحة 116)

$$\text{مؤشر إجمالي فائض الاستغلال} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} \div \text{القيمة المضافة}$$

من هذا المبحث نستنتج أن لمحاسبة التأمينات دور كبير وفعال في عملية إتخاذ القرار، حيث أن قدرة الفرد محدودة على الاختيار وفقاً لظروف كل موقف يستلزم إتخاذ قرار بشأنه وفقاً لحجم ونوع المعلومات المتوفرة، وهنا يكمن الدور الكبير لمحاسبة التأمين في تقديم مختلف المعلومات اللازمة لتسهيل عملية إتخاذ القرار وتقليل درجة المخاطرة التي يقدم عليها الفرد عند إتخاذ أي قرار، توفر المعلومات المحاسبية الدقيقة والموثوقة تقديراً للمخاطر المالية وتأثيرها على المؤسسة وبالتالي، يتم تحسين قدرتها على إتخاذ قرارات سليمة ورشيحة من شأنها أن تخدم أهداف المؤسسة.

### خلاصة الفصل الأول

بما أن الخطر جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان لذلك سعى دائما إلى تدبير الوسائل الملائمة لتأمين نفسه وممتلكاته، وهذا ما جعل عملية التأمين جزء من حياة الفرد ومنه شركات التأمين، التي تسعى لأداء وظيفة التأمين وتلبية حاجات الفرد في الشعور بالأمان مع كل المخاطر المحيطة، وهنا تكن أهمية شركات التأمين في حياة الفرد.

ومع انتشار وازدهار وظيفة التأمين، وجب تنظيم العمل المحاسبي في هذه الشركات، وهذا يكون بمحاسبة خاصة للنشاط التأميني، تعمل على تنظيم عمل شركات التأمين ومعالجة مختلف العمليات المنجزة وإعداد مخرجات متمثلة في القوائم المالية، تعكس صورة صادقة عن شركة التأمين وحقيقة وضعها وواقعها الحالي.

ومع أن محاسبة التأمين تختلف عن المحاسبة المالية في بعض النقاط، إلا أنها تشترك في كون الهدف الأساسي منها إعداد قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن المؤسسة، وتساعد مستخدمي هذه القوائم في عملية إتخاذ القرار، حيث أن هذه الأخيرة ليست بالعملية السهلة ولكن عملية معقدة تحتاج للاطلاع الشامل والفهم الكامل للوصول إلى القرار السليم والمناسب.

ومن ضمن القرارات وأنواعها هناك القرار المالي، والذي يتطلب اطلاع كامل وشامل على أداء المؤسسة من أجل إتخاذ القرار المناسب الذي يعود عليها بالفائدة، وهذا ما ساهمت به محاسبة التأمينات في جعل مستخدم القوائم المالية مطلعاً بشكل كامل على الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة وذلك من خلال المعلومات المفصّل عنها والقوائم المالية التي تساهم وبشكل كبير في عملية إتخاذ القرار المالي أو القرارات بصفة عامة.

## الفصل الثاني:

محاسبة التأمينات كأداة في

إتخاذ القرارات المالية في

الشركة الجزائرية للتأمينات

**تمهيد**

بعد دراسة جوانب الموضوع نظريا سنقوم بربطه بالجانب التطبيقي، وسنحاول تطبيق ما تم التطرق له في الفصل الأول سابقا في الفصل التطبيقي ومنه اخترنا الشركة الجزائرية للتأمينات -بسكرة - وذلك من خلال التعرف على المخرجات المحاسبية للشركة وتحليلها للمساعدة في إتخاذ القرار المالي. ومنه تم تقسيم الفصل الثاني إلى:

**المبحث الأول:** تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT؛

**المبحث الثاني:** عرض القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT؛

**المبحث الثالث:** مساهمة القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في إتخاذ القرار المالي.

## المبحث الأول: تقديم عام للتعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات من خلال ثلاث مطالب، سنتناول في المطلب الأول تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات، من خلال عرض موجز لأهم المراحل التي مر بها وتعريفه كذلك سنحاول اعطاء نظرة عامة حول وكالة بسكرة.

### المطلب الأول: نشأة الشركة الجزائرية للتأمينات وتعريفها

#### اولا: نشأة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

في أفريل عام 1985 في اطار إعادة هيكلة قطاع التأمينات، تم تأسيس المؤسسة الوطنية المتخصصة في تأمينات النقل، الشركة الجزائرية للتأمينات بدأت في ممارسة نشاطاتها في شهر جانفي من عام 1986 في سياق يتسم بسيطرة الدولة على عمليات التأمين وتخصص الشركات. كما تم اعتماد الشركة الجزائرية للتأمينات لممارسة نشاط فرعي وحيد وهو التأمين على النقل البحري، الجوي والأرضي، بحيث الأهداف المحددة للشركة تتمثل في:

- تغطية فعالة للمخاطر التابعة لمجال نشاطها؛
- تصريف المدخرات للمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني؛
- خلق مناصب عمل في ظل قدوم إصلاحات من بينها التحول إلى استقلالية الإدارة.

مع ظهور الإصلاحات وبصفة خاصة الانتقال إلى الاستقلال الإداري، تم تحويل الشركة الجزائرية للتأمينات إلى شركة اقتصادية "شركة مساهمة مملوك رأسمالها كليا للدولة" في أكتوبر 1989 ستواجه الشركة تغييرين مهمين آخرين :  
أ-رفع التخصص الذي جعل من الممكن تسويق جميع فروع التأمين؛  
ب-نهایة احتكار الدولة لعمليات التأمين وإعادة التأمين.

بعد التغييرات المستحدثة في الأجهزة التشريعية والتنظيمية، سهرت الشركة على الحفاظ على مكانتها المتميزة في سوق مخاطر النقل مع الإستثمار التدريجي في قطاعات أخرى من بينها المخاطر الصناعية.

تبنت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT إستراتيجية تعتمد على تحسيس زبائنها من خلال الوقاية من المخاطر وجودة

الخدمات

موازة مع ذلك، اتخذت إجراءات من بينها :

- إعادة التنظيم؛

- تمديد الشبكة التجارية؛



- إدماج وسطاء التأمين؛
- دعم التراث العقاري؛
- تعميم تكنولوجيات المعلوماتية؛
- تحسين وتقييم الكفاءات.

إن تحقيق هذه الأهداف الهامة تطلب تعبئة موارد وإمكانات جبارة.

تكملة الإصلاحات، مدعومة بالقانون 04-06 الموافق 20 فيفري 2006 المؤسس للفرقة بين تأمين الخسائر وتأمين الأشخاص، أدخل تعديلات على القانون الأساسي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لتصبح شركة تأمين الخسائر لكل الفروع تطبيقاً للمرسوم الوزاري 14 جويلية 2011.

تطبيق هذا التشريع الجديد سمح للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بالتمحور على نقطتين :

1- خلق شركة تابعة متخصصة تهتم بتأمين الأشخاص والمسماة تأمين لايف الجيري « TALA » بالشراكة مع الصندوق الوطني للإستثمار « FNI » وبنك الجزائر الخارجي « BEA »

2- إعادة هيكلة التنظيم لأنه من الضروري كذلك، تكوين ووضع نظام متوافق مع أهداف الشركة وهم :

- التكيف مع القانون الأساسي الجديد لشركة تأمين الخسائر؛

- تحسين التسيير؛

- مرافقة تطور الشركة.

إعادة الهيكلة هذه تبلورت حول خط محوري وهو مرونة تنظيم للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT لتكيف أحسن مع التغيرات الداخلية والخارجية، فالتكيف للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT يكون من أهم الشروط لضمان الديمومة.

من المهم التسطير أن تطور الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT يتزامن مع التحوّلات التي تلتزم بها الدولة وهذا في إطار الإجراءات المملاة من السلطات العامة لتحفيز النشاط التأميني للشركة ولتوفير إمكانية توسيع نطاق المنتجات وتحسين جودة الخدمات.

## ثانيا: تعريف بالشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تعتبر الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT من بين الناشطين الأساسيين في سوق التأمين الجزائري حيث تعتبر من بين مؤسسات التأمين المعروفة والأكثر موثوقية بفضل معرفتها الجيدة للسوق المحلية وخبرتها في مجال التأمين بشكل عام وتسيير التأمين على مخاطر المؤسسات بشكل خاص، وأيضاً من حيث الخدمات المعروضة لتلبية حاجات الزبائن، فالشركة الجزائرية للتأمينات قوية بخبرتها الكبيرة في مجال التأمينات، استطاعت الجمع بين جودة الخدمات واحترام الإلتزامات، الشيء الذي يمكنها من التوسع على مستوى كامل التراب الوطني.

ان الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، ولتصميمها على تعزيز موقعها، أخذت الإجراءات وفقاً لسوق تنافسية. هذه الخطوات متمحورة حول إستراتيجية تسمح بتعريف وتقييم الأهداف المرجوة وكذلك تخطيط الإجراءات الواجب إتخاذها في المجال التجاري.

## 1- مميزات الشركة الجزائرية للتأمينات :

النمو والتطور ساعدا شركة CAAT للتتموُّع كأحد أهم الممثلين للسوق الجزائرية للتأمينات. مستوى تطور الإنتاج، بصفة عامة، كان مستوى تطور الانتاج بشكل عام يعادل او اعلى من مستوى السوق. هذه الديناميكية سمحت للشركة بالوصول، نهاية السنة المالية 2003، إلى المرتبة الثانية في سوق التأمينات وتحقيق رقم أعمال لأكثر من 6 ملايين دينار.

الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، قوية ببعدها الجديد:

- تكيف وتعيد هيكلتها وفقاً لتطورها وزيادة حصتها في السوق؛

- تجمع بين الموظفين المتمرسين والموظفين الجدد المؤهلين؛

- تتموقع في جميع أنحاء التراب الوطني بوضع شبكة مختلطة وقرية من الزبائن؛

- تزيد من خبرتها المثبتة من قبل في تسيير مخاطر المؤسسات؛

- تبتكر بإطلاق زُزمات مُوجَّهة للخوَص وذوو المهن الحرة؛

- خلق منتجات مُخصَّصة تتجاوب مع احتياجات الحسابات الكبيرة.

تتميز الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT كذلك ب :

- برأس مال في تزايد؛

- بهوامش تأمين معتبرة؛

- بنتائج محاسبية مُربحة.

## 2-التنظيم الاداري للشركة:

- الإدارة العامة؛

- الفروع الجهوية التسعة (9) والمفتشيات الجهوية الخمسة (5)؛

- الشبكة التجارية المكونة من وكالات مباشرة وغير مباشرة؛

مهام الإدارة العامة مجمعة في ثلاثة وظائف : تقنية، إدارية - مالية وتطويرية.

التسع (9) فروع موزعة على النحو التالي :

- ثلاثة فروع متواجدة في الجزائر العاصمة؛

- فرع في عنابة؛

- فرع في قسنطينة؛

- فرع في سطيف؛

- فرع في تلمسان؛

- فرع في وهران؛

- فرع في الجنوب غرداية.

الفروع تمثل الشركة على المستوى الجهوي في منطقة جغرافية محدّدة لكونها تشكل هيكل تنشيطي لمراقبة وتتبع عامة نشاطات الشبكة الخاصة بها.

المفتشيات الجهوية الخمسة (وسط شرق، وسط غرب، الشرق، الغرب والجنوب) تابعة هرميا للمفتش العام، كل مفتشية جهوية تحت سلطة مفتش عام جهوي مكونة من مهام تفتيش.

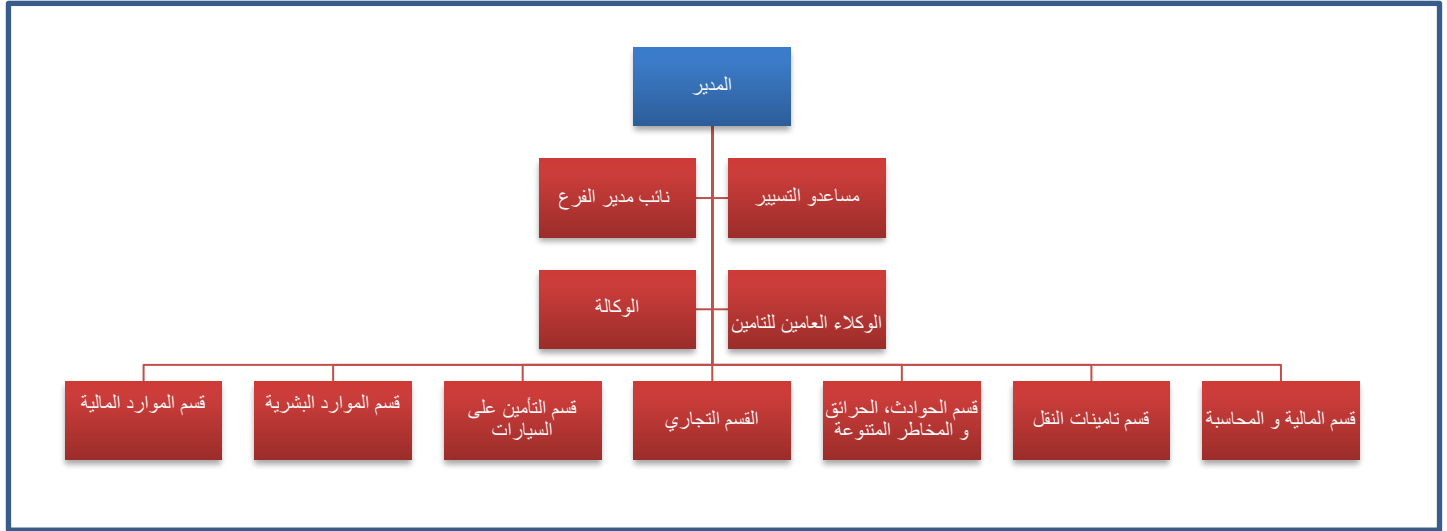
الشبكة التجارية مكونة من :

1- وكالات مباشرة؛

2- مكاتب اشتراك مباشر (BSD) يمثلون بعض الوكالات المحلية بغرض التقرب من الزبائن؛

3- وكلاء عامين للتأمين (AGA) الذين هم وسطاء خواص مفوضين من الشركة لتمثيلها في مقاطعة إدارية.

و منه الهيكل التنظيمي الإداري للفرع الجهوي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT  
الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي الإداري للفرع الجهوي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

أما الفرع الجهوي يمثل الامتداد الجغرافي للمؤسسة الاقتصادية، وهو عبارة عن مؤسسة تجارية مستقلة تابعة للمديرية العامة، لها مديرية تتمتع بقدر من الإستقلالية وقادرة على التجارة مع أطراف أخرى مع إستشارة المديرية العامة، الفرع ليس له شحسية قانونية مستقلة وبالتالي لا يمكن أن تكون له أصول خاصة، عندما يبرم الفرع الجهوي عقد هذا يعتبر إلتزام من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات

تتم هيكلة الفرع الجهوي كالتالي:

\*مدير الفرع؛

\*مساعد مدير الفرع؛

\*مساعد التسيير؛

\*قسم الموارد البشرية؛

\*القسم التجاري؛

\*قسم الحوادث، الحرائق والمخاطر المتنوعة والمخاطر المتنوع؛

\*قسم التأمين على السيارات؛

\*قسم تأمينات النقل؛

\*قسم المالية والمحاسبة.

كما يشرف الفرع الجهوي على الوكالات والوكلاء العامين، عدد هذه الفروع الجهوية سبعة فروع تغطي كامل التراب

الوطني والمتمثلة في:

\*فرع الجزائر-1-؛

\*فرع الجزائر-2-؛

\*فرع الجزائر-3-؛

\*فرع وهران؛

\*فرع عنابة؛

\*فرع قسنطينة؛

\*فرع غرداية.

### المطلب الثاني : التعريف بوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT بسكرة 347

هي أحد الوكالات المباشرة للشركة والتابعة لفرع الجنوب، الحاملة للرمز، 347 تقع بشوارع الجمهورية وسط مدينة بسكرة، تعتبر من الوكالات الأولى للشركة على المستوى الوطني حيث تم افتتاحها سنة 1989 وتمارس بطبيعة الحال جميع نشاطات الشركة الأم. وتمثلها على مستوى ولاية بسكرة، تستقبل ما يتراوح بين 5000 و6000 زبون في السنة وينقسمون بين اشخاص طبيعيين ومؤسسات.

تحتوي الوكالة على مدير للوكالة يندرج تحته ثلاث مصالح وهي :

**مصلحة الإنتاج:** وهي المصلحة المكلفة باكتتاب عقود التأمين، كما تمارس عمليات البيع والتعريف بالمنتجات المقدمة من طرف الشركة للزبائن، تضم ثلاثة موظفين : رئيس مصلحة، رئيسي قسم مكلفتين باستقبال الزبائن واكتتاب العقود.

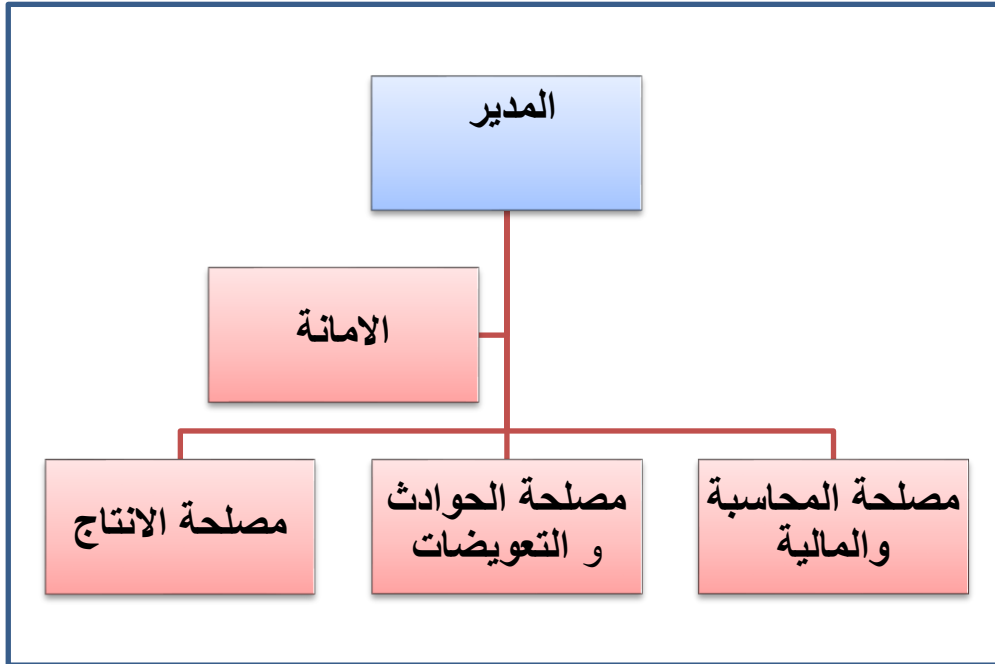
**مصلحة الحوادث والتعويضات:** مكلفة بفتح ملفات الحوادث، وكذا دراسة التعويضات، بالإضافة إلى التعامل مع ممثلي المحضرين القضائيين وكذا مصالح الأمن والعدالة في إطار تعويضات الحوادث المختلفة التي يتعرض لها زبائن الوكالة، تضم المصلحة أربعة موظفين : رئيسة مصلحة، مكلفة بالدراسات متخصصة في الجانب القانوني، رئيسة قسم مهمتها الدراسة الأولية للملفات، ومحرر رئيس مكلف باستقبال الزبائن الذين تعرضوا للحوادث.

**مصلحة المحاسبة :** تهتم بجميع العمليات المالية والنقدية للوكالة، سواء ما يتعلق بتحصيل أقساط التأمين من مصلحة الإنتاج، أو دفع التعويضات المتعلقة بالحوادث والتي تسيرها مصلحة الحوادث بالإضافة إلى تسيير حسابات الوكالة، تضم المصلحة الموظفين، رئيسة مصلحة ورئيس قسم.

**الأمانة أو السكريتاريا :** تضم موظفة وحيدة مهمتها استقبال المكالمات الواردة من خارج الوكالة وتحويلها إلى المصالح المختصة، وتحويل المكالمات بين المصالح، مع استقبال البريد وتنظيمه أو ارساله

و منه الهيكل التنظيمي لوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات بسكرة CAAT

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لوكالة الشركة الجزائرية للتأمينات بسكرة CAAT



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT مهمة دعم النمو الاقتصادي عبر حماية الشركات والخواص ضد المخاطر القابلة للتأمين وذلك بتقديم خدمات ومنتجات ذات جودة عالية وبأحسن تسعير ويمكن تلخيص أهداف فيما يلي:

\* المحافظة على مهانتها الرائدة في السوق؛

\* العمل من أجل الرفع من رقم الأعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص، خاصة بالأخطار المختلفة؛

\* تحسين نظام الاستغلال وذلك بتحديثه؛

\* هيكلة موجهة للنشاط؛

\* إنشاء فرع للصيانة؛

\* إنشاء مركز خاص للخبرة؛

\* تحسين المستوى الوظيفي للعمال؛

\* التحسين من الصورة الذهنية للمؤسسة، والبحث عن إرضاء أكبر عدد من الزبائن من خلال التحسين المستمر لجودة الاستقبال والتعويض في أقرب الآجال في حالة وقوع الضرر؛

\* طرح منتجات جديدة للتأمين ومتطلبات الزبائن، حيث تعتمد الشركة على طرح منتجين جدد للتأمين على الاشخاص.

### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تم تحديث التنظيم الإداري الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في بداية سنة 2015 حيث أصبح يسير على النحو التالي :

المؤسسة مرمؤوسة من طرف رئيس مدير عام:

يمثل السلطة العليا التي تتخذ القرارات المهمة ويساعده في أداء مهامه :

\* الأمين العام وهو مكلف بالجانب الإداري؛

\* مدير التدقيق الذي يسهر على السير الحسن للإجراءات المختلفة؛

\* المستشارين: يحدد عددهم وتخصصهم حسب احتياجات الرئيس المدير العام من أجل مواجهة كل الحالات بأخذ مشورة أخصائيين حقيقيين؛

\* الأمن والوقاية: يضمن حسن سير العمليات في الهيكل، ودوره الوقاية من الحالات الحرجة من أجل تجنبها والاستعداد له؛

\* المفتشية العامة: مثل مديرية التدقيق المفتشية العامة لها دور المراقب داخل المؤسسة وهي بنفسها تنقسم إلى عدة مفتشيات جهوية لتغطية كامل التراب الوطني؛

بالإضافة إلى ذلك يمكن تمييز بين ثلاث هياكل مستقلة:

الاطار التنفيذي التقني: ويشمل جميع فروع التأمينات التي تقدمها الشركة الجزائرية للتأمينات، CAAT في شكل مديريات مستقلة :

\* مديرية التأمين ضد الحوادث، الحرائق والأخطار المتنوعة والتأمين ضد الكوارث الطبيعية؛

\* مديرية التأمين على أخطار الهندسة؛

\* مديرية التأمين على السيارات؛

\* مديرية تأمينات النقل؛

\* مديرية إعادة التأمين.

ب- الإطار التنفيذي المكلف بالتطوير : ويشمل جميع المديريات المكلفة بتطوير المؤسسة، وتوسيع حصتها في السوق وهي: مديرية التسويق؛

\* مديرية التخطيط، التنظيم والرقابة؛

\*مديرية الشبكة التجارية؛

\*مديرية الإعلام الآلي؛

\*الخلية القانونية والتقاضي.

ج- الإطار التنفيذي المكلف بالإدارة والمالية: يوظف المديرية التالية:

\*مديرية الموارد البشرية؛

\*مديرية التكوين؛

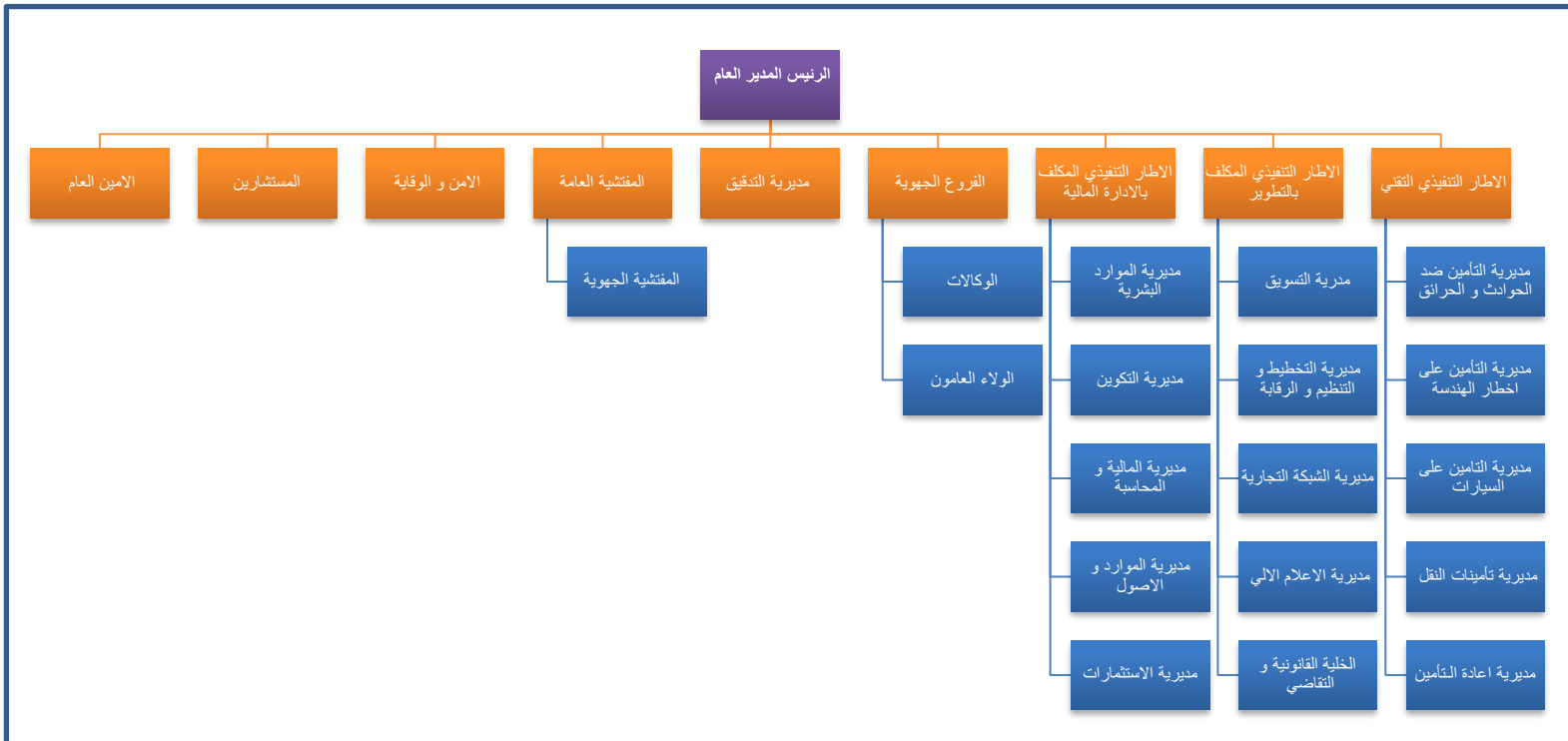
\*مديرية المالية والمحاسبة؛

\*مديرية الموارد والأصول؛

\*مديرية الاستثمارات.

و منه الهيكل يكون على الشكل التالي:

الشكل رقم (4): الهيكل للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الشركة الجزائرية للتأمينات



المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

المطلب الأول: عرض الميزانية العمومية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

أولا: جانب الأصول ( الملحق 1و4)

الجدول رقم (5): ميزانية الشركة CAAT جانب الأصول للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
		الأصول غير الجارية :
106,893,132.68	120,554,114.89	تشبيبات معنوية
627,211,910.93	627,211,910.93	أراضي
2,830,579,014.61	2,824,317,895.48	مباني
547,183,624.96	564,562,210.86	العقارات الاستثمارية
566,240,989.68	508,391,981.63	تشبيبات عينية أخرى
26,898,475.91	27,951,724.86	تشبيبات ممنوح امتيازها
1,427,726,994.36	1,223,688,126.05	تشبيبات جاري انجازها
3,461,226,935.78	3,202,169,791.22	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها
27,653,579,407.12	25,933,771,354.75	سندات أخرى مثبتة
159,007,124.73	185,602,835.25	القروض و الأصول المالية الأخرى
318,073,387.53	364,634,467.42	ضرائب مؤجلة أصول
<b>37,724,620,998.29</b>	<b>35,582,856,413.34</b>	<b>مجموع الأصول غير الجارية</b>
		الأصول الجارية :
14,004,324,447.96	14,130,886,382.03	التنازل عن جزء من اعادة التأمين
168,805,334.46	50,552,884.04	المدينون و المدينون
12,332,301,421.86	13,298,550,327.28	المؤمن لهم ، وسطاء التأمين
3,891,167,916.84	3,782,335,514.42	المدينون الآخرون
631,355,079.22	618,115,398.19	الضرائب وما يماثلها
6,751,136,243.38	6,933,627,613.59	الاستثمارات و الأصول المالية المتداولة الأخرى
5,290,471,884.39	4,099,800,912.82	الخزينة
<b>43,069,562,328.11</b>	<b>42,913,869,032.37</b>	<b>مجموع الأصول الجارية</b>
<b>80,794,183,326.40</b>	<b>78,496,725,445.71</b>	<b>المجموع العام للأصول</b>

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

ثانيا: جانب الخصوم (الملحق 2 و5)

الجدول رقم (06): ميزانية الشركة CAAT جانب الخصوم للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
		الأموال الخاصة :
20,000,000,000.00	20,000,000,000.00	رأس المال الصادر
5,743,370,183.15	4,647,140,927.00	علاوة واحتياطات
2,926,482,164.57	2,797,829,447.69	النتيجة الصافية - حصة المجمع -
28,669,852,347.72	27,444,970,374.69	حصة الشركة المدججة
<b>28,669,852,347.72</b>	<b>27,444,970,374.69</b>	<b>مجموع الأموال الخاصة</b>
		الخصوم غير الجارية :
8,007,610.02	8,715,576.27	قروض وديون مالية
317,770,612.50	305,514,504.60	ضرائب ( مؤجلة ومرصود لها )
326,898,470.66	27,951,719.61	ديون أخرى غير جارية
6,167,742,841.81	5,467,316,848.90	المؤونات النظامية
810,545,022.92	981,636,647.24	المؤونات والمنتوجات المقيدة سلفا
<b>7,630,964,557.91</b>	<b>6,791,135,296.62</b>	<b>مجموع الخصوم غير الجارية</b>
		الخصوم الجارية :
5,279,933,531.65	5,428,009,494.13	الأموال أو الأوراق المالية الواردة من معيدي التأمين
23,336,866,749.51	23,890,321,949.50	العمليات المباشرة
5,580,623.32	20,969,813.88	القبول
7,294,719,120.76	5,905,734,905.57	المعينون والمخصصون الدائنون
131,549,644.97	73,908,699.34	حملة الوثائق ووسطاء التأمين
3,580,456,665.31	3,842,513,829.37	ائتمانات الضرائب
4,875,421,331.89	5,099,161,082.61	ديون أخرى
<b>44,493,366,420.77</b>	<b>44,260,619,774.40</b>	<b>مجموع الخصوم الجارية</b>
<b>80,794,183,326.40</b>	<b>78,496,725,445.71</b>	<b>المجموع العام للخصوم</b>

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

## ثالثا: الميزانية المختصرة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

## الجدول رقم (7): الميزانية المختصرة للشركة CAAT للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

البيان	2020	2021
الأصول غير الجارية	35,582,856,413.34	37,724,620,998.29
الأصول الجارية	42,913,869,032.37	43,069,562,328.11
<b>المجموع العام الأصول</b>	<b>78,496,725,445.71</b>	<b>80,794,183,326.40</b>
رؤوس الأموال الخاصة	27,444,970,374.69	28,669,852,347.72
الخصوم غير الجارية	6,791,135,296.62	7,630,964,557.91
الخصوم الجارية	44,260,619,774.40	44,493,366,420.77
<b>المجموع العام الخصوم</b>	<b>78,496,725,445.71</b>	<b>80,794,183,326.40</b>

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في كل من الأصول الجارية وغير الجارية للشركة الجزائرية للتأمينات خلال سنوات الدراسة (2021-2020) ومنه ارتفاع المجموع العام للأصول من **78496725445.71** سنة 2020 إلى **80794183326.40** سنة 2021.

أيضا في المقابل ارتفعت قيمة كل من الأموال الخاصة والخصوم الجارية وغير الجارية ومنه ارتفاع المجموع العام للخصوم من **78496725445.71** سنة 2020 إلى **80794183326.40** سنة 2021.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT  
في ما يلي تقديم لجدول حسابات النتائج للشركة للفترة (2020-2021) (الملحق 3-6)  
الجدول رقم (8): جدول حسابات النتائج للشركة CAAT

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
10,856,426,262.28	11,943,626,234.10	الأقساط المكتوبة على العمليات المباشرة
42,765,727.15	192,381,969.39	أقساط مقبولة
259,064,888.37	50429454.86-	أقساط التأمين المؤجلة
-	-	الأقساط المقبولة المؤجلة
<b>11,158,256,877.80</b>	<b>12,085,578,748.60</b>	<b>الأقساط المكتتبة للسنة</b>
5,871,710,078.11	5,861,668,842.45	المطالبات على المعاملات المباشرة
23674113.72-	14,137,316.02	المطالبات على القبول
<b>5,848,035,964.39</b>	<b>5,875,806,158.47</b>	<b>مطالبات السنة</b>
2,174,975,530.26	2,051,090,603.83	عمولات مقبوضة لإعادة التأمين
3,908,126.18	46,909,662.49	العمولات المدفوعة لإعادة التأمين
<b>2,171,067,404.08</b>	<b>2,004,180,941.34</b>	<b>عمولات إعادة التأمين</b>
<b>7,481,288,317.49</b>	<b>8,213,953,531.47</b>	<b>1-هامش التأمين الصافي</b>
1,093,894,827.83	1,204,307,639.64	الخدمات و الاستهلاكات الأخرى
3,042,526,691.28	3,144,154,178.83	أعباء المستخدمين
350,290,171.43	298,408,985.74	الضرائب و الرسوم والمدفوعات الماثلة
-	-	الإنتاج المثبت
180,285,358.07	255,234,449.63	المنتجات التشغيلية الأخرى
107,885,978.11	135,102,848.34	الأعباء التشغيلية الأخرى
2,344,731,286.00	2,814,374,227.23	مخصصات الاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة
516,244,814.47	365,602,949.66	الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
<b>1,238,489,535.38</b>	<b>1,238,443,050.98</b>	<b>2-النتيجة التشغيلية</b>
2,237,171,854.00	2,097,690,897.82	المنتجات المالية
200,931,891.48	194,856,403.90	الأعباء المالية
<b>2,036,240,062.52</b>	<b>1,902,834,493.92</b>	<b>3-النتيجة المالية</b>
<b>3,274,729,597.90</b>	<b>3,141,277,544.90</b>	<b>4-النتيجة العادية قبل الضرائب</b>
289,430,245.54	378,250,676.81	الضرائب الواجب دفعها عن العمليات العادية
58,817,187.79	34802579.60-	الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية
16,263,026,308.42	1,680,827,987.05	مجموع منتجات الأنشطة العادية
13,336,544,143.85	14,010,458,539.36	مجموع أعباء الأنشطة العادية
<b>2,926,482,164.57</b>	<b>2,797,829,447.69</b>	<b>5-النتيجة الصافية للأنشطة العادية</b>
-	-	العناصر غير العادية (منتجات)
-	-	العناصر غير العادية (أعباء)
<b>2,926,482,164.57</b>	<b>2,797,829,447.69</b>	<b>6-النتيجة غير العادية</b>
<b>2,926,482,164.57</b>	<b>2,797,829,447.69</b>	<b>7-النتيجة الصافية للسنة المالية</b>

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

## المطلب الثالث: إعداد وعرض الميزانية الوظيفية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

أولا : جانب الأصول

الجدول رقم (9): الميزانية الوظيفية جانب الأصول للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
<b>42,782,514,681.12</b>	<b>40,414,029,429.00</b>	الاستخدامات المستقرة
326,491,450.32	324,094,542.00	التبittات المعنوية
627,211,910.93	627,211,911.00	أراضي
5,162,275,899.11	5,077,043,357.00	مباني
1,045,034,152.92	1,045,034,153.00	العقارات الاستثمارية
1,922,812,368.90	1,802,768,666.00	تبittات عينية أخرى
38,484,214.36	38,484,214.00	تبittات ممنوح امتيازها
1,431,384,848.21	1,227,345,980.00	تبittات جاري إنجازها
4,091,239,197.40	3,781,239,197.00	مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بما
27,657,062,271.12	25,937,132,251.00	سندات أخرى مثبتة
162,444,980.32	189,040,691.00	القروض و الأصول المالية الأخرى
318,073,387.53	364,634,467.00	ضرائب مؤجلة أصول
<b>48,678,998,150.65</b>	<b>47,561,260,189.00</b>	الأصول المتداولة
<b>32,674,824,269.85</b>	<b>32,672,910,307.00</b>	للاستغلال
14,004,324,447.96	14,130,886,382.00	التنازل عن جزء من إعادة التأمين
168,805,334.46	50,552,884.00	المعنيون والمدنيون
17,718,011,529.31	17,721,027,764.00	المؤمن لهم وسطاء التأمين
783,682,958.12	770,443,277.00	الضرائب وما يماثلها
<b>3,920,081,668.44</b>	<b>3,812,437,271.00</b>	مخارج الاستغلال
3,920,081,668.44	3,812,437,271.00	للمدنيون الأخرى
<b>12,084,092,212.36</b>	<b>11,075,912,611.00</b>	خزينة الأصول
6,793,620,327.97	6,976,111,698.00	الاستثمارات و الأصول المالية المتداولة الأخرى
5,290,471,884.39	4,099,800,913.00	الخزينة
<b>91,461,512,831.77</b>	<b>87,975,289,618.00</b>	المجموع العام للأصول

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا: جانب الخصوم

الجدول رقم (10): الميزانية الوظيفية جانب الخصوم للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
<b>39,664,080,323.75</b>	<b>36,951,486,269.00</b>	الموارد الدائمة
20,000,000,000.00	20,000,000,000.00	رأس المال الصادر
5,743,370,183.15	4,647,140,927.00	علاوة واحتياطيات
2,926,482,164.57	2,797,829,448.00	النتيجة الصافية
10,667,329,505.37	9,478,564,174.00	الاهتلاكات و المؤونات
326,898,470.66	27,951,720.00	ديون أخرى غير جارية
<b>51,797,432,508.02</b>	<b>51,023,803,352.00</b>	الخصوم المتداولة
<b>46,922,011,176.13</b>	<b>45,924,642,269.00</b>	للاستغلال
8,007,610.02	8,715,576.00	قروض وديون مالية
317,770,612.50	305,514,505.00	ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)
6,167,742,841.81	5,467,316,849.00	المؤونات التقنية
810,545,022.92	981,636,647.00	المؤونات و المنتجات المقيدة سلفا
5,279,933,531.65	5,428,009,494.00	الأموال أو الأوراق المالية الواردة من معيدي التأمين
23,336,866,749.51	23,890,321,950.00	العمليات المباشرة
- 5,580,623.32	20,969,814.00	القبول
7,294,719,120.76	5,905,734,906.00	المعينون والمخصصون الدائتون
131,549,644.97	73,908,699.00	حملة الوثائق ووسطاء التأمين
3,580,456,665.31	3,842,513,829.00	إتتمانات الضرائب
<b>4,875,421,331.89</b>	<b>5,099,161,083.00</b>	خارج الاستغلال
4,875,421,331.89	5,099,161,083.00	ديون أخرى
-	-	خزينة الخصوم
<b>91,461,512,831.77</b>	<b>87,975,289,618.00</b>	المجموع العام للخصوم

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المبحث الثالث: مساهمة القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT في إتخاذ القرار المالي

المطلب الأول: إتخاذ القرار المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

أولا : رأس المال العامل الاجمالي

1. من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الاجمالي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

الجدول رقم (11): رأس المال العامل الاجمالي من أعلى الميزانية للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
39,664,080,323.75	36,951,486,269.00	الموارد الدائمة
42,782,514,681.12	40,414,029,429.00	الاستخدامات الثابتة
- 3,118,434,357.37	- 3,462,543,160.00	رأس المال العامل الاجمالي

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2. من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الاجمالي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

الجدول رقم (12): رأس المال العامل الاجمالي من أسفل الميزانية للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
48,678,998,150.65	47,561,260,189.00	الأصول المتداولة
51,797,432,508.02	51,023,803,352.00	الخصوم المتداولة
- 3,118,434,357.37	- 3,462,543,160.00	رأس المال العامل الاجمالي

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

**التعليق:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ رأس المال العامل الاجمالي سالب ما يدل على عدم قدرة الموارد الدائمة للشركة الجزائرية للتأمينات على تغطية استخداماتها المستقلة خلال فترة الدراسة (2020-2021)، ومنه عدم تحقيقها لهامش الامان لمواجهة أي تحديات مستقبلية قد تواجهها مثل ارتفاع قيم التعويضات المتوقعة وعدم كفاية المؤونات المخصصة من قبل الشركة الجزائرية للتأمينات.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل الاجمالي:

احتياجات رأس المال العامل الاجمالي = احتياجات رأس المال العمل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

ومنه:

3. احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

4. احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج

الاستغلال

الجدول رقم (13): الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

البيان	2020	2021
احتياج رأس المال العامل للاستغلال	- 13,251,731,962.00	- 14,247,186,906.28
احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال	- 1,286,723,812.00	- 955,339,663.45
الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي	- 14,538,455,774.00	- 15,202,526,569.73

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

**التعليق:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي للشركة الجزائرية للتأمينات سالب ما يدل على أن موارد المؤسسة غطت احتياجاتها مع تحقيق فائض في السيولة لتغطية مختلف الإلتزامات المستقبلية.

ثالثا: الخزينة الصافية

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الاجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي



## الجدول رقم (14): الخزينة الصافية للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
- 3,118,434,357.37	- 3,462,543,160.00	رأس المال العامل الاجمالي
- 15,202,526,569.73	- 14,538,455,774.00	الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي
<b>12,084,092,212.36</b>	<b>11,075,912,611.00</b>	الخبزينة الصافية

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الخزينة الصافية للشركة الجزائرية للتأمينات موجبة ومنه وجود أموال سائلة في حوزة المؤسسة لمواجهة أي إلتزامات، ويمكن توجيه هذه السيولة الفائضة إلى مجال الاستثمارات المتاحة لشركات التأمين.

المطلب الثاني: إتخاذ القرار المالي من خلال النسب المالية

أولا: نسب السيولة

تقيس نسب السيولة قدرة الشركة الجزائرية للتأمينات على سداد إلتزاماتها المالية الجارية عند تاريخ استحقاقها وهي من النسب المهمة التي تظهر واقع السيولة المالية في المؤسسة الاقتصادية، وتتضمن النسب التالية:

1. نسبة التداول:

نسبة التداول = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية

## الجدول رقم (15) نسبة التداول للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
43,069,562,328.11	42,913,869,032.37	الأصول الجارية
44,493,366,420.77	44,260,619,774.40	الخصوم الجارية
<b>0.968</b>	<b>0.970</b>	نسبة التداول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة الجزائرية للتأمينات تتمتع بالقدرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل مثل التعويضات المستحقة ومختلف الدائون ووسطاء التأمين، من مواردها الجارية بنسبة 0.9 خلال سنتي الدراسة.

## 2. نسبة السيولة النقدية:

نسبة السيولة النقدية = الأصول النقدية وشبه النقدية ÷ الخصوم الجارية

الجدول رقم (16): نسبة السيولة السريعة للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
12,041,608,127.77	11,033,428,525.41	أصول نقدية وشبه نقدية
44,493,366,420.77	44,260,619,774.40	الخصوم الجارية
<b>0.27</b>	<b>0.25</b>	نسبة السيولة النقدية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ عدم قدرة الأصول النقدية للشركة الجزائرية للتأمينات على تغطية ديونها قصيرة الأجل كاملة بواسطة السيولة التي بحوزة المؤسسة والمتمثلة في أصولها النقدية وشبه النقدية ما قد يدفعها إلى اللجوء إلى التنازل عن بعض عقود التأمين في حالة الوقوع في مشاكل تخص السيولة.

## ثانيا: نسب النشاط

تقيس نسب النشاط كفاءة الشركة الجزائرية للتأمينات في استخدام مواردها وتكشف عن نقاط القوة والضعف، وتتضمن النسب التالية:

## 1. معدل دوران إجمالي الأصول:

معدل دوران إجمالي الأصول = المبيعات ÷ إجمالي الأصول

## الجدول رقم (17) : معدل دوران إجمالي الأصول للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
10,856,426,262.28	11,943,626,234.10	رقم الأعمال
80,794,183,326.40	78,496,725,445.71	إجمالي الأصول
<b>0.13</b>	<b>0.15</b>	معدل دوران إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن كل دينار مستثمر في الأصول الخاصة بالشركة الجزائرية للتأمينات قد حقق **0.15** من إيرادات عقود التأمين أي من رقم الأعمال سنة 2020 و **0.13** من رقم الأعمال سنة 2021.

## 2. معدل دوران الأصول الثابتة:

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات ÷ صافي الأصول الثابتة

## الجدول رقم (18): معدل دوران الأصول الثابتة للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
10,856,426,262.28	11,943,626,234.10	رقم الأعمال
37,724,620,998.29	35,582,856,413.34	الأصول الثابتة
<b>0.288</b>	<b>0.336</b>	معدل دوران الأصول الثابتة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة للشركة الجزائرية للتأمينات قد حقق **0.336** من رقم الأعمال سنة 2020 و **0.288** من رقم الأعمال سنة 2021.

## 3. معدل دوران الأصول الجارية:

معدل دوران الأصول الجارية = المبيعات ÷ الأصول الجارية

## الجدول رقم (19): معدل دوران الأصول الجارية للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
10,856,426,262.28	11,943,626,234.10	رقم الأعمال
43,069,562,328.11	42,913,869,032.37	الأصول الجارية
<b>0.252</b>	<b>0.278</b>	معدل دوران الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية للشركة الجزائرية للتأمينات قد ساهم في تحقيق **0.278** من رقم الأعمال سنة 2020 و**0.252** من رقم الأعمال سنة 2021.

ثالثا نسب التمويل:

تقييس نسب التمويل مدى اعتماد الشركة الجزائرية للتأمينات على أموال الغير في تمويل نشاطها، وتتضمن النسب التالية:

1. نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة

## الجدول رقم (20): نسبة التمويل الدائم للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
28,669,852,347.72	27,444,970,374.69	الأموال الخاصة
37,724,620,998.29	35,582,856,413.34	الأصول الثابتة
<b>0.760</b>	<b>0.771</b>	نسبة التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ تمويل الأموال الخاصة للشركة الجزائرية للتأمينات لأصولها الثابتة بنسبة **0.7** خلال سنتي الدراسة، وهي نسبة جيدة.

## 2. نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الدائمة ÷ مجموع الخصوم

الجدول رقم (21): نسبة الاستقلالية المالية للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
28,669,852,347.72	27,444,970,374.69	الأموال الدائمة
52,124,330,978.68	51,051,755,071.02	مجموع الديون
<b>0.550</b>	<b>0.538</b>	نسبة الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية للشركة الجزائرية للتأمينات قد بلغت **0.538** خلال السنة الأولى من الدراسة 2020 لترتفع إلى **0.550** سنة 2021 وهو ما يدل على أن المؤسسة تتمتع بمستوى متوسط من الاستقلال المالي، يمكنها من تسديد تعويضاتها المستحقة والمحتملة.

## 3. نسبة التمويل الخارجي:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الخصوم الجارية وغير الجارية ÷ إجمالي الأصول

الجدول رقم (22) نسبة التمويل الخارجي للفترة (2021-2020)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
52,124,330,978.68	51,051,755,071.02	مجموع الخصوم الجارية وغير الجارية
80,794,183,326.40	78,496,725,445.71	إجمالي الأصول
<b>0.645</b>	<b>0.650</b>	نسبة التمويل الخارجي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تمويل أصول الشركة الجزائرية للتأمينات من الديون قصيرة وطويلة الأجل قد بلغت **0.6** خلال سنتي الدراسة.

رابعاً: نسب المردودية:

تقيس نسب المردودية كفاءة إدارة الشركة الجزائرية للتأمينات، وتتضمن النسب التالية:

### 1. المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية ÷ إجمالي الأصول

الجدول رقم (23): المردودية الاقتصادية للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
2,926,482,164.57	2,797,829,447.69	النتيجة الصافية
80,794,183,326.40	78,496,725,445.71	إجمالي الأصول
<b>0.0362</b>	<b>0.0356</b>	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العائد من استثمار أصول الشركة الجزائرية للتأمينات قد بلغ **0.03** خلال سنتي الدراسة أي أن كل دينار مستثمر من أصول الشركة قد حقق **0.03** من النتيجة الصافية.

### 2. المردودية المالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

الجدول رقم (24): المردودية المالية للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
2,926,482,164.57	2,797,829,447.69	النتيجة الصافية
28,669,852,347.72	27,444,970,374.69	الأموال الخاصة
<b>0.1021</b>	<b>0.1019</b>	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن العائد من الأموال الخاصة للشركة الجزائرية للتأمينات قد بلغ **0.10** أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة قد حقق **0.10** من النتيجة الصافية أو صافي الربح.

### 3. المردودية التجارية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية ÷ رقم الأعمال

الجدول رقم (25): المردودية التجارية للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
2,926,482,164.57	2,797,829,447.69	النتيجة الصافية
10,856,426,262.28	11,943,626,234.10	رقم الأعمال
<b>0.270</b>	<b>0.234</b>	المردودية التجارية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن كل دينار من إيرادات عقود التأمين أي من رقم الأعمال الخاص بالشركة الجزائرية للتأمينات قد حقق **0.23** من النتيجة الصافية سنة 2020 و **0.27** من النتيجة الصافية سنة 2021.

### خامسا: نسب الربحية

تقيس نسب الربحية مدى كفاءة أداء الشركة الجزائرية للتأمينات ومدى تحقيقها لعائد ملائم لملاكها، وتتضمن النسب التالية :

#### 1. نسبة ربحية المبيعات:

نسبة ربحية المبيعات = صافي الأرباح قبل الضرائب ÷ رقم الأعمال

الجدول رقم (26): نسبة ربحية المبيعات للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
2,926,482,164.57	2,797,829,447.69	صافي الأرباح قبل الضرائب
10,856,426,262.28	11,943,626,234.10	رقم الأعمال
<b>0.27</b>	<b>0.23</b>	نسبة ربحية المبيعات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن الدينار الواحد من رقم أعمال الشركة الجزائرية للتأمينات قد حقق **0.23** من الأرباح سنة 2020 و**0.27** من الأرباح سنة 2021.

2. نسبة العائد على الأموال المتاحة:

نسبة العائد على الأموال المتاحة = صافي الأرباح بعد الضريبة ÷ مجموع الخصوم

الجدول رقم (27): نسبة العائد على الأموال المتاحة للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
2,926,482,164.57	2,797,829,447.69	صافي الأرباح بعد الضريبة
80,794,183,326.40	78,496,725,445.71	مجموع الخصوم
<b>0.0362</b>	<b>0.0356</b>	نسبة العائد على الأموال المتاحة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ تحقيق الأموال المتاحة للشركة الجزائرية للتأمينات **0.03** من الأرباح خلال سنتي الدراسة :

3. نسبة العائد على الأموال الخاصة:

نسبة العائد على حقوق الملكية = صافي الأرباح بعد الضرائب ÷ الأموال الخاصة

الجدول رقم (28): نسبة العائد على الأموال الخاصة للفترة (2020-2021)

الوحدة: دج

2021	2020	البيان
2,926,482,164.57	2,797,829,447.69	صافي الأرباح بعد الضرائب
28,669,852,347.72	27,444,970,374.69	الأموال الخاصة
<b>0.1021</b>	<b>0.1019</b>	نسبة العائد على الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ تحقيق الأموال الخاصة للشركة الجزائرية للتأمينات **0.10** من الأرباح الصافية للشركة خلال سنتي الدراسة.



### المطلب الثالث: دور محاسبة التأمينات في إتخاذ القرار المالي في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

#### أولاً: دور مؤشرات التوازن المالي في عملية إتخاذ القرار المالي

من خلال إعداد الميزانية الوظيفية للشركة الجزائرية للتأمينات وحساب مختلف مؤشرات التوازن المالي الخاصة بالشركة توصلنا لدور القوائم المالية لشركات التأمين في إتخاذ القرار المالي من خلال ما يلي:

- من خلال حسابنا لرأس المال العامل الصافي للفترة (2020-2021) تم التوصل إلى أن رأس المال العامل سالب خلال سنتي الدراسة مما يدل على عدم تحقيق المؤسسة على تمويل استثماراتها مع تحقيق هامش أمان لتغطية احتياجات الدورة، وبالتالي وضعية الشركة غير متوازنة مالياً من خلال هذا المؤشر.
- بعد حساب مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل وبما أنه سالب نستنتج أن المؤسسة قد غطت جميع احتياجاتها خلال سنتي الدراسة وليست بحاجة لأموال لتمويل دورة الاستغلال، ومنه المؤسسة في حالة جيدة.
- كشف حساب الخزينة الصافية لسنتي الدراسة على قيمتها الموجبة ومنه نستنتج أن المؤسسة أن رأس المال العامل الصافي غطى جميع احتياجات دورة الاستغلال مع تحقيق فائض في الخزينة لمواجهة أي إلتزامات محتملة.

#### ثانياً: دور النسب المالية في عملية إتخاذ القرار المالي

من خلال التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالشركة الجزائرية للتأمينات للفترة (2020-2021) وحساب مختلف النسب المالية للشركة، توصلنا لدور القوائم المالية لشركات التأمين في إتخاذ القرار المالي من خلال ما يلي:

- بعد حساب نسبة السيولة النقدية للمؤسسة تبين لنا ارتفاع النسبة ارتفاع طفيف خلال سنتي الدراسة.
- بينت لنا نسبة التمويل الدائم أن المؤسسة تعتمد بنسبة 70% في تمويل أصولها الثابتة على أموالها الخاصة، وهي نسبة جيدة تغني المؤسسة عن الاعتماد الكبير على أموال الغير في عملية تمويل الأصول الثابتة.
- بعد حساب نسبة الاستقلالية تبين لنا تحقيق المؤسسة لنسبة استقلالية بلغت 50% خلال سنتي الدراسة مع ارتفاع طفيف في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.
- من خلال حساب نسبة المردودية الاقتصادية تبين لنا قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية بنسبة 3% من خلال الاستثمار الأصول خلال سنتي الدراسة.
- بينت نسبة المردودية المالية تحقيق الأموال الخاصة للمؤسسة أرباح صافية بنسبة 10% خلال سنتي الدراسة.
- من خلال حساب نسبة ربحية المبيعات للمؤسسة اكتشفنا تحقيق مبيعات المؤسسة لأرباح صافية بنسبة 23% سنة 2020 وارتفاع النسبة إلى 27% سنة 2021.

## خلاصة الفصل الثاني

من خلال تطبيق الدراسة النظرية للفصل الأول على الشركة الجزائرية للتأمينات وبالتحديد وكالة بسكرة وذلك عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية للشركة واكتشاف أهم المؤشرات والنسب التي تمكننا من إتخاذ القرار المالي المناسب، حيث تم التحليل كل من الميزانية المالية للشركة وجدول حسابات النتائج، وبعد إعداد الميزانية الوظيفية للمؤسسة وحساب مؤشرات التوازن تم إستنتاج القيمة الموجبة المحققة في رأس المال العامل الاجمالي وتغطية الشركة لجميع احتياجاتها وتحقيق خزينة موجبة الدليل على توفر السيولة لدى المؤسسة لمواجهة أي إلتزامات.

وتطرقنا لتحليل قوائم الشركة بواسطة النسب المالية، والتي بدورها بينت لنا مستوى أداء المؤسسة ومنه المساهمة في عملية إتخاذ القرار المالي المناسب، وهذا ما يثبت الدور الكبير الذي تلعبه محاسبة شركات التأمين بصفة عامة والقوائم المالية المعدة وفق هذه المحاسبة على تسهيل عملية اتخاذ القرار المالي السليم والمناسب والذي يضمن استمرارية الشركة وتحقيقها لأهدافها.

الذاتمة

## الخاتمة

وأخيرا يمكن التأكيد على أهمية نشاط التأمين ومنه شركات التأمين ومحاسبة التأمينات وهذا لما تضمنه من تنظيم للعمل التأميني والمساهمة في إعداد القوائم المالية لشركات التأمين والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من الاطلاع على الوضعية الكاملة للمؤسسة التأمينية.

ومن بين النقاط المهمة التي يسعى لها مستخدموا القوائم المالية هي امكانية إتخاذ القرارات المناسبة من خلال استخدام القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة وهذا ما تسعى له محاسبة شركات التأمين حيث تتمثل مخرجاتها في القوائم المالية والتي بدورها تساهم في تسهيل عملية إتخاذ القرارات بصفة عامة والقرار المالي بصفة خاصة، وهذا ما حاولنا تأكيده في دراستنا من خلال الربط بين كل من محاسبة شركات التأمين وإتخاذ القرار المالي ومنه إستنتاج الدور الكبير الذي تلعبه محاسبة شركات التأمين من خلال قوائمها المالية في عملية إتخاذ القرار المالي.

وهذا ما سعينا إلى تطبيقه في الدراسة التطبيقية من خلال محاولة لتحليل القوائم المالي للشركة الجزائرية للتأمينات للفترة (2020-2021) ومحاولة استخلاص أهم النتائج المتوصل لها بعد عملية التحليل والتي بدورها تساهم في إتخاذ قرارات مالية سليمة ومناسبة تضمن استمرارية المؤسسة ونجاحها.

## أولا: اختبار صحة الفرضيات

**الفرضية الأولى:** " تعتمد شركات التأمين في عملية إتخاذ القرار المالي على تقييم الأداء المالي من خلال عملية التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة "

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي نجد أن تقييم الأداء المالي لشركات التأمين يعتمد على التحليل المالي للقوائم المالية و هذا يشمل تحليل البيانات المالية والمؤشرات المالية المتاحة في القوائم المالية، بالأخص القوائم المالية الرئيسية مثل الميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية.

**الفرضية الثانية:** "الاطلاع على القوائم المالية لشركات التأمين دور فعال في إتخاذ القرار المالي "

استنتجنا من خلال دراستنا والتعمق في دراسة مخرجات محاسبة شركات التأمين والمتمثلة في القوائم المالية، الدور الهام والفعال الذي تلعبه هذه القوائم في تسهيل عملية إتخاذ القرار المالي وضمان إتخاذ القرار السليم.

**الفرضية الثالثة:** "يمكن إتخاذ القرار المالي من خلال القوائم المالية الخاصة بالشركة الجزائرية للتأمينات "

من خلال تطبيق دراستنا النظرية على الشركة الجزائرية للتأمينات وذلك من خلال القيام بعملية تحليل القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2020-2021) تم إستنتاج امكانية إتخاذ القرار المالي بناء على النتائج المتحصل عليها من تحليل هذه القوائم.

## ثانيا: نتائج الدراسة

## 1. النتائج النظرية:

- لحاسبة التأمينات أهمية كبيرة وذلك لضمان تنظيم العمل المحاسبي لنشاط التأمينات؛
- تبرز أهمية إتخاذ القرارات المالية من خلال أهمية القرار المالي المتخذ بحد ذاته كونه يؤثر على واقع المؤسسة وومستقبلها؛
- عملية تقييم الأداء المالي تلعب دوراً هاماً في تحسين أداء شركات التأمين حيث تساعد عملية تقييم الأداء المالي في تحليل البيانات المالية والمحاسبية للشركة وتقدير كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف المالية وبالتالي إتخاذ قرارات مالية بناء على ذلك.

## 2. النتائج التطبيقية:

- تضمن القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات امكانية الفهم والمقارنة وتحليل هذه القوائم؛
- يمكن تحليل القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات من تسهيل عملية إتخاذ القرار المالي؛
- من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للشركة الجزائرية للتأمينات تم اكتشاف عدم تحقيق الشركة لهامش أمان لمواجهة التحديات المستقبلية مع اكتشاف تغطية المؤسسة لجميع احتياجاتها؛
- الشركة الجزائرية للتأمينات حققت فائض في الخزينة الصافية للمؤسسة؛
- بينت النسب المالية التي تم حسابها من القوائم المالية للشركة الجزائرية للتأمينات مستوى الأداء المالي المحقق من قبل الشركة ومنه أهم القرارات المالية التي يجب على المؤسسة إتخاذها.

## ثالثا: التوصيات والاقتراحات

- الحرص على توفير جميع متطلبات الإدارة الرشيدة لإتخاذ القرار المالي المناسب؛
- يجب على المؤسسة زيادة معدل الدوران الاجمالي للاصول؛
- على المؤسسة أن ترفع من قدرة الأصول النقدية (السيولة) لتغطية ديونها قصيرة الأجل؛
- محاولة تقليص حجم الديون طويلة الأجل والتقليل من الديون قصيرة الأجل.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

## اولا:الكتب

- 1-العزاوي خليل محمد، *ادارة إتخاذ القرار الاداري*، ط1، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية: دار كنوز المعرفة، 2006.
- 2-المصري محمد رفيق، *التأمين وإدارة الخطر*، عمان، دار الزهران للنشر والتوزيع، 2012.
- 3-الهلاي محمد، وشحادة عبد الرزاق. *محاسبة المؤسسات المالية ( البنوك التجارية وشركات التأمين )*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2009.
- 4-بلعجوز حسين، *المدخل لنظرية القرار*، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 5-جواد الركابي عباس، امير الخزاعي عقيل، و عمار الكروي حيدر، *إتخاذ القرارات التربوية والادارية بين الواقع والطموح*، ط1، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، دار المجد، 2019.
- 6-حسين علي، *نظرية القرارات الادارية*، المملكة الاردنية الهاشمية، دار زهران، 2013.
- 7-خنفر مؤيد راضي، والمطارنة غسان فلاح، *تحليل القوائم المالية*، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006 .
- 8-دريد كامل ال شبيب، *مقدمة في الادارة المالية المعاصر*، ط1. عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، دار المسيرة، 2007.
- 9-صابر تاج السر، محمد عبد الرحمان الكنزي، *التحليل المالي الأصول العلمية والعملية*، الطائف، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2015.
- 10-صدقي عبد الهادي، والزماميري محمود، *إدارة التأمين*، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2014.
- 11-طارق عبد الرؤوف عامر، وايهاب عيسى المصري، *صناعة وإتخاذ القرار*، القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2016.
- 12-عطية أحمد صلاح، *محاسبة شركات التأمين*، الزقازيق مصر،، مركز الأصيل للطبع والنشر والتوزيع، 2003.

- 13- علي خلف عبد الله، والحيايبي وليد ناجي، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
- 14- عيّد عمران كريمة، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014.
- 15- فلاح عز الدين، التأمين ( مبادئه، أنواعه )، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2007.
- 16- كنعان نواف، إتخاذ القرارات الادارية، ط1 عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، دار النشر، 2009.
- 17- ماهر احمد، إتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الاسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2008.
- 18- محمد شاكر منير، اسماعيل اسماعيل، ونور عبد الناصر، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، عمان، دار وائل للنشر، 2005.
- 19- محمد شهاب شهرزاد، القدرة على إتخاذ القرار، ط1، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، دار الصفاء، 2010.
- ثانيا : الأطروحات، الرسائل، و المذكرات الجامعية
- 1- الحوراني نوال عبد الرحمان، مقارنة بين كيفية إتخاذ القرار بين المدراء والمديرات، دراسة لاستكمال الماجستير، غزة، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية غزة، 2014.
- 2- بوساق احمد، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر، 2016.
- 3- بوعظم فايزة، قرارات تمويل المؤسسات الاقتصادية في ظل عدم تماثل المعلومات - نظرية الاشارة كمدخل مفسر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2022.
- 4- بوكرومة كريمة، اثر قرارات الاستثمارية وتوزيع الارباح على لاداء المالي للشركات الصناعية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ام البواقي، جامعة العربي بن مهيدي، 2019.
- 5- جعفر عبد النور، حدود استخدام ادوات التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية بالمؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر-3، 2020.



- 6- حلومي نبيل، نظم المعلومات المالية ودورها في عملية إتخاذ صناعة القرارات المالية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية : جامعة غرداية، 28 جوان 2020.
- 7- دادة دليلة، اثر الافصاح المحاسبي في القوائم المالية على إتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 2019
- 8- طباية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة دكتوراه، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1، 2014.
- 9- عوادي منير، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3، 2020.
- 10- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، 2012.
- 11- مرغني بلقاسم، نظام المعلومات ودوره في إتخاذ القرار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، 30 جوان، 2014.
- 12- مجدوب نور الهدى، و لونيسة امنة، تشخيص الوضعية المالية لشركة التأمين، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، جامعة 8 ماي 1945، 2021.
- 13- معزة نجة، و بن عزيزة فوزية، دور المحاسبة في شركات التأمين في إتخاذ القرار، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل، 2018.
- 14- مومن عبد الرحمان، و بو طيبة ابو بكر الصديق، دور محاسبة التأمينات في إتخاذ القرارات، مذكرة ماستر ن المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، 2022.

ثالثا: المجلات

- 1-حايبة أحمد، العوامل المؤثرة على عملية الافصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة المدير، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر 37-69، 2020.
- 2-زهواني رضا، وصيف فائزة خير الدين، وبوعافية سمير، دور الادارة المالية في صنع القرارات المالية. مجلة العلوم الادارية والمالية، ديسمبر، 2017.
- 3-سعداوي مراد مسعود، مختاري فتيحة، وبوسماحة محمد لخضر، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار، 38-56، 2020.
- 4-سمروود زبيدة، وسحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي، 353، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال -الجزائر-، 2020.
- 5-شهبوب أمينة، تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد-19 الفترة (2016-2020). دفاتر البحوث العلمية، 96 -الجزائر- 2022.
- 6-علون محمد لمنين، ولطفي شعباني، دور الهيكل المالي في إتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 28، جويلية، 2020.

رابعا: المحاضرات

- 1-زعرور نعيمة، محاضرات في المحاسبة القطاعية، 2022، تخصص محاسبة، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر 2022/2023.

خامسا: القوانين والمراسيم

- المادة رقم 619، قانون 06-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2015.
- المادة 02، الامر 07/95، القرار 1019134 المؤرخ في 23 ديسمبر 2015

# قائمة الملاحق

# BILAN

## Exercice clos 31 / 12 / 2021

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUTE N	AMORT-PROV N	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
<b>ACTIF NON COURANT</b>					
Écart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisation incorporelles	2.1.1	326.491.450,32	219.598.317,64	106.893.132,68	120.554.114,89
Immobilisation corporelles	2.1.1				
- Terrains		627.211.910,93	0,00	627.211.910,93	627.211.910,93
- Bâtiments		5.162.275.899,11	2.331.696.884,50	2.830.579.014,61	2.824.317.895,48
- Immeubles de placements		1.045.034.152,92	497.850.527,96	547.183.624,96	564.562.210,86
- Autres immobilisations corporelles		1.922.812.368,90	1.356.571.379,22	566.240.989,68	508.391.981,63
Immobilisations en concession		38.484.214,36	11.585.738,45	26.898.475,91	27.951.724,86
Immobilisation en cours	2.1.1	1.431.384.848,21	3.657.853,85	1.427.726.994,36	1.223.688.126,05
Immobilisation financières	2.1.1				
- Titres mis en équivalence		0,00		0,00	0,00
- Autres participations et créances rattachées		4.091.239.197,40	630.012.261,62	3.461.226.935,78	3.202.169.791,22
- Autres titres immobilisés		27.657.062.271,12	3.482.864,00	27.653.579.407,12	25.933.771.354,75
- Prêts et autres actifs financiers non courants		162.444.980,32	3.437.855,59	159.007.124,73	185.602.835,25
- Impôts différés actif	2.1.5	318.073.387,53		318.073.387,53	364.634.467,42
- Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants		0,00		0,00	0,00
<b>TOTAL - ACTIF NON COURANT</b>		<b>42.782.514.681,12</b>	<b>5.057.893.682,83</b>	<b>37.724.620.998,29</b>	<b>35.582.856.413,34</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Provisions techniques d'assurance	2.1.2				
- Part de la coassurance cédée		0,00		0,00	0,00
- Part de la réassurance cédée		14.004.324.447,96		14.004.324.447,96	14.130.886.382,03
Créances et emploi assimilés					
- Cessionnaires & Cédants débiteurs		168.805.334,46	0,00	168.805.334,46	50.552.884,04
- Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs	2.1.3	17.718.011.529,31	5.385.710.107,45	12.332.301.421,86	13.298.550.327,28
- Autres débiteurs	2.1.3	3.920.081.668,44	28.913.751,60	3.891.167.916,84	3.782.335.514,42
- Impôts et assimilés		783.682.958,12	152.327.878,90	631.355.079,22	618.115.398,19
- Autres créances et emplois assimilés		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	2.1.4				
- Placements et autres actifs financiers courants		6.793.620.327,97	42.484.084,59	6.751.136.243,38	6.933.627.613,59
- Trésorerie		5.290.471.884,39		5.290.471.884,39	4.099.800.912,82
<b>TOTAL II - ACTIFS COURANT</b>		<b>48.678.998.150,65</b>	<b>5.609.435.822,54</b>	<b>43.069.562.328,11</b>	<b>42.913.869.032,37</b>
<b>TOTAL GÉNÉRAL ACTIF</b>		<b>91.461.512.831,77</b>	<b>10.667.329.505,37</b>	<b>80.794.183.326,40</b>	<b>78.496.725.445,71</b>



# BILAN

## Exercice clos 31 / 12 / 2021



PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis	2.1.5	20.000.000.000,00	20.000.000.000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))	2.1.5	5.743.370.183,15	4.647.140.927,00
Ecart de réévaluation		0,00	0,00
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2.1.5	2.926.482.164,57	2.797.829.447,69
Autres capitaux propres - Report à nouveau	2.1.5	0,00	0,00
Part de la société consolidante (1)		28.669.852.347,72	27.444.970.374,69
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I - CAPITAUX PROPRES</b>		<b>28.669.852.347,72</b>	<b>27.444.970.374,69</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>			
Emprunts et dettes financières	2.1.5	8.007.610,02	8.715.576,27
Impôts (différés et provisionnés)	2.1.5	317.770.612,50	305.514.504,60
Autres dettes non courants		326.898.470,66	27.951.719,61
Provisions réglementées	2.1.5	6.167.742.841,81	5.467.316.848,90
Provisions et produits constatés d'avance	2.1.5	810.545.022,92	981.636.647,24
<b>TOTAL II - PASSIF NON COURANT</b>		<b>7.630.964.557,91</b>	<b>6.791.135.296,62</b>
<b>PASSIF COURANT</b>			
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	2.1.5	5.279.933.531,65	5.428.009.494,13
Provisions techniques d'assurance	2.1.2		
- Opérations directes		23.336.866.749,51	23.890.321.949,50
- Acceptations		-5.580.623,32	20.969.813,88
Dettes et comptes rattachées			
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	2.1.3	7.294.719.120,76	5.905.734.905,57
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs		131.549.644,97	73.908.699,34
Impôts Crédits	2.1.3	3.580.456.665,31	3.842.513.829,37
Autres dettes	2.1.3	4.875.421.331,89	5.099.161.082,61
Trésorerie Passif		0,00	0,00
<b>TOTAL III - PASSIFS COURANTS</b>		<b>44.493.366.420,77</b>	<b>44.260.619.774,40</b>
<b>TOTAL GÉNÉRAL PASSIF</b>		<b>80.794.183.326,40</b>	<b>78.496.725.445,71</b>

(1) À utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés



# COMPTE DE RESULTATS

Période : 01/01/2021 Au Mois 31/12/ 2021

RUBRIQUES	NOTE	OPÉRATIONS BRUTES N	OPÉRATIONS ET RETROCESSIONS	OPÉRATIONS NETTES N	OPÉRATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		25.403.713.434,68	14.547.287.172,40	10.856.426.262,28	11.943.626.234,10
Primes acceptées		42.765.727,15		42.765.727,15	192.381.969,36
Primes émises reportées		-42.018.352,09	-301.083.240,46	259.064.888,37	-50.429.454,86
Primes acceptées reportées		0,0		0,00	0,00
<b>I- PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE</b>		<b>25.404.460.809,74</b>	<b>14.246.203.931,94</b>	<b>11.158.256.877,80</b>	<b>12.085.578.748,60</b>
Prestations sur opérations directes		12.220.863.785,61	6.349.153.707,50	5.871.710.078,11	5.861.668.842,45
Prestations sur acceptations		-23.674.113,72		-23.674.113,72	14.137.316,02
<b>II- PRESTATIONS DE L'EXERCICE</b>		<b>12.197.189.617,89</b>	<b>6.349.153.707,50</b>	<b>5.848.035.964,39</b>	<b>5.875.806.158,47</b>
Commissions reçues en réassurance		2.174.975.530,26		2.174.975.530,26	2.051.090.603,83
Commissions versées en réassurance		3.908.126,18		3.908.126,18	46.909.662,49
<b>III- COMMISSIONS DE RÉASSURANCE</b>		<b>2.171.067.404,08</b>	<b>0,00</b>	<b>2.171.067.404,08</b>	<b>2.004.180.941,34</b>
<b>IV- SUBVENTIONS D'EXPLOITATION D'ASSURANCE</b>		<b>0,00</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>V- MARGE D'ASSURANCE NETTE</b>		<b>15.378.338.541,93</b>	<b>7.897.050.224,44</b>	<b>7.481.288.317,49</b>	<b>8.213.953.531,47</b>
Services extérieurs & autres consommations		1.093.894.827,83		1.093.894.827,83	1.204.307.639,64
Charges de personnel		3.042.526.691,28		3.042.526.691,28	3.144.154.178,83
Impôts, taxes & versements assimilés		350.290.171,43		350.290.171,43	298.408.985,74
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		180.285.358,07		180.285.358,07	255.234.449,63
Autres charges opérationnelles		107.885.978,11		107.885.978,11	135.102.848,34
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		2.344.731.286,00		2.344.731.286,00	2.814.374.227,23
Reprise sur pertes de valeur et provisions		517.244.811,47		516.244.814,47	365.602.949,66
<b>VI- RÉSULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL</b>		<b>9.135.539.759,82</b>	<b>7.897.050.224,44</b>	<b>12.38.489.535,38</b>	<b>1.238.443.050,98</b>
Produits financiers		2.237.171.854,00		2.237.171.854,00	2.097.690.897,82
Charges financières		200.931.791,48		200.931.791,48	194.856.403,90
<b>VII- RÉSULTAT FINANCIER</b>		<b>2.036.240.062,52</b>	<b>0,00</b>	<b>2.036.240.062,52</b>	<b>1.902.834.493,92</b>
<b>VIII- RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔT (VI + VII)</b>		<b>11.171.779.822,34</b>	<b>7.897.050.224,44</b>	<b>3.274.729.597,90</b>	<b>3.141.277.544,90</b>
mpôt exigibles sur résultats ordinaires				289.430.245,54	378.250.676,81
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				58.817.187,79	-34.802.579,60
<b>TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES</b>				<b>16.263.026.308,42</b>	<b>16.808.287.987,05</b>
<b>TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES</b>				<b>13.336.544.143,85</b>	<b>14.010.458.539,36</b>
<b>IX- RÉSULTAT NET DES RÉSULTATS ORDINAIRES</b>		<b>11.171.779.822,34</b>	<b>7.897.050.224,44</b>	<b>2.926.482.164,57</b>	<b>2.797.829.447,69</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
<b>X- RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>XI- RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>11.171.779.822,34</b>	<b>7.897.050.224,44</b>	<b>2.926.482.164,57</b>	<b>2.797.829.447,69</b>
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
<b>XII- RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

## RAPPORT ANNUEL 2020

EXERCICE CLOS LE 31/12/2020  
BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts 2020	Amortissements Provisions et pertes de valeurs 2020	Net 2020	Net 2019
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Écart d'acquisition. Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	324 094 542	203 540 427	120 554 115	86 683 474
Immobilisations corporelles				
• Terrains	627 211 911		627 211 911	627 211 911
• Bâtimens	5077 043 357	2 252 725 462	2 824 317 895	2 711 430 141
• Immeubles de placement	1045 034 153	480 471 942	564 562 211	583 261 481
• Autres immobilisations corporelles	1 802 768 666	1 294 376 685	508 391 982	537 020 840
• Immobilisations en concession	38 484 214	10 532 490	27 951 725	25 278 009
Immobilisations en cours	1 227 345 980	3 657 854	1 223 688 126	1 141 504 901
Immobilisations financières				
• Titres mis en équivalence				
• Autres participations et créances rattachées	3 781 239 197	579 069 406	3 202 169 791	3 209 898 289
• Autres titres immobilisés	25 937 132 251	3 360 896	25 933 771 355	23 055 640 750
• Prêts et autres actifs financiers non courants	189 040 691	3 437 856	185 602 835	121 366 261
• Impôts différés actif	364 634 467		364 634 467	297 295 224
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>40 414 029 430</b>	<b>4 831 173 017</b>	<b>35 582 856 413</b>	<b>32 396 591 303</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
Provisions techniques d'assurance				
• Part de la coassurance cédée				
• Part de la réassurance cédée	14 130 886 382		14 130 886 382	12 490 090 962
Créances et emploi assimilés				
• Cessionnaires & Cédants débiteurs	50 552		50 552 884	56 101 732
• Assurés, intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	17 721 027 764	4 422 477 437	13 298 550 327	11 186 071 940
• Autres débiteurs	3 812 437 271	30 101 756	3 782 335 514	
• Impôts et assimilés	770 443 277	152 327 879	618 115 398	657 175 352
• Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
• Placements et autres actifs financiers courants	6 976 111 698	42 484 085	6 933 627 614	7 149 747 566
• Trésorerie	4 099 800 913		4 099 800 913	5 147 149 967
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>47 561 260 189</b>	<b>4 647 391 157</b>	<b>42 913 869 032</b>	<b>40 191 770 694</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>87 975 289 619</b>	<b>9 478 564 174</b>	<b>78 496 725 446</b>	<b>72 588 361 996</b>

## EXERCICE CLOS LE 31/12/2020 BILAN (PASSIF)

PASSIF	2020	2019
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	20 000 000 000	20 000 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves (Réserves consolidées [1])	4 647 140 927	3 310 073 729
Écart de réévaluation		
Écart d'équivalence [1]		
Résultat net (Résultat net part du groupe [1])	2 797 829 448	2 532 093 416
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante [1]		
Part des minoritaires [1]		
<b>TOTAL 1</b>	<b>27 444 970 375</b>	<b>25 842 167 145</b>
<b>PASSIF NON COURANT</b>		
Emprunts et dettes financières	8 715 576	8 511 251
Impôts (différés et provisionnés)	305 514 505	272 977 841
Autres dettes non courants	27 951 720	25 278 004
Provisions réglementées	5 467 316 849	4 699 699 322
Provisions et produits comptabilisés d'avance	981 636 647	800 746 747
<b>TOTAL II</b>	<b>6 791 135 297</b>	<b>5 807 213 165</b>
<b>PASSIF COURANT</b>		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	5 428 009 494	5 446 652 733
Provisions techniques d'assurance		
• Opérations directes	23 890 321 950	22 161 356 939
• Acceptations	20 969 814	16 956 589
Dettes et ressources rattachées		
• Cessionnaires, Cédants et comptes rattachés	5 905 734 906	5 540 285 083
• Assurés et intermédiaires d'assurance	73 908 699	91 993 768
Impôts crédits	3 842 513 829	3 002 718 867
Autres dettes	5 099 161 083	4 679 017 708
Trésorerie Passif		
<b>TOTAL III</b>	<b>44 260 619 774</b>	<b>40 938 981 687</b>
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>78 496 725 446</b>	<b>72 588 361 996</b>



## RAPPORT ANNUEL 2020

EXERCICE DU 01/01/2020 AU 31/12/2020  
COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES	NOTE	OPERATIONS BRUTES N	OPERATIONS ET RETROCESSIONS N	OPERATIONS NETTES N	OPERATIONS NETTES N-1
Primes émises sur opérations directes		24.750.052.346,19	12.806.426.112,09	11.943.626.234,10	12.334.924.293,76
Primes acceptées		192.381.969,36		192.381.969,36	44.099.106,65
Primes émises reportées		-677.995.150,42	-627.565.695,56	-50.429.454,86	-117.574.335,28
Primes acceptées reportées		0,00		0,00	0,00
<b>I-PRIMES ACQUISES À L'EXERCICE</b>		<b>24.264.439.165,13</b>	<b>12.178.860.416,53</b>	<b>12.085.578.748,60</b>	<b>12.261.449.065,13</b>
Prestations sur opérations directes		10.967.746.830,39	5.106.077.987,94	5.861.668.842,45	6.164.133.103,01
Prestations sur acceptations		14.137.316,02		14.137.316,02	3.815.562,92
<b>II-PRESTATIONS DE L'EXERCICE</b>		<b>10.981.884.146,41</b>	<b>5.106.077.987,94</b>	<b>5.875.806.158,47</b>	<b>6.167.948.665,93</b>
Commissions reçues en réassurance		2.051.090.603,83		2.051.090.603,83	2.039.521.541,83
Commissions versées en réassurance		46.909.662,49		46.909.662,49	10.138.159,58
<b>III-COMMISSIONS DE RÉASSURANCE</b>		<b>2.004.180.941,34</b>	<b>0,00</b>	<b>2.004.180.941,34</b>	<b>2.029.383.382,25</b>
IV-Subventions d'exploitation d'assurance		0,00		0,00	0,00
<b>V-MARGE D'ASSURANCE NETTE</b>		<b>15.286.735.960,06</b>	<b>7.072.782.428,59</b>	<b>8.213.953.531,47</b>	<b>8.122.883.781,45</b>
Services extérieurs & autres consommations		1.204.307.639,64		1.204.307.639,64	1.326.482.199,00
Charges de personnel		3.144.154.178,83		3.144.154.178,83	2.776.865.729,07
Impôts, taxes & versements assimilés		298.408.985,74		298.408.985,74	321.599.574,81
Production immobilisée					
Autres produits opérationnels		255.234.449,63		255.234.449,63	174.896.492,23
Autres charges opérationnelles		135.102.848,34		135.102.848,34	106.571.808,84
Dotations aux amortissements, provisions & pertes de valeur		2.814.374.227,23		2.814.374.227,23	2.115.353.328,25
Reprise sur pertes de valeur et provisions		365.602.949,66		365.602.949,66	105.542.479,08
<b>VI-RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL</b>		<b>8.311.225.479,57</b>	<b>7.072.782.428,59</b>	<b>1.238.443.050,98</b>	<b>1.756.450.112,79</b>
Produits financiers		2.097.690.897,82		2.097.690.897,82	1.630.079.631,86
Charges financières		194.856.403,90		194.856.403,90	475.230.702,48
<b>VII-RESULTAT FINANCIER</b>		<b>1.902.834.493,92</b>	<b>0,00</b>	<b>1.902.834.493,92</b>	<b>1.154.848.929,38</b>
<b>VIII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (VI +VII)</b>		<b>10.214.059.973,49</b>	<b>7.072.782.428,59</b>	<b>3.141.277.544,90</b>	<b>2.911.299.042,17</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				378.250.676,81	358.330.308,19
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				-34.802.579,60	20.875.317,87
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES				16.808.287.987,05	16.201.351.050,55
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES				14.010.458.539,36	13.669.257.634,44
<b>IX-RESULTAT NET DES RESULTATS ORDINAIRES</b>		<b>10.214.059.973,49</b>	<b>7.072.782.428,59</b>	<b>2.797.829.447,69</b>	<b>2.532.093.416,11</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00		0,00	0,00
<b>X-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		<b>0,00</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>XI-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>10.214.059.973,49</b>	<b>7.072.782.428,59</b>	<b>2.797.829.447,69</b>	<b>2.532.093.416,11</b>
Part dans les résultats nets des stes mises en équivalence (1)					
<b>XII-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)</b>					
Dont part des minoritaires (1)					
Part du groupe (1)					

(1) A utiliser uniquement pour la représentation d'états financiers consolidés

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 13-03-2023

إلى السيد: مدير الشركة الجزائرية  
للتأمينات - بسكرة



جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التسيير  
عمادة الكلية  
الرقم: 281 / ك.ق.ت.ت / 2023

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان:

1 - بورمل نوفل

2 - عاشور عزيز

المسجلان بالسنة: ثانية ماستر تخصص: محاسبة

وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة ب:

" دور محاسبة التأمينات في إتخاذ القرارات المالية "

تحت إشراف: د/ غضاب رانية

في الأخير تقبلوا منا أسى عبارات التقدير والاحترام

عميد الكلية

تأشيرة المؤسسة المستقبلية



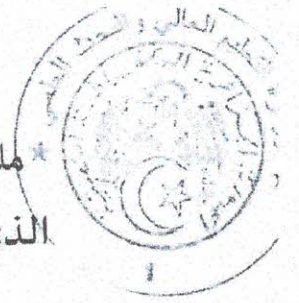
LE DIRECTEUR D'AGENCE  
K.ZIDANE



جامعة بسكرة

ص.ب 145 ق.ر- بسكرة





ملحق بالقرار رقم 1082... المؤرخ في 27 شهر 2020  
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي  
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

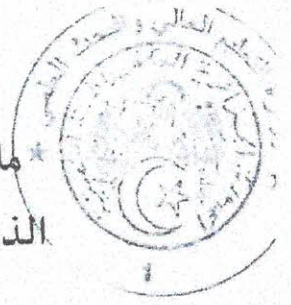
السيد(ة): عائشة عزيز الصفة: طالب، أسكاذ، باحث حالب  
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 209112840 والصادرة بتاريخ 2023/04/09  
المسجل(ة) بكلية / معهد دائمة مع التجارية فرع تسويق قسم علوم المالية والمحاسبة  
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،  
عنوانها: دور محاسبة التأمينات في اتخاذ القرارات المالية

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية  
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/08

توقيع المعني (ة)





ملحق بالقرار رقم 1082/2020 المؤرخ في .....  
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي  
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد (ق): بورسل نورمل الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب  
الحامل (ك) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 26.850733 والصادرة بتاريخ: 13/11/2020  
المسجل (هـ) بكلية / معهد جليلي آه و تجار به. مع قسم علوم اعلياً و اعلمائياً  
والمكلف (و) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،  
عنوانها: دور محاسب التأمينات في إتمام القرار است اعلمائياً

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية  
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 08/06/2023

توقيع المعني (ق)